

الكويت و العراق بين الاحتراب و وحدة التراب

دراسة وثائقية

الكتاب الأول

د. شاكر الحاج مخلف



كتاب المدار الأدبي

الكويت والعراق بين الاحتراب ووحدة التراب

دراسة وثائقية - ▪

الكتاب الأول

الكاتب

د. شاكر الحاج مخلف



خريطة العراق وتشكل قصبة كاظمة – الكويت – امتدادا للبصرة وكما مثبت في الخرائط العثمانية والبريطانية وخرائط الحكومات العراقية المتعاقبة ١٩٢١-١٩٩٠

الكويت والعراق بين الاحتراب ووحدة التراب

الكتاب الأول --

(دراسة وثائقية

الكاتب
د. شاكر الحاج مخلف

2005



نشرت فصول الكتاب في الصحف العربية ومواقع النشر الإليكتروني الوطنية في العام ٢٠٠٥

الوثائق من أرشيف الحكومة العراقية ووزارة المستعمرات البريطانية وسجلات الحكومة العثمانية وماتبعها وكتب أخرى ..



- الفصل الأول -

- صفحة من دليل الخليج للوليمر
- من هنا بدأت الكويت
- كاظمة في التاريخ العربي الإسلامي
- كاظمة في الخرائط الأجنبية والعثمانية
- فيلكا ودلمون مدن سومرية



عبد الكريم قاسم .. الكويت جزء لا يتجزء من العراق

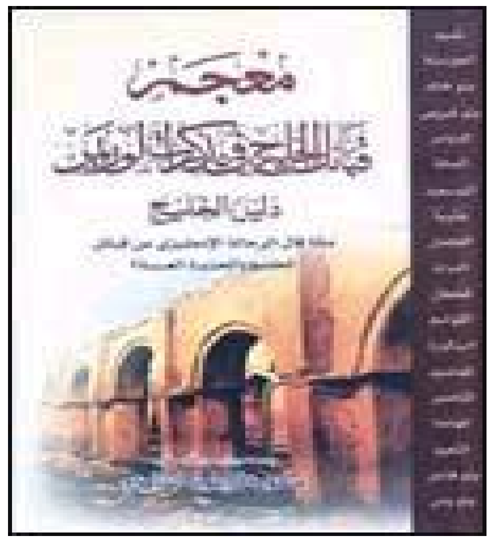
وثيقة رقم (١)

من عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية – بغداد
إلى سيادة الأخ الجليل عبد الله السالم الصباح .
علمت بسرور بأن الإنكليز اعترفوا في ١٩٦١/٦/١٩بإلغاء الاتفاقية المزّورة غير الشرعية وغير المعترف بها دوليا والتي سموّها اتفاقية ١٨٩٩ بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم أخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك ، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها الأمر الذي أضطر الإنكليز على تهيئة شهود الزوّر من عملائهم للتصديق على توقيعها وفعلاً فقد وقع البريطاني – ويكهام هور – الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين – أغا محمد رحيم – بصفتهما شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل ، فالحمد لله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعماريين ومن جريمة الكفر بحق العرب في كل مكان وحذار من دسائس الإنكليز المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الأشقاء ليضمنوا بقائهم من وراء الستار يتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار وأعوانه على أوطاننا ، ونؤكد لكم بأننا سنبقى ونحن إخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله ، وختاماً فأننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولإخواننا أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه ..

صفحة من دليل الخليج

المشكلة التي أوجدتها وزارة المستعمرات البريطانية والتي مازالت تشكل وضعاً متفجراً بين العراق والكويت وأنا أبحر في المصادر والوثائق والدراسات العديدة التي تقترب من العمق لجوهر القضية وجدت عدة إشارات مهمة في كتاب – دليل

الخليج لمؤلفه البريطاني – لوليمير – وقد قررت أن استهل بها فصول كتابي لأهميتها أولاً ، ولكونها تقدم التصور الشامل عن أصل المشكلة ثانياً ، وضع الكاتب فصول كتابه بتكليف من نائب الملك البريطاني – كوروزون – حيث كان يقيم في الهند ويدير من هناك أجزاء الإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغرب عنها الشمس ، قام – لوليمير - على أثر ذلك التكليف بجولة في منطقة الخليج العربي وأجزاء أخرى مجاورة لها ، دقق وأطلع على جميع الوثائق والمستندات وتم إنجاز ذلك الكتاب في عام ١٩١٥



كتاب دليل الخليج – للوليمر -

إلا أن الكتاب لم يطبع وأصدرت الحكومة البريطانية قراراً بمنع تداوله أو الإطلاع على مضمونه أو تصفح تلك الوثائق والمستندات التي تضمها دفتيه بإجزائها العديدة ، ظل دليل الخليج لمدة أربعين عاماً كتاباً سرياً لايسمح بتداوله إلا من قبل المبعوثين إلى منطقة الخليج للعمل في السلك السياسي البريطاني وكذلك رجال المخابرات البريطانية من الذين كانوا يطوفون المنطقة بهيئة تجار أو أصحاب المصانع وأيضاً الذين يعملون في المهمات الطبية أو البعثات التي كانت تتخذ من التنقيب والبحث عن أثار الحضارات القديمة ستاراً لعملها اللوجستي ، الكتاب يمثل موسوعة ترشدهم ، ودليل قاطع عن ثوابت السياسة البريطانية في المنطقة ، وكذلك التطورات التي قد تستجد وترافق شؤون الإدارة السياسية لقوات الاحتلال البريطاني ، الكتاب كما أراه لم يترك شاردة أو واردة إلا ودونها ، ومن غرابة الأمر أن ذلك – اللوليمير – سجل بعين ثاقبة أحوال الناس وعاداتهم ورسم خرائط عديدة لبلدان كانت قائمة ومازالت وتحدث بشكل حيادي عن اتفاقيات سرية وخطط لبريطانيا العظمى آنذاك ستنفذ لاحقاً في تلك الأجزاء الموبوءة بالنفط – أعني منطقة الخليج العربي – ومربط الفرس كما يقول العرب ،نجده في الفصل السابع

من الكتاب وفي الصفحة رقم ١٥٠٤ من النسخة المترجمة إلى العربية لمن يريد الإطلاع ، يتحدث الكاتب عن الكويت فيدون الآتي : " أثبت هنا رواية يرددها آل الصباح حكام إمارة الكويت ، حيث يقولون أن أجدادهم قد جاءوا إلى هذا المكان بعد أن طردهم الأتراك من أم قصر التي تقع على خور الزبير ، وهو مكان قديم كانوا يتخذونه لقطع الطريق على القوافل المتجهة إلى البصرة أو القادمة منها "



خارطة الكويت التي صنعتها بريطانيا

من هنا تبدأ رحلة البحث عن الحقيقة ونقيضها ومن هنا أيضاً نتلمس ونرى جذور واحدة من أعقد المشكلات السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي وهي تمثل حالة احتراب ستمتد حتى يتم تصحيح الوضع الشاذ الذي خلقها ، وأعني القرار البريطاني أو النموذج الاستعماري الذي يسود الآن ، القرار السياسي البريطاني نجده في المقارنة يتناقض مع التوثيق وجوهره ذاك الذي نقرأه في كتاب الباحث والمؤرخ – لوليمير – الكتاب يكشف ومعه كتب أخرى تفاصيل الألغام المزروعة بين الدول المتجاورة والتي أوجدتها بريطانيا بخبث واضح لكي تبقى حالة الاحتراب وعدم الاستقرار قائمة بما ينعكس سلباً على نمو وتطور جميع الدول ومجتمعاتها وحتى في أجواء تدمير العراق الذي كان يمتلك القوة العسكرية العظمى في المنطقة فأن الخوف لا يفارق أهل الكويت ، الخوف والدمار صورتان واضحتان في أذهان الساسة البريطانيين منذ مائة عام خلت .. ولندقق في هذا الخبر الذي وزعته وكالة - رويتر - للأخبار بتاريخ ٨/٧ /٢٠٠٤ " أعرب عضو بارز في الأسرة الحاكمة في الكويت والوزير السابق – الشيخ سعود ناصر الصباح – أمس عن خشيته من أن تجبر الولايات المتحدة الكويت على تقديم تنازلات إقليمية لصالح ترتيب الأوضاع في العراق ، وعبر الشيخ سعود في حديث لصحيفة السياسة الكويتية أمس عن خشيته " أن تترتب مصالح العراق على حسابنا وقد يفرضها علينا الأمريكيون " في إشارة سابقة لتأجير جزيرتي وربة وبوبيان وميناء أم قصر

الحدودي ، وأضاف " أنا خوفي أن يأتي غداً من يقول أن ميناء أم قصر وبوبيان و وربة موضوع يحتاج إلى إعادة النظر ، هذه المرة لن يأتي الطلب من العراق قد يأتي من الأمريكيين أنفسهم ، هذا التخوف موجود عندي وأرجو الله أن لا يكون صحيحاً " ..



الكويت القديمة من الجوّ

من هنا بدأت الكويت

وقبل أن أغادر الشاطئ باتجاه الأعماق البعيدة في وقائع الاحتراب والتوثيق الذي يفضي بدقة إلى حقيقة المدينة التي تحمل أسم – الكويت – أو كما يسميها العرب القدماء في صحائف تاريخهم – كاظمة – في هذه الدراسة أقلب صفحات التاريخ مستعيناً بالمراجع والكتب العربية والأجنبية القديمة والحديثة وكذلك الخرائط والبلاغات والأوامر والقرارات آلتي لها علاقة مباشرة لكي يتأكد الجميع وفي مقدمتهم سكان الكويت الذين يدركون الآن أكثر من ذي قبل حقيقة عائدية الكويت للعراق ، " أن الكويت أرض عراقية ، على اختلاف الأزمنة التي مرت عليها وكما قال ملوك وحكام العراق وكما نادت الأحزاب السياسية العراقية والشخصيات البارزة في تاريخ العراق المعاصر والقديم ، وهي محور عمل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق منذ فيصل الأول وحتى صدام حسين ، كما تكشف هذه الدراسة ضمن فصولها العديدة حلقات التآمر التي نفذها حكام الكويت العملاء ضد العراق وشعبه ، وفي البحث ضمن كتب التراث عن حقيقة تسمية الكويت ، لم أجد إشارة في كتب – البلدانيون - للفصل بين الكويت والبصرة ، هم لا يذكرونها في كتبهم أبداً ولم تعرف بهذا الاسم المتداول حالياً ، كانت البصرة تمتد حيث حدود الماء في الواقع الجغرافي وكذلك تمتد حيث يتواصل فضاء التاريخ القديم والحديث ، مدينة عريقة كبيرة خالدة ولها أحداث دخلت بها صفحات الكتب ، أجد ذلك واضحا في حديث – المسعودي - وذلك عند كلامه عن حدود العراق القديمة وتلك حقيقة لا تقبل الشك أو الجدال ، حيث يقول وهو يرسم جانبا من خريطة العراق القديم " من جهة المشرق تكون الجزيرة المتصلة ببحر العرب وراء البصرة مما يلي البحر" وهو يقصد بالبحر – بحر العرب الحالي – وإلى ذلك يذهب أيضاً - المقدسي - في

كتبه ، أما - ياقوت الحموي – فيذكر عند حديثه عن الخليج العربي الآتي : " أن أول سواحله من جهة البصرة ، أنك تنحدر من دجلة إلى البصرة ثم إلى بليدة تسمى – المحرزة – تتفرق عن دجلة عنده فرقتين ، إحداهما تأخذ ذات اليمين فتصب في هذا البحر عند سواحله ومنه تسافر المراكب إلى بحر العرب " هذا تأكيد واضح على الوجود التاريخي لمدينة البصرة وامتدادها ، حيث تشكل أرضها الوحدة الجغرافية من اليابسة وحتى الماء وضمن الأفق التاريخي والأزلي ، إلى جانب ذلك لا يوجد ما يثبت ثمة منطقة عازلة بين البصرة والبحر وأقصد – الكويت – كما نجد تلك الصورة ماثلة في الأدب شعراً ونثراً ، قصائد وإبداع متكامل يتناول البصرة حاضرة الدنيا ، وكذلك المربد فضاء الشعر والأدب الرفيع والجائزة الكبرى بما يتفوق كثيراً على مهرجانات وجوائز الأدب الحديث ..



البصرة

<u>كاظمة</u>

نجد الكثير من الإشارات عن منطقة – كاظمة – وهي تسمية أطلقها العرب المسلمون على الأرض التي دارت فوقها صفحة ناصعة من صفحات حروب التحرير العربي الإسلامي ، وذلك في زمن الخليفة الراشد – أبو بكر الصديق – عندما أتخذ القرار الحكيم والشجاع والستراتيجي البالغ التأثير فيما جرى بعد ذلك وساهم في تطوير الفتوحات والخروج من الجزيرة العربية وإنجاز تحرير العراق من قبضة الفرس المجوس ، في منطقة كاظمة دارت معركة – ذات السلاسل – في سنة ١٢ هجرية ، والتي حقق فيها المسلمون نصراً حاسماً وكانت القيادة مسندة - لخالد بن الوليد – وكاظمة التي أخذت اسم الكويت فيما بعد من تسمية حصن – آل عريعر – كوت بني خالد – ارتبطت إدارياً ومنذ حكم الخلفاء الراشدون وصولاً إلى الاحتلال البريطاني الذي حصل في مطلع القرن العشرين بالبصرة ، وكان - أمير

البصرة - هو الذي يعين الولاة لكاظمة ومن بين أسماء أولئك الولاة الذين تعاقبوا على حكمها :

- **عمر بن أبي سلمى**
- **قدامة بن العجلان**
- **سعيد بن الحارث**
- **سعيد بن حسان .... وغيرهم الكثير ..**



<u>تاريخ الكويت والمذكرات</u>

أتوقف عند مصدر آخر مهم أيضاً ، كتاب كتبه كاتب كويتي ، يحمل عنوان – تاريخ الكويت – للكاتب المؤرخ – عبد العزيز الرشيد – الكتاب مطبوع في الكويت عام و ١٩٤٦وهي الطبعة الأخيرة التي أشرف عليها الكاتب قبل وفاته ، في الصفحة ٣٣ من الكتاب يقول الكاتب وتحت عنوان – البلاد التي مرّ عليها آل الصباح قبل وصولهم الكويت – يقول الكاتب " مرّوا بقطر فأناخوا فيها ركائبهم واستوطنوها تحت ظل حكامها ، إذ ذاك وهم – آل مسلم – لكن أحدهم أي من آل الصباح قتل رجلاً من أهلها فحل عليهم غضب حكامها فأمروهم بمغادرة البلاد ، وقد لبى آل الصباح الطلب ثم ساروا ضاربين عرض البحر وطوله ، أما آل مسلم فجهزوا بعد ذلك خلفهم سفناً أخرى وساروا يقتفون أثرهم ، أدركوهم في - رأس تنورة - وجرى بين الفريقين قتال شديد ، وقيل بعد ذلك أنهم ذهبوا إلى – المخراق – ولكن لم يطب لهم المقام فتحولوا إلى – الصبية – وهي أرض واقعة شمال الكويت الشرقي وتبعد عنها نحو ١٦ ميلاً ، وكان حظهم فيها ، حظهم في سواها ، فهجروا ونزلوا الكويت " آل الصباح تعود أصولهم إلى منطقة – الهدارة – في نجد ، وقد رحلوا منها بسبب حادثة قتل إلى قطر وفيها تكرر ذات الفعل ، ثم انتقلوا إلى منطقة شط العرب وفيها مارسوا القرصنة والسلب والنهب ، وتشير مصادر عديدة إلى أن

تحولهم عن المخراق كان قد اتخذته الحكومة العثمانية التي قررت طردهم لأنهم ارتكبوا الكثير من الجرائم وخاصة السلب وقطع الطرق في تلك المنطقة ، الأمر الذي شكل تحدياً لسلطات الدولة العثمانية في البصرة ، ويضيف الكاتب لم يتوقفوا إلا في أرض الكويت التي كانت تحت سيطرة - آل عريعر – وثمة رواية تتطابق مع تلك المعلومات كما وردت في مذكرات الكولونيل – دكسن – الذي عمل في الكويت كمعتمد بريطاني منذ العام ١٩٤٩ – ١٩٦٠ ونشر كتابه قبل وفاته في العام ١٩٩٠ ، ويذكر فيه أن – عبد الله الصباح – قد روّى له أن أسلاف آل الصباح قد جاءوا إلى الكويت بعد أن أرسلوا وفداً إلى والي البصرة يطلبون منه الأذن بالإقامة في الكويت متعللين بأنهم قوم فقراء ولن يقوموا بإيذاء أحد ، وعلى أثر تلك المناشدة حصلت موافقة الوالي العثماني..

خرائط أجنبية

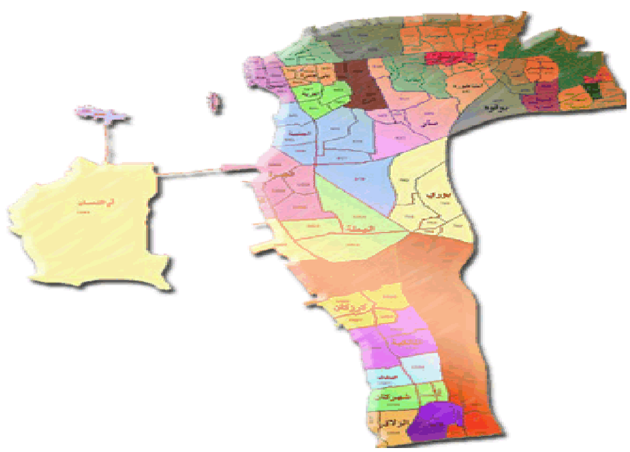
والكويت في الحقيقة تصغير لكلمة الكوت وهي كلمة عراقية تعني الحصن الصغير أو الفلقة الصغيرة ، كانت الكويت تحت سيطرة - بني خالد – وهم من القبائل المشهورة إلى جانب قبائل أخرى تتواجد في بادية العراق مثل - العوازم والعتوب والرشايدة والعجمان والدواسر وعنيزة والمطير والظفير – تلك القبائل وغيرها كانت تتنقل حسب حاجتها في المنطقة المحصورة بين الكويت وبين السماوة وسوق الشيوخ والبصرة ، وتمثل لهم تلك الأرض تكوينا متجانس جغرافياً وسكانياً وهي الوعاء للسنجق الثالث – المنتفك – ومثبتة في الخرائط كافة وخاصة البريطانية منها ، هناك العديد من الخرائط التي وضعت في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين وجميعها تثبت أن أرض الكويت عراقية ، على سبيل المثال الخريطة المشهورة والمثبتة في الأطلس الجغرافي العثماني الصادر عام ١٩١٤ نجد فيها تثبيت للمدن الرئيسية بالولايات العثمانية وضمن حدود العراق الجغرافية نجد أنها تشير إلى المدن التالية – الموصل – بغداد – البصرة – ولا توجد إشارة إلى الكويت ، الخارطة الثانية وضعتها بريطانيا عندما احتلت قواتها العراق عام ١٩١٧ وهي المسماة –خارطة بلاد وادي الرافدين – وتشمل المدن العراقية التالية – كويت - فاو – ناصرية – عمارة - علي الغربي – الكوت – بغداد – وصولاً إلى مدينة زاخو شمالاً ، كل مدينة لها خريطة خاصة مثبت عليها أنها من تكوين بلاد وادي الرافدين ، كانت الكويت ضمن خارطة الاحتلال البريطاني تمثل جزء من العراق ..



فيلكا ودلمون جزء من حضارة وادي الرافدين

<u>فيلكا ودلمون</u>

ويتفق ذلك مع الاكتشافات الأثرية ، وكما يؤكد علماء الآثار في العراق " أن جزيرة فيلكا كانت في الألف الثالث قبل الميلاد وفي الأزمنة السومرية البابلية الأكدية تمثل ميناء العراق الرئيسي على الخليج العربي الحالي ومنها تنطلق السفن نحو الميناء الثاني الذي يقع في جزيرة – دلمون – البحرين حالياً ، الكثير من الأدلة الأثرية جرى اكتشافها في مواقع جزيرة فيلكا وكذلك في دلمون وأبرزها الأختام المستديرة ، التي تحمل شكلاً لجلجامش أو نقش الشجرة التي يحيط بها شخصان في إشارة إلى آدم وحواء وكذلك صورة للآله آنكي –آله المياه العذبة و الكثير من الأواني الحجرية السومرية والأكدية ..



دلمون – البحرين حالياً

في لقاء مع المؤرخ العراقي الكبير –عبد الرزاق الحسني – قال لي عن تاريخ الكويت : " لا توجد دولة اسمها الكويت ، بل كانت هناك قصبة تحمل هذا الاسم تابعة إدارياً للبصرة ، وتطبق فيها نصوص القانون العراقي ، وكان في الكويت موظف عراقي يدير البريد والبرق وتستخدم الطوابع العراقية في مراسلات أهل الكويت وقد بقي هذا الوضع قائماً حتى العام ١٩٤١ عندما تفجرت ثورة مايس وبعد حصول الاصطدام بين القوات العراقية الثائرة والقوات البريطانية المحتلة

للعراق ، أتخذ المقيم البريطانية خطوة مفاجأة وقام بطرد الموظفين العراقيين كما أمر باستبدال الطوابع العراقية بطوابع تحمل اسم الكويت ، منذ ذلك التاريخ بدء الإنكليز في تهيئة المسرح السياسي لظهور الكويت بشكلها الحالي وسلخها عن الوطن الأم ، ادخلوها عصبة الأمم والجامعة العربية وأمروا الدول العربية والأجنبية على التعامل معها كدولة ، ولكن الحقيقة تبقى هي قضاء تابع لمدينة البصرة العراقية ، وليس أكثر من ذلك ، في العام ١٩٣٩ تأسس مجلس نيابي في الكويت ضم ١٤ عضوا ، في اجتماع مشحون بالمواجهة تسعة من أولئك النواب طالبوا بضم الكويت إلى العراق واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه ، الشيخ - أحمد الجابر- الذي كان يحكم الكويت حينها طلب المشورة من الحاكم البريطاني ، سأله ماذا نفعل ..؟ قال الحاكم البريطاني يجب إغلاق المجلس النيابي ومحاكمة الذين طالبوا بضم الكويت إلى العراق ، وعلى أثر تلك الإجراءات التعسفية هرب النواب التسعة إلى العراق وأقاموا في البصرة ، الأمر الذي دفع بالملك – غازي - إلى نصب محطة إذاعة في قصر الزهور كانت موجهة إلى أهل الكويت تطالبهم بالثورة على حكم الشيوخ .."





الفصل الثانـي

روايـة –ابوحاكمة –عن تاريخ الكويت

الكويت في – سال نامة –

المحاولات العراقية الشعبية لتحرير الكويت

توثيق بريطاني

فضاء الخليج العربي

موقف الملك فيصل الأول – ملك العراق



- جلال الطالباني - مع السفير الأمريكي في العراق

وثيقة رقم (٢)

سفارة دولة الكويت/ دمشق / الجمهورية العربية السورية
هذه الوثيقة مؤرخة في ١٩٩٠/٧/٢٢ الرقم/١٢٠/٦٣٩/٣
عليها ختم وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣
" سري للغاية وخاص "
سعادة وكيل وزارة الخارجية المحترم
تحية واحتراماً..
إلحاقاً لبرقيتنا السرية ١٤٢/٦٣٩/١ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ بشأن لقائي مع الدكتور – كمال خوشناو – ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني بدمشق أرفق لسعادتكم طياً محضر اللقاء الذي تم مع الدكتور خوشناو ..
أطيب التمنيات..
السفير
أحمد عبد العزيز الجاسم
أ - نقل لي الدكتور خوشناو سلام وتحيات من السيد – جلال الطالباني – أمين عام الاتحاد وأوضح بأنه الآن متواجد في باريس ..
ب – أوضح موقف الاتحاد الوطني الكردستاني المؤيد للكويت ضد افتراءات النظام في العراق وأبدى استعدادهم لأي طلب تطلبه الكويت ..
ج- أن أي اعتداء على الكويت هو اعتداء عليهم في الاتحاد الوطني الكردستاني
د – أن التصريحات التي أدلى بها صدام في أن حكام الكويت عملاء لأمريكا والصهيونية ما هو ألا جهل ، الكل يعرف استقلالية القرار السياسي الكويتي..

ه – أن مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني بدمشق يعمل عبر كل الوسائل المتاحة للتوضيح للجميع بموضوع الحدود الكويتية العراقية ..
(انتهى نص الوثيقة –لكم أن تقارنوا بين الوثيقة رقم –١ والوثيقة أعلاه ..!! – أي بين موقف عبد الكريم قاسم من مسألة الكويت وبين موقف الطالباني رئيس العراق حالياً !! *)

رواية " أبو حاكمة "

ثمة روايات وأحداث كثيرة ضمتها الكتب المنشورة في الكويت بشكل عفوي ولكنها تعتبر من الدلالات القوية على عراقية أرض الكويت ، في كتاب المؤرخ " أبو حاكمة " والذي يعتبر من أهم المصادر التي كتبت عن الوقائع التاريخية والأحداث التي حصلت في الكويت عبر السنوات التي تشكل مجمل وجودها ، في كتابه الموسوم " من هنا بدأت الكويت " يتحدث عن واقعة قتل لشخص بريطاني الجنسية جرى قتله وراء سور الكويت ، وأشارت في حينها أصابع الاتهام إلى أحد أفراد آل الصباح ، لكنهم رفضوا الإقرار بالفعل ، وقالوا أنه _ أي البريطاني القتيل قد قتل خارج سور الكويت ، وعلى هذا الأساس فأن الجريمة وقعت فوق أرض عراقية والمسئولية تبعاً لذلك يتحملها الجانب العراقي ، بينما تنحصر مسئوليتهم عن الوقائع التي تحصل داخل سور الكويت ولهذا طلبوا من الحكومة العراقية دفع التعويض للحكومة البريطانية ، ومن الجدير بالذكر أن سور الكويت المذكور في تلك الواقعة وحسب الفترة الزمنية يسمى سور الكويت الأول طوله " ٧٥٠ " متراً فقط يحيط بالمنطقة التي سكنوها أواخر القرن الثامن عشر ، بعدها بدءوا بالخروج من السور الأول وباشروا عملية قضم الأرض العراقية عندما اتجهوا شمالاً وظهرت فيما بعد أسوارهم اللاحقة حتى وصلوا إلى أم قصر وهم الآن على حافات مدينة الزبير ، بل أن ميمونة الصباح في دراسة نشرتها في جريدة الرأي العام الكويتية ردا على تصريحات العميل " مشعان الجبوري " التي عرض فيها مقايضة أرض داخل البصرة مقابل الحصول على قطعة أرض تطل على البحر ، ادعت آنذاك بأن مدينة – الزبير - هي أرض كويتية !! ..



" سال نامة "

كتاب آخر قديم جداً أصدرته الدولة العثمانية يحمل اسم " سال نامة – أي الكتاب السنوي للدولة العثمانية " يتضمن الكتاب الذي يصدر سنوياً القوانين الجديدة والقرارات والأوامر السلطانية وكذلك المشاريع والقضايا والأحداث التي تحصل في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها ، كما يذكر أسماء الأشخاص أصحاب المواقع المهمة في الدولة والتنقلات التي تحصل للقادة والحكام ، في الصفحة "٥٧٨- سال نامة عمومي " نشر قرار بتعيين مبارك الصباح قائم مقام للكويت ، في حقل يتوسط الصفحة موسوم بجملة تركية " كويت قضائي " تحتها تماماً كتب " حقل أول قائم مقام " المقصود تعين قائم مقام أول – تحت الجملة نجد اسم " مبارك الصباح باشا " وتحت اسمه جملة أخرى هي " نائب قائم مقام " تحت الجملة نجد اسم النائب " عبد الله العدساني أفندي " ثم تتواصل الأسماء الخاصة - بسنجق المنتفك - فنجد جملة أخرى " فاو قضائي صنف " وتحتها كلمة قائم مقام ، وتحت الجملة اسم " صالح باشا " بينما تحت جملة " منتفك سنجاقي صنف ٢ "، نجد عنوان مختلف " متصرف – عبد الوهاب أفندي ، أما بالنسبة لسوق الشيوخ ، فنجد تعيين قائم مقام قضائي ، وتحتها اسم " محمد ممتاز بك " وتحتها كلمة نائب ثم اسم " عبد الفتاح أفندي " ..



المحاولات الأولى لتحرير الكويت

العمق التاريخي والموقف الوطني هما قوتان عظيمتان تدفعان الشخصية نحو الفعل القوي والمؤثر تماماً ، والإنسان العراقي الصميم هو الذي يخلق الأحداث ويغير مجرى التاريخ ويرغم الليل على الزوال ، في حقب التسلسل الزمني الذي عاشته بلادنا يتمثل ذلك بدقة متناهية ، كلما زحف الغزاة على تخوم بلادنا ونهبوا ثرواتها ودمروا فضائها ، يولد لنا فجر جديد ، وشعب كالعراق لا يعرف المستحيل ، يقوده الوعي إلى حسم المواقف وصنع النتائج الباهرة في منازلة إثبات الوجود والإبحار نحو قلعة الخلاص من قبضة الشر ، وكما هي الأساطير العراقية القديمة التي يقف العالم في حالة الدهشة والذهول أمام تفاصيلها ، تتداعى الأحداث الآن لتجعل شعب العراق هو الشاغل الكبير للعقل والمخيلة ولفضاء اللا معقول ، أنهم ينسجون هناك

فجر الحرية الذي بات يقترب كما المسافة بين الجفن والبوءبؤ ، وفي هذه القصص التي استلها الآن من صحائف الكتب ثمة بساط وجسر بين ماضي العراق والحاضر ، صورة صادقة للرجال الذين مضوا ولم يخونوا العراق ، أجداد الرجال الذين يواصلون العزم ويكسرون ظهر التنين ، وهم ينتصرون من أجل العراق ، أبحر بكم إلى تفاصيل أول محاولة عراقية عسكرية شعبية لاستعادة الكويت ، تلك هي محاولة " رجب النقيب " وذلك عندما وجد أن آل الصباح يعملون على فصل الكويت عن البصرة ، حشد الرجال واندفع بهم بباخرته وكانت خطته تهدف إلى النزول على أرض الكويت ومحاصرتها وتطويقها من كل الجهات ثم آسر آل الصباح وجلبهم موثوقين إلى البصرة ، وكان قد وجه إنذارا إلى قائم مقام الكويت مبارك الصباح وذلك في العام ١٩٠١ وقد خيرّه بين أمرين ، أما الموافقة على عودة الكويت إلى أحضان البصرة أو الرحيل عنها ، لكن مبارك الصباح استنجد بالحامية البريطانية في – بوشهر - التي قطعت الطريق على رجب النقيب ورجالة ودارت معركة كبيرة في عرض البحر قريباً من جزيرة " بوبيان " تمكنت القوات البريطانية من هزيمة رجب النقيب ورجاله ، وبعد عام من تلك المحاولة الجريئة جرت محاولة أخرى في العام ١٩٠٢ قادها بطل عراقي أيضاً من أهل البصرة اسمه " يوسف بن إبراهيم " وصفه عبد العزيز الرشيد – صاحب كتاب تاريخ الكويت – بالسندباد المغامر ، كانت حملته أكبر من حملة رجب النقيب وقد أعد لها إعداداً جيداً وجمع لها الكثير من الزوارق والسفن والرجال وكذلك الإمداد ، أنطلق من منطقة قريبة من أرض الكويت مبحراً وكان هدفة ومعه رجاله تخليص الكويت وأهلها من شرذمة آل الصباح إلا أن الأساطيل البريطانية الحديثة والمجهزة بشكل يختلف عن تلك السفن والزوارق اكتشفت أمره وقواته في عرض البحر واشتبكت معها في معارك وقتال عنيف ، لم تكن القوة متكافئة فهزمت قوات يوسف إبراهيم ، المحاولتان شكلتا علامة على الطريق وسجلتا للأجيال البداية في العمل على تخليص الحقوق الوطنية من اللصوص وقطاع الطرق ومعهم القوى الاستعمارية البريطانية والأمريكية ..



شيوخ المنتفك عملوا على استعادة الكويت

<u>وثيقة رقم (٣)</u>

كثرت الاستغاثات بالملك – غازي – حيث أخذت تناشده : " لا يمثل الكويتيون تمثيلاً شرعياً غير نوابهم الأحرار ، نحن عراقيون لحماً ودماً ، نحيا ونموت للراية الهاشمية ، أيها الملك المقدس ، أيها الجيش الباسل صرخة من أعماق القلب فهل من قائل لبيكم " كما خاطبته الجماهير الكويتية " تاريخنا يؤيد ضم الكويت للعراق ، فليسقط الاستبداد أيها الملك المحترم ، أيها الجيش الشجاع صرخة من صميم القلب ألا يوجد من يقول أنا هنا .. أين العزيمة والشهامة والتعاطف يا غازي ساعد اخوتك في الكويت ، ما هذا التهاون أن ظروفنا لا تقبلها حتى القرود " ..



الملك غازي

لقد تأثر الملك غازي بالحالة التي أمست عليها المعارضة في الكويت ، فأمر بمصادرة أملاك شيخ الكويت في البصرة ، وحاول التدخل في قضية إصدار العفو عن المعتقلين بسبب المظاهرات ، وأخذ يوجه تحذيراته بوجوب الكف عن ملاحقة أحرار الكويت ، كما أتجه الملك إلى التفكير بضرورة التدخل العسكري في الكويت وذلك بسوق قطعات الجيش العراقي نحو الكويت لأحداث التغيير المطلوب ، وقد أراد الملك غازي أن يعتمد عنصر المباغتة وفرض الأمر الواقع في تنفيذ هذه الخطة ، فقرر عدم مفاتحة الوزارة وأن تتم العملية بأوامر مباشرة منه ، وبالفعل بلغ متصرف البصرة – علي محمود الشيخ علي – بأوامر بأن يتهيأ لضم الكويت إلى العراق ، وفي الوقت نفسه أوعز إلى رئيس أركان الجيش – الفريق حسين فوزي – بسوق الجيش إلى الكويت فوراً .. *

<u>توثيق بريطاني</u>

الحكومة الاستعمارية البريطانية في وثائقها المنشورة الآن والمحجوزة سابقاً ، تتحدث في بلاغات وكلائها الرسميين من الذين كانوا يتواجدون في فضاء الخليج والهند ، ولا يتورعون عن الكذب السياسي المصدّر لأغراض ستراتيجية لاحقة ، في إحدى تلك الوثائق المتعلقة بالكويت وآل الصباح ، نجدهم وقد رسموا الذي حدث في المحاولتين اللتين قام بها كل من " رجب النقيب ويوسف بن إبراهيم " على النحو التالي ، أنهما محاولتا احتلال للكويت والسيطرة عليها من قبل الحكومة

التركية ، وأن السلطان- عبد الحميد – يقف خلفهما ، وثمة تحريض خفي آخر منسوب إلى ألمانيا ، وفي الجانب الآخر تحدثت تقارير مخابرات بريطانيا عن الدور المتعاظم للشيخ – مبارك – وخاصة عندما تدخل في الصراع الدائر بين عملاء بريطانيا في الجانب الجنوبي الغربي - آل سعود – مع خصومهم من – آل
أبن رشيد – ويصفون مبارك كما لو كان قائداً عسكرياً ملهما شارك في تلك المعارك ليساعد حليفه أبن سعود ،



حكام الكويت

ولكنهم يعترفون بخطله عندما يتحدث ذات التقرير عن وقوعه في كمين في أحد الوديان وكيف لحقت بجيشه هزيمة نكراء ، وانحدر بعدها منكفئاً نحو الكويت ، وفي هدفهم غير المعلن وهو تحقيق الفصل والقطيعة بين الشعب العربي الواحد في البصرة والكويت يكذبون بخبث مطلق عندما يقولون أن تلك الأفعال التي قام بها الشيخ مبارك هي التي حركت السلطان العثماني ضده عندما بادر إلى إرسال سفينة حربية قديمة محملة بالجنود إلى الكويت في محاولة لاحتلالها ، أن تلك الوثائق التي يعتمدها الكتاب في كتابة تاريخ المنطقة وخاصة في الشأن العراقي الكويتي تتضمن الكثير من الزيف وهي تهدف إلى تضليل العقول وإبقاء النتاج المعرفي داخل فضاء السيطرة الاستعمارية ، الوجود الأجنبي الذي أنتشر في – الاحواز - العربية العراقية ومنطقة الخليج العربي تحت غطاء التجارة وفي ظل الضعف الكبير للخلافة العثمانية ، كان هدف الاستعمار المركزي منع أية محاولة للوحدة والتواصل بين العرب ، وتضيف الوثيقة عن محاولة أهل "البصرة " لتحرير - شعب وأرض الكويت - من قبضة عملاء بريطانيا " كان اللورد – كرازوون - يعرف بدقة وقد أحيط علماً بكل التفاصيل المتعلقة بالمؤامرة المتواصلة ، ولهذا كانت توجيهاته واضحة وقاطعة وبعد أن حصل على الموافقة المطلقة من أقطاب حكومته ، لمنع أية قوة من تغيير الوجود البريطاني في الكويت " ونجد في سياق التفاصيل المتعلقة بعمليتي التحرير قصة مختلفة ومختلقة وهي على النحو التالي " أصدر أوامره إلى النقيب – بيرس - وطلب منه التفاوض مع قائد السفينة التركية ، وعلى الفور انسحبت القوة المعادية باتجاه البصرة " الوثيقة تستمر في تدوين حوادث أخرى تبدو مختلفة عن الوارد أعلاه " الحكومة التركية بادرت بعد ذلك لكي ترسل لنا رسالة مليئة بالأكاذيب دون خجل ، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية بأن تلك السفينة المقصودة في الشكوى الرسمية لم تكن تحمل جنوداً أو

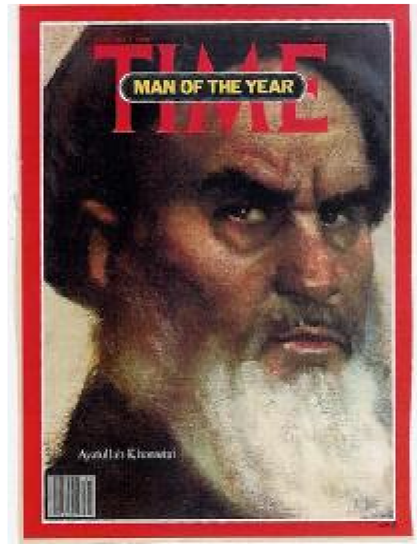
أسلحة " وفي جانب آخر من الوثيقة يدور الحديث عن سفينة أخرى عادت إلى الظهور في المياه الإقليمية وعلى متنها شخصية تركية كبيرة ومسؤولة ، تلك الشخصية هي – طالب باشا النقيب - من أعيان البصرة ، كان يحمل رسالة تهديد شديدة اللهجة من السلطان التركي إلى الشيخ مبارك " وتستمر الوثيقة في رسم المشهد بشكل مختلف تماما وتعمد إلى تجريد المحاولة من مضمونها الوطني والقومي ، تقول الوثيقة " في أثناء وصول السفينة التركية كانت هناك سفينة حربية بريطانية بقيادة النقيب – سيمونز – حيث عمل بشكل فردي على إنهاء التصعيد بموافقة الشيخ مبارك ووجه أوامره الحازمة لمبعوث السلطان بمغادرة الميناء " في الواقعتين لا تتحدث الوثيقة عن قتال وهو مناقض تماماً للذي حدث ولكنها تقع في الفخ عندما تواصل الحديث عن أطماع الأتراك ومواصلة إثارتهم للمشاكل والمتاعب للشيخ مبارك وللقوات البريطانية وتقول " على الرغم من فشلهم وتراجعهم مرتين أمام المدافع البريطانية " اعتراف واضح بحصول مواجهة عسكرية في كلا المحاولتين وهذا يتفق تماماً مع النص والوثيقة العراقية ..



الخليج العربي وليس الفارسي

<u>فضاء الخليج العربي</u>

في كل الوثائق التي نشرتها بريطانيا تتحدث عن تلك المنطقة بتسمية منفرة تماما ولها غايات ترتبط أيضاً بالوجود الاستعماري وكذلك لها أهمية في زرع العقدة في نفوس العرب ، هي تشير إلى الخليج بتسمية " الخليج الفارسي " وتستمر هذه التسمية حتى وقت قريب ، الأدهى من ذلك أن تلك الوثائق تتحدث عن إمارة البحرين على أنها تابعة للدولة الفارسية ، وقبل أيام كان المذيع في إذاعة الاستعمار البريطاني يتحدث عن جزر الإمارات الثلاث بأنها الجزر التابعة لإيران ،



الخميني

في الكويت وعموم مدن الخليج ، "العرب الوطنيون القوميون الأحرار " ، هم مع العراق وشعبه ، يواجهون الآن وفي المستقبل الخطر الداهم ، الزحف الفارسي المتعاظم ، شهد فضاء الخليج وأرضه خلال فترات زمنية متعاقبة ، مولد العديد من الحضارات التي وصل صداها ونورها وانعكست تأثيراتها ، تلك الحضارات التي سادت ثم اندثرت ، كما هي الأحداث العربية والعالمية ، عاصرها الشعب وظل الكثير منها في الذاكرة ، لتك الأرض وضفافها المترامية ، هي وريثة التكوين السومري ، والفكر الإسلامي ، كانت تمثل الضفاف لعاصمة الخلافة العباسية والأموية والعثمانية ، لأرضها ولإنسانها القديم الكثير من الإشارات نجدها في قصص العرب وأساطيرهم ، وفي تكوين حلقات التاريخ المعاصر ، كانت البصرة ذلك الفنار الذي تبحر الزوارق والعيون نحوه ، كانت رحلتهم إليها من أجل التجارة والأدب والفن والطواف في مدار الحكاية السندبادية ،



زورق عراقي

وعندما سقطت بغداد في التاريخ القديم تحت سنابك خيول التتر والمغول لف العالم العربي الإسلامي ظلام كثيف ، ودخلت مساحات كبيرة في حالة من العزلة والضعف

وعدم الأهمية ، ربما يتطابق ذاك الذي حدث مع الماثل الآن ، ومنطقة الخليج العربي مع حاضرة الدنيا البصرة الفيحاء تكوين واحد أوجدته الظروف الحتمية ليكون الستار الأول بوجه الرياح الصفراء القادمة من بلاد فارس ، ومنطقة الخليج تبقى في موقع الأهمية المتعاظمة لعقود قادمة ، كما تشير كل التقارير الأجنبية إلى حيويتها وأهميتها للموقع الستراتيجي أولاً وللثروة النفطية والغاز الطبيعي ثانياً وقد وجدتُ في أحد التقارير البريطانية إشارة واضحة تفيد بأن من يمتلك مفتاح تلك المنطقة يتحكم بالعالم كله ، ولهذا تنافست الدول الكبرى في الوصول إليها والاستحواذ على ثرواتها وغيرت تبعاً لذلك خرائط السيطرة وخطط التصادم ، لتكون السلم الواصل إلى تلك الأهداف الخفية والمعلنة ، في القرن الخامس عشر نجد دول الغرب ذات التوجه المسيحي تضع في مقدمة أهدافها الدينية اختراق قلب الأمة العربية وعندما حصل لها ذلك ، لم يكن الخليج العربي في دائرة الضوء ، كان جزءاً من الأرض المنسية المعزولة عن العالم ، وبعد الحروب الصليبية ركب العالم الغربي البحر ، وبحث عن اكتشاف الطرق القصيرة كما بحث عن الثروات والمحطات الجديدة للتجارة



الحرب الدائرة في العراق - نموذجا

، وشهد القرن السابع تسابق دول الغرب في الوصول إلى العديد من دول آسيا ، كانت حملة البوكيرك البرتغالية قد اخترقت الخليج وصنعت القاعدة الاستعمارية ، وكانت الهند قاعدة بريطانيا المتقدمة في العالم المجهول المكتشف بعد الحرب العالمية الأولى ، وتحت مظلة توفير الحماية للطرق التجارية بسط الاستعمار نفوذه وشيد أعمدته القوية ، وصار لذلك وزارة خاصة تحمل اسم وزارة المستعمرات البريطانية ، ورغم كل تلك الظروف الضاغطة نحو التقسيم والتشرذم ألا أن قوة العرب ظلت تترأى لهم في وحدتهم وفي إعادة النور للمجد الذي كان ، وهذا الهاجس نجده ماثلاً في عمل الساسة ورجال القيادة الذين تسيدوا القرار السياسي في العراق وفي العديد من الدول العربية .



الملك فيصل الأول

موقف الملك فيصل الأول

قرار إعلان اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت وضع الملك فيصل الأول في مواجهة مشكلة كبيرة على الصعيد الوطني ، وخرقاً واضحاً للسيادة ، وكان الجهد المبذول من قبل فيصل الأول يسير في اتجاه تعزيز خطوات تأسيس الدولة العراقية الفتية ، لكن فترة حكمه تشهد بوضوح وبشكل متزايد اندفاعاً شعبياً ومطالبة قوية بتحرير الكويت وعودتها إلى أحضان الوطن الأم ، وطرد عملاء بريطانيا منها ، وكما يبدو من الوثائق التي أطلعت عليها ومن المقالات المنشورة في الصحف العراقية الصادرة آنذاك ، أن للملك فيصل الأول دفع غير مباشر باتجاه موضوع الكويت ، وبالرغم من انشغال القيادة السياسية آنذاك بتحقيق دخول العراق إلى عصبة الأمم المتحدة والذي تحقق في العام ١٩٣٢ وعلى الفور تشكلت وزارة ترأسها – ناجي شوكت – إلا أن الملك فيصل الأول وجدها خلال عدة شهور لا تستطيع تلبية الطموحات والأهداف الوحدوية وفي مقدمتها قضية الكويت ، ولهذا قرر أن يشكل وزارة قومية ذات طموحات وحدوية ، وفي ٢٠ آذار ١٩٣٣ تشكلت وزارة – رشيد عالي الكيلاني –



رشيد عالي الكيلاني مع هتلر

رشيد عالي الكيلاني مع هتلر



الفصل الثالث

- اتفاقية الحماية البريطانية لشيخ الكويت
- موقف الملك فيصل الأول من اتفاقية الحماية
- الفترة السياسية المضطربة في العراق
- مقالات صحافية عراقية وتركية تؤكد عائدية أرض الكويت للعراق



الشيوخ من آل الصباح الذين حكموا أرض الكويت – كاظمة -

وثيقة رقم (٤)

نص الاتفاقية الموقعة بين الشيخ مبارك الصباح ، والمقدم – مالكولم جون ميد – المقيم السياسي البريطاني في الخليج –

اتفاقية بين شيخ الكويت وبريطانيا ، ٣/كانون الثاني- يناير /١٨٩٩

رقم الوثيقة في سجل الوثائق البريطانية – F٠٣٧١/١٤٩

" بسم الله سبحانه وتعالى "

الغرض من تحرير هذا السند الملزم والقانوني ، هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم – جون ميد – حامل وسام الصليب الإمبريالي ، المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية (في الخليج الفارسي) نيابة عن الحكومة البريطانية من ناحية ، والشيخ - مبارك بن الشيخ صباح – شيخ الكويت – من ناحية ثانية ، بأن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة ، وورثته ومن يخلفه ، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أي قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضيه دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية ،كما يلزم نفسه وورثته ومن يخلفه ، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأي غرض آخر ، أي جزء من أراضي الشيخ المذكور مبارك ، التي قد تكون في حوزة رعايا أي حكومة في الوقت الحاضر ، وتعبيراً عن إبرام هذا السند الملزم والقانوني ، وقع الطرفان ، المقدم - مالكولم جون ميد - حامل وسام الصليب الإمبريالي ، والمقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية ، في الخليج الفارسي ، والشيخ - مبارك بن الشيخ صباح - " الأول " نيابة عن

الحكومة البريطانية ، و " الثاني " نيابة عن نفسه وعن ورثته ومن يخلفه ، أمام الشهود بتاريخ العاشر من رمضان عام ١٣١٦هجرية ، الموافق في اليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني / يناير عام ١٨٩٩

توقيع
أم، جي ،ميد المقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع
مبارك الصباح

<u>الشهود</u>
توقيع
أي ، ويكهام هور
قبطان السفينة الهند لصاحب الجلالة

توقيع
جي ، غاسكن

شاهد محلي
توقيع
محمد رحيم بن عبد النبي صفر



الملك فيصل الأول – ملك العراق

موقف الملك فيصل الأول

وضمن الأسماء التي تم تعينها في الوزارة - الكيلانية – السيد ياسين الهاشمي – حيث تقلد منصب وزير المالية ، وكان يشغل موقع – رئيس حزب الآخاء الوطني – وكان الحزب المذكور يصدر جريدة تحمل اسمه ، لقد حرص الملك – فيصل الأول – في بيان تشكيل تلك الحكومة إلى توسيع فاعليتها لتضم بين صفوفها كل التيارات

الحزبية والوطنية والشخصيات المستقلة ذات التوجه الوطني القومي وكذلك المعروفة بمعاداتها للاحتلال البريطاني ،



مظاهرة في بغداد القديمة تطالب بتحرير الكويت

الوثائق المتوفرة عن تلك المرحلة تشير إلى أن حزب الآخاء الوطني كان في طليعة الأحزاب التي تناهض الاستعمار البريطاني كما عرف بمقاومته الشديدة لمعاهدة ١٩٣٠ وفي الرجوع إلى أرشيف تلك الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة – الكيلانية – نلاحظ ظهور العديد من المقالات المتعلقة بالمطالبة بتحرير الكويت وعودتها إلى السيادة الوطنية ، قد نشرت في جريدة الآخاء الوطني ، ومنها على سبيل التوثيق ، مقالة منشورة في العدد الصادر يوم ٥/ آيار- مايو /١٩٣٣ وفي صدر العدد مقال افتتاحي رئيس بعنوان " فكرة في سبيل الوحدة بين العراق والكويت " يستهل الكاتب المقال بالفقرة التالية " أن نسبة العراق إلى الكويت كنسبة الأخ الصغير إلى أخيه الكبير" كما تضيف المقالة في جزء آخر منها الآتي " إلى الأمس القريب ، كانت الكويت جزءاً لا يتجزأ من لواء البصرة وإلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى ، كان اللون الذي يصطبغ فيه لواء البصرة على الخارطة يكسوّ مدينة الكويت أيضاً ، ومن زار هذه المدينة قديماً وحديثاً يشعر بمقدار الارتباط والصلة القوية التي تربط بين البلدين مع بعضهما، فالصوت الذي تسمعه داوياً هنا تردد صداه مدينة الكويت " وتستمر تلك المقالة في شرح الروابط القوية بين العراق والكويت ، حيث تقول " لقد دلت التجارب ومجريات الأمور على أن الكويت تحزن لحزننا وتفرح لفرحنا وتنتعش إذا ما سمعت بانتعاش العراق " ثم يقول الكاتب في نهاية مقالته " الصلات التي بيننا كثيرة وأسباب الارتباط والامتزاج أكثر ، وكل واحد من هذه الروابط والصلات كافية لأن توحد بيننا وتجعل منّا شعباً واحداً ، قلت أن واحدة من هذه الروابط كافية لأن تحزمنا حزماً وتكون من هذه الحزمة نواة لتكوين الوحدة العربية العامة " ..

الفترة المضطربة

كانت فترة حكم الملك فيصل الأول محكومة بتداخل الصراعات وامتداد مساحتها فوق رقعة الوطن العربي الذي ينتقل في تلك المرحلة من سيطرة استعمارية تركية متخلفة إلى سيطرة استعمارية بريطانية – فرنسية تعمل على إبقاء العرب في حالة تخلف تام ، صراعات عديدة نشبت وتزايدت بعد تجاوز القرن التاسع عشر والدخول في فضاء القرن العشرين ، عندما برزت المواجهة القوية بين الأطراف الاستعمارية المتنازعة وهي تحاول حسم مواقفها المعلنة والسرية إزاء ظهور تقارير ونتائج متعلقة بظهور النفط في مناطق عديدة من أرض الخليج العربي والعراق وإيران ، تلك القوى كانت قد تأكدت من علامات الانهيار الكبير الذي أصاب السيادة العثمانية على تلك المناطق المعزولة والمتخلفة والضعيفة ، لهذا عمدت إلى اتخاذ قرار المساعدة في تعزيز ظهور الكيانات العربية المصنوعة برؤيا استعمارية ، أطلقتها كبالونات اختبار ثم عمدت إلى تثبيتها لتكون حكومات ظل للسيطرة الاستعمارية ، في تلك التكوينات نفذت مجموعات من الوطنيين الأحرار العرب، فوجدت نفسها في مأزق كبير وهي تعمل وفق رؤيا وطنية وتحت مظلة استعمارية ، ذلك التناقض قاد بالضرورة إلى حالة اصطدام فرضتها الشعارات والخطوات التي كانت تتخذها السياسة الاستعمارية وتجدها القوى الوطنية تلحق الضرر بها وبأهدافها ، ولكنها ظلت تعمل وتحاول كسب حيز المناورة لتحقيق أهدافها وصنع قرارها المستقل وتأكيد نزعتها القومية الوطنية والعمل على حماية الثروة العربية الوطنية ، ولعل أشد خطوات الاصطدام في ذلك الصراع الذي مضى وكان يدور بين القيادات العراقية الوطنية وبين قوى الاحتلال ومساندو السيطرة الاستعمارية ، ينبع دائما من الخطر الماثل في الوجود الاستعماري على أرض العرب ، وهكذا نجد أن المساحة المتاحة للحكومات العراقية المتعاقبة كانت تمتلك هامشاً بسيطاً لا يمكنها من المناورة والمواجهة ، وفي الشأن الوطني ومنه تعزيز حالة الاستقلال وعودة السيادة الوطنية وضم الكويت إلى الوطن ، واجهت الحكومة العراقية الوليدة وأعني حكومة الملك فيصل الأول ضغوطاً جماهيرية متزايدة تستند إلى وقائع وأدلة لا يرقى إليها الشك ، وكانت بريطانيا تراقب الساحة العراقية بدقة كبيرة وقد شعرت بمكمن الخطر المتعاظم ضد وجودها ، كما أدركت استحالة بقائها فوق أرض العراق ، ولكنها تمسكت بتعزيز وجودها فوق أرض الكويت وبقية مناطق الخليج العربي ، وفق رؤيا ستراتيجية طويلة الأمد ، وهكذا وضعتها تحت الحماية العسكرية ذات الأمد الطويل ، ومن خلال معاهدة مزيفة وغير شرعية ، تلك القوة الاستعمارية القادمة من خلف البحار تحت مظلة الصليب ، دفعت عميلها الصغير غير العربي وغير المسلم ليوقع على معاهدة هزيلة ويلتزم صاغراً هو وأحفاده بالعمل من خلالها والدفاع عنها ، وذلك في العام ١٨٩٩ ومع أن بريطانيا حاولت إبقاء تلك المعاهدة طي الكتمان ، ألا أن القيادات الوطنية في حكومة الملك فيصل الأول تمكنت من كشفها وعلى أثر ذلك أصبح القرار العراقي الوطني المستقل يعمل على التحرك لتحقيق فعل المواجهة وهو يتحين الفرصة المناسبة ، بينما سارعت بريطانيا بتحرك سريع برسم خرائط جديدة للمنطقة تتعارض مع تلك التي

رسمتها الدولـة العثمانـية ، كانـت خـرائط مـزيفة تعمـد إلـى تمـزيق الوطن الواحد ، وصنـع الفضاء لبقاء السيطرة الاستعمارية التي يتم في ظلها نـهب الثروات العربية الوطنية وفي مقدمتها – النفط – ومن تلك الخطوات تعزيز قوة عملائـها في الكويت ، وهكـذا صـار - شيـوخ القبائل الـرجعيين - عمـلاء للاستعمار الجديد في المنطقة الغنـية بالـنفط – أصحاب سلطة نافذة - ثـم تحولـوا مـع تقـادم الـزمن إلـى - حكـام يقررون مصير الأمـة العربية - ويؤثـرون فـي الغالب سلباً في إعاقة حركة التحرر الوطنـي القومـي باصطفافهم المعلن والسري مـع القوى المعاديـة للأمـة العربية ، وعندما بـرز العراق فـي المنطقة كقوة مناهضة للـهيمنة والاستعمار اشتد تآمرهم عليه حتـى وصل إلـى استقدام القوة الأجنبيـة لـتعمل مـن أراضيـهم لضرب العراق وشعبه ..



جعفر ابو التمن



الشيخ الخالصي

من الرموز الوطنية العراقية

مقالات عراقية وتركية

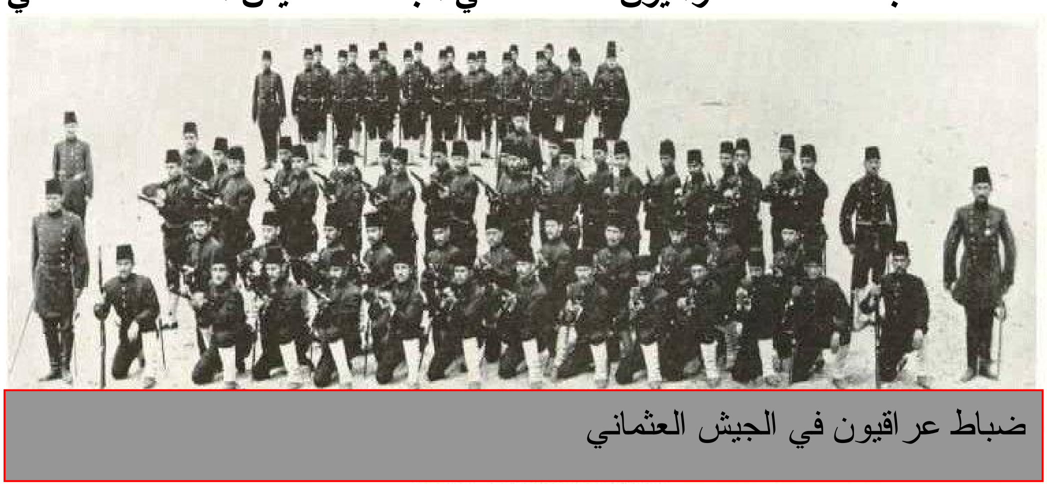
ضمن الوثائـق الموسومة – وثائـق الخليـج العربـي – توجد مذكـرة رفعها الوكيل السياسـي فـي الكـويت – ديكسن – إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي ، رفعها بعد مـرور خمسـة أيـام من تـاريخ نشر مقالـة – جريدة الإخـاء الوطني – المذكرة مـؤرخة فـي ١٩٣٣/٥/٢٠ وهـي تتضمن ترجمة حرفية لمقالة الجريدة المذكورة ، والمهم فـي هذا الموضوع رأي- دكسن –بشـأن تلك المقالـة ، يصـفها علـى النحو التالي " أن هذه المقالة ليست بسيطة ، هي تحريضية وتشكل سلسلة من محاولات الضغط المتواصل على شيخ الكويت – مبارك الصباح –



" في ذات الوثيقة نجد أن – ديكسن – يذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج بمقالات أخرى كتبت عام ١٩١٠ ، وهي الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاقية السرية بين - مبارك الصباح – والبريطانيين وذلك في العام ١٨٩٩ ، نلاحظ أن ديكسن يذكر المقيم البريطاني بمقالات كتبها نائب بغداد - إسماعيل حقي – في جريدة – طنين التركية – حيث نشر ثلاث مقالات على التوالي في ٢٤،٢٦، ٢٨ / ١٩١٠ ويذكره بأن تلك المقالات محفوظة لديه ، ويعقب على هذا الموضوع بقوله " ربما أن التاريخ يوشك أن يعيد نفسه بشكل أكثر قرباً مما نتصور " وعلى أثر ذلك أوعزت الحكومة البريطانية إلى صحيفة - التايمز اللندنية – الصادرة في ٢٨/ كانون الثاني – يناير/١٩١١ بنشر مقالة تهاجم فيها ادعاءات تركيا بشأن السيادة على أراضي الكويت " نص الوثيقة " ...

" الإدعاء بالسيطرة – تقرير من مراسل الصحيفة "
يبدو أن هناك التباساً سائداً في الأوساط العامة ، حول طبيعة الادعاءات التركية بالسيطرة على ميناء وأراضي – شيخ الكويت – في الخليج الفارسي ، فقد صرح – حقي بك – في صحيفة التنين – المقصود الطنين – بأن الكويت قضاء – كانتون تركي – من الناحية الرسمية ، كما صرح – حسين جاهد بك – في مقالة في – التنين – أشارت أليها صحيفة التايمز يوم ٢٦ / كانون الثاني – يناير ، بأنه " بالنسبة إلينا ، الكويت أرض عثمانية " أن مثل هذه التصريحات بحاجة إلى تصويب ، والغرض من هذه المقالة هي إظهار أن – شيخ الكويت – حاكم مستقل ، وأن سيطرة تركيا لا تمتد إلى أراضي الكويت ، وأن بريطانيا العظمى تمتلك مركزاً مفضلاً وخاصاً في الكويت لا تقوى أي قوة أخرى حتى تركيا ، على تعريضه للخطر ، وأن الحقائق الواردة هنا ، قائمة على بحث دقيق وتحقيقات ميدانية .."

ضــــــــباط عــــــــــراقيون فـــــــــــي الجــــــــــيش العثمانـــــــــــي

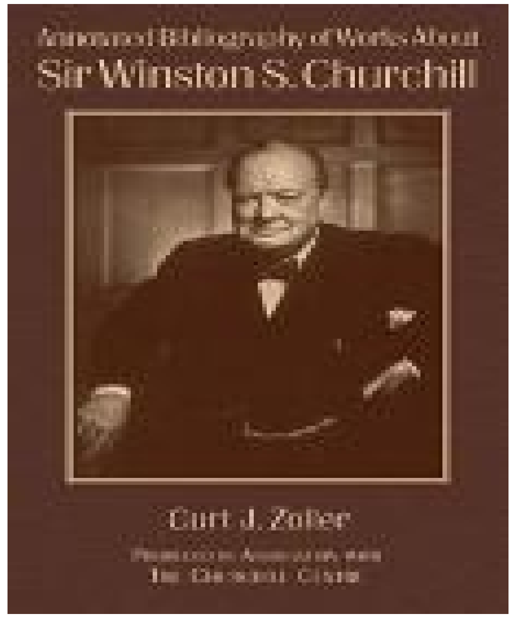


ضباط عراقيون في الجيش العثماني



الفصل الثالث

- وثيقة مهمة عن اسس السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي
- وثيقة مهمة أخرى من كتاب دليل الخليج للوليمر توثق بداية الإتصالات السرية بين المشيخة وبريطانيا
- مواجهة بين تركيا وبريطانيا بشأن إمارة الكويت



رئيس وزراء بريطانيا - شرشل

وثيقة رقم (٥)

نص وثيقة صادرة عن المقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي ، مؤرخة في العام ١٩٢٧ يوضح فيها السياسة البريطانية في الخليج والمصالح المرتبطة بها على المدى البعيد ..

" عنوان الوثيقة "

" السياسة البريطانية في الخليج الفارسي "

رقم الوثيقة :F٠٣٧١/١٢٢٤٧

تاريخ الوثيقة : أيلول / سبتمبر ١٩٢٧

موثوق

رقم ١٠٦/أس لعام ١٩٢٧

المقيمية السياسية والقنصلية العامة البريطانية

بوشهر ١٠/ أيلول – سبتمبر ١٩٢٧

من صاحب الفخامة المقدم أيل ، بي ، ايج هوورث المقيم السياسي في الخليج الفارسي ..

إلى / وزير خارجية حكومة الهند ..

سيدي ....

أتشرف بأن أبلغكم بأنني كنت أدافع في الرسالتين المرقمتين (١٣٧- أس و١٥٦ – أس) والمؤرختين في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ ، عن موضوع تبني سياسة أكثر تشدداً في الخليج الفارسي ، وأعتقد بأنه من المطلوب أن أقدم تفسيراً للأسباب التي دفعتني إلى هذا الاقتراح ..

١- يعود تاريخ مصالحنا في الخليج الفارسي إلى عام ١٦١٦ إذ كان من الضروري في عام ١٦١٥ إيجاد لأسواق لتصريف منتوجاتنا الفائضة في مصنع سورات ، وفي عام ١٦١٦ أبحرت السفينة – جيمس – وهي تقل بعثة يرأسها – إدوارد كونوك – متجهة إلى بلاد فارس ، وكانت النتيجة أننا قمنا في عام ١٦٢٤ ببناء مصنع في – بندر عباس – لذا كانت مصالحنا في البداية تجارية محضة .

٢- وخلال ال ١٥٠ عاماً التالية والتي أعقبت ذلك التاريخ ، كانت مصالحنا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو الفرنسيين ، وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل مسلحة ، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية المصانع التي قمنا بإنشائها في عام ١٦٤٣ في البصرة وفي بوشهر في عام ١٧٦٣ ..



احد الموانيء التجارية القديمة في الخليج

٣- وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين ، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية ، وخصوصاً من القواسم ، لذا قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية (التي تم تشكيلها تواً) لحماية مصالحنا في الخليج ، وفي رسالة موجهة من حكومة بومباي إلى السير هنري ويلوك والمؤرخة في ٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٢٠ تضمنت مايلي : أرجو أن تغتنموا الفرصة في أقرب وقت مبكر لإبلاغ الحكومة الفارسية ، بإنه في الوقت الذي تقتصر وجهات النظر على القضاء على القرصنة فقط ، فأن موضوع التوسط الذي عرضناه مسبقاً بين صاحب الجلالة – الفارسي وعتوب البحرين ، سيكون مضاداً لسياستنا في الوضع الحاضر في الخليج "

٤- وفي عامي ١٨٢٠ – ١٨٢١ ، قام السير مونت ستوارت ألفن ستون بتحرير المذكرة التالية : " ومن ناحية ثانية فإن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة ، بأنه من دون وجود محطة (محطة وقود للسفن) في هذا الجزء من البحر ، فلن يكون بإمكاننا القضاء على

القرصنة " ومن هنا قمنا ببناء محطة لنا في باسيدو ، والتي تم جلاؤنا عنها بسبب الأحوال المناخية .

٥- وفي عامي ١٨٢٢- ١٨٢٣ قام محافظ بومباي بكتابة الملاحظات التالية حول موضوع الاتهامات الموجهة ضد النقيب بروس ، بصدد المعاهدة التي أبرمها " لقد كان هدف الحكومة البريطانية هو الحفاظ على السلام في الخليج كما كان عليه ، إذ شجعت الحروب الدائرة بين القوى التي تقيم على شواطئه على ازدياد أعمال القرصنة " ، لذا فقد كانت سياستنا منذ عام ١٨٢٠ – ١٨٦٩ ، تنصب على مكافحة القرصنة ، ومنع وقوع الحروب التي كانت محصلتها القرصنة ، وكانت كل اتفاقاتنا مع شيوخ الساحل المتهادن وقطر والبحرين لهذا الغرض .



٦- قمنا في عام ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن " الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ البحرين ، في هذه الاتفاقات ، كان الغرض منع القرصنة وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج ، والتي هي واجبات يسرّ الحكومة البريطانية التخلي عنها لمصلحة بلاد فارس إن كان ذلك ممكناً " إذ كانت مصالحنا تجارية فقط ..

٧- إلا أنه في عام ١٨٨٠ بدأت روسيا تبدي اهتمامها بالخليج الفارسي، وقامت في عام ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها في بغداد ، ومنذ العام ١٨٨٨ وصاعداً ، كانت المراسلات الخاصة بالشؤون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا ، وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى .

٨- وابتداءً من الأعوام ١٨٩٤ – ١٨٩٩ كما يقول لوليمر ظهرت بوادر حركة خطيرة ، أضفت أهميتها على الخليج الفارسي ووضعته في موقع بارز ، وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك ، هو التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية ، لإنشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي ، وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضايق التي كانت تشكل المدخل للخليج الفارسي ، والتي كانت روسيا تعلق عليها آمالها ، تعود إلى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان وبندر عباس إلى هرمز في

ربيع عام ١٨٩٣ ، إذ بقي هناك لمدة يومين وقام بإجراء مسح (طوبغرافي) لهرمز ، وكان الاعتقاد بعد رحيله أن روسيا تزمع إنشاء محطة وقود للفحم هناك في الجزيرة .

٩- وهذا يأتي بنا إلى فترة حكم اللورد –كرزون – للهند ، في الفترة ١٨٩٩-١٩٠٥ إذ نقرأ في كتابه " فارس والقضية الفارسية " المنشور في عام ١٨٩٢ : ليس من المبالغة القول بأن أرواح وممتلكات مئات الآلاف من الأشخاص – تكفلها الحماية البريطانية للخليج الفارسي ، فإذا ماتم سحبها أو تدميرها ، فسيؤول البحر وسواحله إلى حال من الفوضى لم يتخلصا منها إلا بعد جهد جهيد ، ويعود الفضل إلى الحكومة البريطانية في تمكين الحكومة الفارسية على ممارسة سيطرتها على الساحل الشمالي للخليج وإبلاغه قراصنة الساحل المقابل (الساحل العربي) بأنه لا فائدة من اتباع سياسة التدمير والتخريب ، حيث كانوا ، في وقت من الأوقات ، يغمرون البحر بقوارب تجارة الرقيق ، والذين توجهوا إلى مهنة صيد اللؤلؤ ، وبدلاً من أن تبقى القبائل العربية خاضعة للعنة الباشوات (الأتراك) فأنهم استعادوا حريتهم التي كانوا يتوقون إليها .. ولكن على الأقل يحق لها (الحكومة البريطانية) أن تطالب فعلاً ، مقابل التضحيات التي قدمتها ، ورؤوس الأموال التي صرفتها ، ومن أجل السلام الذي تحرسه هنا ، أن لا تسمح لأي نفوذ سياسي أن يبث الفرقة والخلاف هنا ، إذ أن إقامة ميناء روسي في منطقة الخليج ، مع أنه حلم عزيز وغالٍ لكل وطني من نيفا إلأى الفولغا ، فأنه سوف يجلب ، حتى في وقت السلم بذور عدم الاستقرار إلى منطقة الخليج ، وسيهز التوازن المرهف الذي أقيم بصعوبة بالغة ، وسوف يهز كذلك التجارة التي تقدر بملايين الجنيهات الإسترلينية ، ويطلق العنان مرة أخرى إلى مختلف الجنسيات لأن تتصارع وتتقاتل ، دع بريطانيا العظمى وروسيا تتقاتلا أو أن تسويا خلافاتهما في مكان آخر ، حتى لا تجعلان منطقة التجارة الأمينة مكاناً للصراع الدموي ، وأنني أعتبر إعطاء امتياز لروسيا من قبل أي قوة لإقامة ميناء في الخليج الفارسي ، بمثابة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى ، إضافة إلى أنه إخلال بالوضع القائم واستفزاز دولي للحرب ، وأنني أوجه الاتهام إلى الوزير البريطاني الذي أرتكب ذنباً كبيراً ، باستسلامه وقبوله بهذا الأمر ، بأنه خائن لبلاده .



١٠- وأصبح من الواضح في عام ١٨٩٩- ١٩٠٠ التهديد الذي تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي ، مع تهديد أمن الهند البريطانية

بسبب سياسة القوى الأجنبية ، وخصوصاً روسيا وفرنسا وألمانيا ، إذ كانت مخططات روسيا البحرية في الخليج الفارسي وخططها الخاصة بإقامة سكة حديد في بلاد فارس ، والمشروع الفرنسي لإقامة قاعدة بحرية في خليج عمان ، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لإنشاء سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي ، كلها ظروف بالغة الأهمية .

١١- لم تعد مصالحنا في الخليج الفارسي تجارية فحسب ، إذ أصبحت سياسية أيضاً ، ورداً على سؤال من اللورد لا منغتون ، قال اللورد لانسدون في عام ١٩٠٣ؤ " أنني لا أتفق مع اللورد المحترم في موضوع مصلحتنا في الخليج الفارسي أو التصور بأن موقف هذه البلاد من الملاحة في الخليج الفارسي يختلف عن موقف أي قوة أخرى ، إن فخامته قال لكم بصراحة مطلقة ، بأن الفضل في إعادة الملاحة أمام العالم في هذا الوقت يعود إلى بريطانيا التي واجهت في سبيل ذلك مخاطر جمة ، وقدمت التضحيات البشرية والمالية ، إنها سفننا التي أزالت القرصنة من مياهه ، وأننا نحن الذين قضينا على تجارة الرقيق ، وأقول ثالثاً ومن دون تردد ، بأن إقامة قاعدة بحرية ، أو ميناء محصن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة أخرى نعتبره خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية ، وعلينا أن نقاومها بكل الوسائل المتوفرة لدينا ، وأقول ذلك بصراحة ، لأنه لا توجد حتى الآن أي مقترحات مطروحة لإقامة قاعدة بحرية أجنبية في الخليج الفارسي " ..



خريطة الكويت كما رسمتها بريطانيا

١٢- كان هذا موقفنا حتى عام ١٩١٤ ، عام الحرب الذي احتللنا فيه البصرة ، وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب في العراق ، واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث ، ولم يكن هناك بعد ذلك أي خطر آنذاك لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية ، وبالنتيجة فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك وبشكل مؤقت .

١٣- إلا أنه في الوقت نفسه طورت شركة النفط البريطانية – الإيرانية عملياتها ، إذ تم بناء مصفى عبادان ، وكان يتم إمداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين ، واحتياجات بلادنا من النفط المعد في رأس الخليج الفارسي ، كما أصبح من الواضح أيضاً ، بأن للخليج الفارسي أهمية ستراتيجية من الدرجة الأولى ، نظراً لوقوعه بيمن العراق والهند ولعلاقته بالطريق الجوي إلى الشرق ، ونظراً إلى أنه لا يمكن الاعتماد على إيران كبلد يقع على الطريق الجوي ، فقد أصبح الساحل العربي ذا أهمية حيوية بالنسبة إلينا ..

١٤- وبالنتيجة ، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه ، الذين أرغمنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها ، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك ، وكنا مقتنعين في الماضي بإبرام معاهدات عامة ، إلا أننا لم نكن نهدف إلى احتلال إي جزء منها ، أي من الساحل ، إذ أن وضع قواتنا هناك في إيران أو في الجزيرة العربية ، سيورطنا عاجلاً أم آجلاً في سياسة هذه الأقطار .



رمز السيطرة الإستعمارية

١٥- إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى ، فاليوم ، نحن متورطون في سياسات هذه البلدان ، وسياستنا في السابق كانت تتجنب الحماية ، فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة .. هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد :

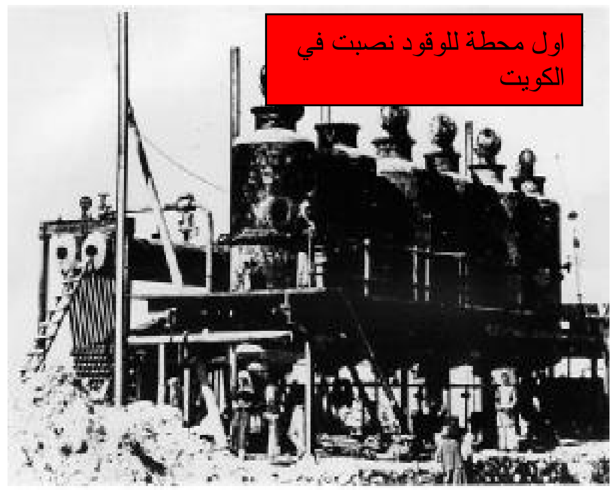
أ – أن نستمر في الانتظار إلى حين اندلاع الحرب ، وعندها وكما حصل في الحرب الماضية ، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب .

ب – أن نتهيأ مسبقاً للحصول على " محمية ".

ج – إعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها .

١٦ – أننا وكما أشرت في مكان آخر هنا ، وكما هو واضح ، بدأنا نخسر موقعنا القوي على الساحل الفارسي بتطور إيران وتقدمها ، ولا يمكننا أن نتعرض للشيء نفسه على الساحل الجنوبي ، ومهما كان موقفنا من أبن سعود في ساحل الحسا ،

فقد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوي العربي بطائراتنا ذات المحركات الثلاثة ، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام ببعض الترتيبات .
١٧ – ولكن إذا ما سمحنا لأبن سعود أن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل ، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال ، وستنقطع خطوطنا الجوية ، لذا يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات ، كما يتوجب علينا احتلال سبه جزيرة موسيندام ، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط ، لذا فإن ما ورد أعلاه ، يعتبر حجر الأساس الذي اعتمدت عليه في تقديم التوصيات التي كتبها .



١٨ - كما أوصي أيضاً بعدم التمسك بالانتداب على العراق ، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا في العراق شبيه بما هو حاصل في إيران ، وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا في البحرين وفي فم الخليج الفارسي " كساب " ، إذ تتمتع البحرين بميناء ممتاز وبمناخ جيد جداً أفضل من شبه جزيرة موسندام ، ويجب أن تكون مقراً لأسطولنا البحري في وقت السلم على الأقل ، أما بالنسبة إلى المقر في وقت الحرب ، فأن ذلك تقرره البحرية ، ولم أتناول منطقتي مسقط وغوادور ، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسي ، وفي الحقيقة ، أن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد كما هو الحال في البحرين ، رغم عدم الاعتراف بذلك رسمياً ، ولقضية مسقط تعقيداتها هي الأخرى كالمعاهدات الأجنبية ، وهي على أي حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوي ، وطالما السلطان في السلطة فأننا ندعمه ، ولاشك أن الأحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمي بجعل ساحل عمان محمية ، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية في الوقت الحاضر .

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع
توقيع أيل . هورث
المقدم / المقيم السياسي في
الخليج العربي



في الكويت ودول الخليج ؛ نفط العرب لأعداء العرب

أن الإطلاع على الوثيقة أعلاه مهم جداً للذين يتابعون فصول كتاب – الكويت والعراق بين الاحتراب ووحدة التراب - ، تلك الوثيقة ترسم بدقة ملامح السياسة البريطانية وطريقة العمل اللوجستي في إبقاء السيطرة قائمة لها في منطقة الخليج العربي - وخاصة أرض الكويت – والوثيقة موجودة ضمن مجموعة الوثائق البريطانية - public record office - مع وثائق أخرى مهمة سيرد نشرها لاحقاً وكلها تقريباً مأخوذة عن وثائق وزارتي – الخارجية والدفاع – البريطانية ، وهي أيضاً تعتبر من الوثائق السرية الخاصة بالكويت ، وفي مجمل مضامينها تؤكد الأدلة العلمية الموثقة عن عائدية أرض الكويت للعراق وكذلك تكشف عن طبيعة العلاقات بين شيوخ الخليج والكويت بشكل خاص وأركان الحكومة البريطانية والاتفاقات الخاصة المعقودة بينها وبين مشايخ الخليج العربي والخطط السرية التي كانت حكومة – الهند – بومباي – تعتبر المسؤول الأول عن تصريف شؤونها السياسية ، وكذلك مسئوليتها المباشرة عن الأمن الداخلي واستمرار النظام لتلك المشايخ ، والوثيقة كما نرى هي موثقة بالتاريخ الذي سبق استقلال العراق السياسي الذي تم في ١٩٣٢ .

في المجلد الأول من كتابه – دليل الخليج – يثبت – جي ، جي ، لوليمر – إشارة مهمة تقود إلى التاريخ الذي بدأت فيه الاتصالات الرسمية بين مشيخة إمارة الكويت وبريطانيا وذلك في العام – ١٧٧٥ – عندما كان البريد يرسل من هناك إلى مدينة - حلب السورية – لمدة أربع سنوات متتالية ، بعد احتلال الإيرانيين للبصرة من قبل نادر شاه ، وفي العام ١٧٩٣ تم نقل مقر إقامة المقيم البريطاني من البصرة إلى الكويت ، وذلك بعد أخذ موافقة السلطات العثمانية ، وكانت خطط البريطانيين مستمرة للبحث عن موطئ قدم في أرض الكويت ، ثم بعد ذلك التاريخ تطورت العلاقة بين مشيخة إمارة الكويت وبين بريطانيا وذلك عند نهاية القرن التاسع عشر ، كما عبرت بريطانيا في وثائقها السرية عن قلقها الكبير وشاركتها في ذلك حكومة الهند عندما بدأت مشيخة إمارة الكويت تتعرض للتهديد القادم من

أهل البصرة ، ذلك الذي شكل خطراً على مركزهم اللوجستي الهام في منطقة الخليج العربي ، وهم يعترفون على مضض ، أن اهتمام العثمانيين لم يتوقف في شأن إمارة الكويت وكذلك القوى الأخرى ، وهذه إشارة إلى سكان البصرة ، كما تلمح بعض مذكراتهم إلى الخطط الألمانية الخفية ، و تعترف تلك الوثائق بأن العثمانيين ينظرون إلى شيخ الكويت على أنه - قائم مقام - تابع لهم ، وأن العلاقة بينه وبين الدولة العثمانية يشوبها أحياناً الفتور والانقطاع ، وخاصة بعد العام ١٨٩٩ عندما دخلت المشيخة في اتفاقية مع حكومة الهند ، تلك الاتفاقية التي ترى بريطانيا في تحقيقها قد كسبت موقعاً ستراتيجيا مهما فوق أرض الكويت ، وتمكنت من خلال ذلك وقف عمليات التسلل إلى المنطقة وإلى الأبد من قبل الأطراف المنافسة وهي ألمانيا وروسيا وفرنسا وتركيا ، وأن معاهدة الحماية قد قلمت أظافر الدولة العثمانية في تلك المنطقة ، كما تؤكد وثيقة أخرى من تلك الوثائق السرية " أن بريطانيا تمكنت من تحقيق أرجحية في ميزان القوى العسكري والسياسي في تلك المنطقة التي كانت تعتبرها دائما مهمة وحيوية لمصالحها ، لكونها الممر المائي الحيوي بين الهند والعراق وإيران .

مواجهة بين تركيا وبريطانيا

خلافاً لتلك الوقائع التي نشرتها حكومة الكويت من خلال قنواتها الإعلامية وخاصة الكتب التي حاولت التوثيق للمشكلة القائمة بين - الحكومة العراقية وحكومة آل صباح - أثبت هذه الحقائق التي تجاهلتها تلك المقالات والدراسات بشكل مقصود واستند في ذلك إلى مجموعة من الوثائق البريطانية والعراقية المهمة ...



يهدمون السور الأول لتحقيق التوسع للكيان البريطاني



الفصل الرابع

مواقف متباينة بين بريطانيا وتركيا

سجل المواجهة بين القوتين الكبيرتين

حدود فوق الرمال

الخطاب الوقح

استمرار حالة التوتر في الخليج العربي

رسالة الشيخ مبارك حول خطة يقترحها للاستيلاء على جزيرة – بوبيان – وكذلك ملاحظاته على تصميم علم لإمارة الكويت مقترح من الرائد البريطاني " بي . زت . كوكس – المقيم السياسي الرسمي في منطقة الخليج العربي " ..

الوثيقة رقم : F٠٣٧١/١٥٤
المؤرخة في : ٩جمادي الأول ١٣٢٣هجرية (١٣ / تموز – يوليو /١٩٠٥)
من الشيخ مبارك الصباح ، شيخ الكويت
إلى الرائد بي . زت . كوكس
المقيم السياسي الرسمي في منطقة الخليج الفارسي
بعد التحية ،
بالإشارة إلى تعليماتكم الشفوية حول موضوع إنشاء وبناء مستودع للفحم في الكويت (أرجو أن تطمئنوا) بأنني سأمتثل لتوجيهاتكم الصادرة عن الحكومة العليا بكل امتنان ، سواء تعلق ذلك بموضوع الفحم أم بغيره ، أما بصدد بوبيان ، فمن المعلوم بأنها تعود أليّ ، وأن الموقع الذي تم إنشاؤه هناك قام دون موافقتي وبالقوة، وأنني غير قادر على مقاومة هذه الحكومة (أي السلطان) ، وإذا ما أبلغتني الحكومة (البريطانية) موافقتها على السماح لها بأخذ موقع في بوبيان (لأغراض الفحم) فإنني مستعد لذلك مقابل إزالة الموقع (التركي) ، أما بالنسبة إليّ فأنني أفضل العلم القديم وعليه كلمة " كويت " ، وذلك بهدف توضيح الأمور ، وسيكون التوضيح من خلال إضافة عبارة على الشهادة التي يحملها ربان السفينة ، إذ أنه من الممكن أن تحمل بعض السفن العلم (الكويتي) في الوقت الذي لا تعود ملكيتها إلى مواطني ، وأنكم ستنظرون في هذا الموضوع ، وفيما يلي نص العبارة ، وإذا ما وافقتم عليها فإن الأمر أمركم والله يحفظكم ..

توقيع شيخ الكويت
مبارك الصباح



حاولت بريطانيا دائماً تصوير الواقع الماثل في تلك الفترة بينها وبين تركيا خلافاً للوقائع والأحداث التي حصلت وكانت تحيطها بالكتمان وتتداول بشأنها التقارير السرية مع وكلائها في المنطقة ، ألا أن الوثائق التي كشف عنها النقاب بعد مرور الفترة الزمنية المطلوبة ، كشفت الصورة الحقيقية للصراع الدائر آنذاك بين قوى

ثلاث ، بريطانيا والدولة العثمانية والقوى الوطنية للشعب العراقي ، محور الصراع والتصادم هو اقتطاع الكويت عن العراق ، أتوقف عند بعض الوثائق التي تغطي الفترة من ١٨٩٩ – ١٩٠٥ ، تلك الفترة هي حكم اللورد – كرزون – للهند ، حيث تسجل الوقائع المنشورة حالياً عدة محاولات هدفت لتحرير الكويت من سيطرة بريطانيا، نجد فيها أن الموقف التركي يستند إلى الخرائط والقرارات المتعلقة بالشأن الإداري للكويت والمرسوم تحت ظل السيادة العثمانية ، تلك التي ظلت بشكل مستمر تؤكد على عائدية الكويت للبصرة ، في الوثائق البريطانية توجد إشارات واضحة للمحاولات التركية باتجاه إعادة السيطرة على مشيخة الكويت وإعادتها إلى السيادة التي تحاول الإفلات منها بتحريض ودفع من بريطانيا ، تشير تلك الوثائق إلى محاولات حصلت في أربعينيات القرن التاسع عشر وهي تتعلق بالحصول على بيعة – البحرين - للسلطان العثماني ووضعها داخل الخريطة الرسمية ، وتعزي التقارير البريطانية حماس الأتراك في السيطرة على الكويت خلال فترة – كرزون – إلى اعتقاد كبير يراود أذهان الساسة الأتراك يفيد بضرورة أن تكون الكويت الميناء المهم وهو المحطة الأخيرة المقترحة لمشروع سكة حديد برلين – بغداد ، وتنفرد إحدى الوثائق البريطانية بتدوين ما يردده في تلك الفترة الأتراك ،" لقد قال الساسة الأتراك وكتبوا الكثير عن الأسس التي ينطلقون منها في ادعاءاتهم بعائدية الكويت إلى البصرة ، كما تحدثوا كثيراً عن أصول آل الصباح " وفي ذات الشأن تنفرد إحدى الوثائق بتدوين تصريح في غاية الأهمية ، للعقيد - بيلي – المقيم البريطاني السابق في الخليج الفارسي ، والذي يؤكد التالي :" أن حكام الكويت جاءوا من أم قصر ، الأرض الواقعة على رأس خور عبد الله قبل ٢٥٠ عاماً مضت ، وهذا التصريح على أهميته يختلف تماماً ويتناقض مع وثائق حكومة – بومباي – ومذكرات الوالي العثماني – مدحت باشا – اللذان يتفقان في أنهم – أي آل الصباح قد جاءوا من نجد ، وهذه الفرضية تتفق بشأنها جميع الوثائق والمصادر العراقية والعثمانية ، وثمة إضافة مهمة أيضا وردت في مذكرة كتبها النقيب – بركس – وهو من ضباط البحرية الهندية – حيث أفاد بالآتي :" أن شيخ الكويت قد اعترف بسلطة السلطان العثماني عليه ، وقال (السلطان يدفع لي سنوياً ٤٠ كيساً من الرز و ٤٠٠ فرزل من التمر كدليل منه على تبعيتي له واحترامه لحقوقي عليه) ، ويقول الملازم – كمبول – في تقرير كتب في العام ١٨٤٥ " أنه منذ عشرين عاماً والكويت تعتبر مرتبطة بقوة بنظام الباشوية ببغداد ، كما أن السفن الكويتية في حالة إبحارها ترفع العلم العثماني ، كما أن الشيخ يستلم سنوياً ٢٠٠ كارة من التمور تساوي قيمتها ٤٠٠ كراون مقابل التزامه بتطبيق القوانين والمواثيق التي تنظم شؤون الإدارة في أجزاء الدولة العثمانية " ويعود ذات الضابط – كمبول – ليكتب في تقرير آخر " أن سكان الكويت يعترفون بالتبعية الاسمية والفعلية للحكومة التركية " ، وفي العام ١٨٥٣ يكتب الملازم – ديسبرو – بأن شيخ الكويت قد وضع نفسه بشكل تام تحت حماية السلطان العثماني ، كما يذكر العقيد – بيلي – الذي زار الكويت في الفترة من ١٨٦٣ – ١٨٦٥ بأن الشيخ كان يستلم في كل عام هدية ودية من تمور البصرة كرمز من الدولة

العثمانية بمد سيطرتها وحمايتها ، كما ترد إشارة في وثيقة أخرى ، تقول " أن الشيخ مبارك كان يدرك أن الاختلاف مع السلطان ، يلحق به الضرر ويجعله منبوذا في عيون المسلمين ، حتى أنه لما جاء إلى السلطة في عام ١٨٩٦ ، حاول توزيع الرشاوى في أسط نبول لشراء اعتراف – عبد الحميد – السلطان التركي ، وهو يرغب في الحفاظ على الصداقة التركية لأنه يملك بساتين نخيل قرب الأراضي التركية تدر عليه مورداً يقدر ب ٤٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة ، ونجد في وثائق أخرى ستنشر لاحقاً أن تركيا لم تتوقف عن مطالبتها في عائدية الكويت للواء البصرة ، مطالبات ودية وأخرى تشكل أعمالاً عسكرية ..



سجل المواجهات

في العام ١٩٠٩ مارست تركيا ضغوطاً على الشيخ مبارك من خلال إلغاء صفقات كبيرة من الأراضي كان قد اشتراها في العراق بحجة أنه ليس مواطناً تركياً وكذلك هو لا يحمل الجنسية العثمانية ، وفي صلب المواجهة التي كانت تدور بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن الكويت ، تدون الوثائق التركية " أن التحرك التركي كان حاسماً في تلك الفترة بهدف إيجاد مواقع عسكرية دائمة داخل الكويت وذلك قبل زوال الخطر الذي كان يمثله أبن رشيد مباشرة " وكان الشيخ مبارك يتحدث مع البريطانيين عن أن سيادته يجب أن تمتد نحو الشمال حتى تكون في منطقة – صفوان – الواقعة على مسافة ٢٠ ميلاً غرب خور عبد الله ، تشير الوقائع إلى أن العام ١٩٠٢ شهد تواجداً عسكرياً كثيفاً للقوات التركية في - صفوان وأم قصر – وبعد مرور شهر على تواجد تلك القوات تم بناء موقع عسكري مهم في جزيرة – بوبيان – وبعد شهرين تقدم الأتراك ليكون لهم موقعاً عسكرياً آخر قريب من الكويت – الحصن القديم – في منطقة السالمية الواقعة على مسافة ١٨٠ ميلاً جنوب الكويت ، ويعزي أحد التقارير البريطانية قيام القوات التركية بذلك إلى أنهم قد اكتشفوا عمق المداخل الضيقة للمياه في خور عبد الله وخور الزبير الواقعة خلف جزيرة بوبيان ، على أثر ذلك احتج اللورد – كرزون – ضد تلك الأعمال العسكرية التركية .



<u>حدود فوق الرمال</u>

استمرت خطوات تثبيت السيطرة البريطانية على أرض الكويت ففي العام ١٩٠٣ أقترح السفير البريطاني في - أسط نبول - " السير أن . أوكنور " في مذكرة رفعها للحكومة البريطانية ، فتح " دار اعتماد " بريطانية في الكويت ، بهدف تعزيز العلاقات وتمتين الروابط الثنائية ، ولجعل مشايخ الكويت يطمئنون إلى جدية خطوات الحماية التي التزمت بها بريطانيا في معاهدة ١٨٩٩ ، وكانت المفاجأة في الرد الذي تبنته وزارة الخارجية البريطانية على المذكرة ، بالرغم من وجود موافقة حكومة الهند في بومباي عليها ، رفضتها ، وكان السبب لذلك الرفض أن تلك الخطوة في حالة إقرارها والموافقة عليها فهي تعني خرقاً صريحاً لمبدأ الوضع الراهن ، وفي حيثيات شرح الأسباب الموجبة لعدم الموافقة ، قالت الوزارة :" أن الجانب التركي سوف يفسر تلك الخطوة على أنها إشارة واضحة ومتعمدة لإظهار تأييد بريطانيا لاستقلال الكويت عن الدولة العثمانية " وبعد تفاقم الخلاف والجدل بين أطراف القرار السياسي ، اعتمدت وزارة الخارجية حلاً وسطاً وذلك عندما وافقت على فكرة قيام أحد ضباط حكومة الهند بزيارة الكويت بشكل دوري وحسب أوامر وتوجيهات المقيم السياسي البريطاني المتواجد في منطقة " بوشهر " الواقعة على الساحل الإيراني ، تلك الإرهاصات سبقت موضوع تخطيط الحدود بين المشايخ ، كانت منطقة الخليج كما يصفها المقيم البريطاني أثناء فترة الخمسينات من القرن الماضي – روبرت هي – " تلك البلاد بمثابة البحار من الرمال التي تعبرها القوافل مثلما تعبر السفن بحار الماء دون أن تترك وراءها أثراً " وجدت سراً يحيط بأرضها التي تربض فوق بحار كبيرة وشاسعة من البترول ، كما أن خطوط التجارة والملاحة وضعتها في قائمة المناطق ذات الأهمية القصوى من خريطة العالم ، كل ذلك أنعكس على تصرفات وسبل تفكير رجال المشايخ الذين صاروا في حالة التسابق للاستحواذ على أكبر قدر من مساحة الأرض ، خاصة بعد أن انتبهوا إلى حقيقة التنافس الذي يدور في كواليس السياسة الدولية ، وعندما علموا بالخطط التي تحاول الدول المتنافسة تحقيقها ، مثل ألمانيا وتركيا وروسيا

وبريطانيا ، تلك التي كانت في حالة عمل دائم للفوز بالسيطرة على أرض الخليج ، لقد غير اكتشاف البترول معالم تلك الأرض ودفع بعض المشايخ وزعماء القبائل المتواجدة على تلك الأرض للاختلاف وبدأت المشاكل تظهر إلى العلن ، حول السيادة على الأرض بين تلك المشايخ وبتحريض من عملاء بريطانيا ، وصار الحديث الشاغل هو " البحث عن التجاوز والسيادة " كل مشيخة أو قبيلة تبحث عن تحديد حدودها الجغرافية ، ومرت تلك العملية بطرق رشاوى وتنازلات مهينة ، نجحت خطة الاستعمار البريطاني في زرع الخلاف وجمع ثماره ، صار الأجنبي الذي يحتل الأرض هو الحاكم والمشرع وصاحب القرار ، وكما تذكر الدكتورة – روز ماري زحلان - ، في كتابها الموسوم – صناعة الدول الجديدة في الخليج - : " أن تخطيط الحدود بين تلك المشيخات المختلفة قد تم على أساس اعتماد روايات صيادين عن المواقع التي كانوا ينشرون فوقها شباك الصيد لتجف ، أو المواقع التي مشت فوقها قافلة جمال ، أو صدت عندها غارة بدو على مضرب خيام " لم تكن الحدود معروفة في تلك المنطقة ، ولم تكن تفصل كياناً سياسياً عن كيان آخر ، وكان الفصل في المنازعات التي تحصل بين شيوخ القبائل من اختصاص حكومة الهند ومفوضها – برسي كوكس - وهو ضابط برتبة رائد ، ذات ليلة عندما كان مخموراً ، أمسك بقلمه الأحمر ، وجرى به على الخرائط ، وضع خطوطاً كيفما اتفق ، وجاء ليقول بعدها لمشايخ النفط ، " هذه هي حدودكم الجديدة "، ولم يكن ذلك مناسباً لبعضهم ، وخصوصاً في الحالة الكويتية – السعودية ، ظهرت مشاكل جديدة تمثلت بغارات حربية تشنها تلك المشايخ على بعضها البعض ، وعندئذ خرج – برسي كوكس – باختراعه الشهير عن – المناطق المتصالحة والمناطق المحايدة – ولكن تلك الترقيعات لم توقف الاحتراب بين المشايخ ورجالها وصارت الفوضى تنذر بحريق كبير الأمر الذي دفع بنائب الملك اللورد –كرزون – أن يجيء إلى منطقة الخليج ويجمع المشايخ سنة ١٩٠٣ ويلقي فيهم خطابه المنشور كوثيقة من وثائق وزارة المستعمرات البريطانية – السياسة البريطانية في الخليج ..



الخطاب الوقح

" يقول فيه .. " أن الحكومة البريطانية قامت خلال المائة سنة الماضية بإنشاء نظام لحفظ السلام العالمي ، وقد وافقتم على أحكامه ، ونتيجة لهذا قامت بينكم وبين حكومة الهند علاقات ، وأصبحت بمقتضاه الحكومة البريطانية هي السيد

الحامي في بلادكم ، ولقد قدمتم لها ولائكم دون أية قوى أخرى ، وفي بعض الاحيان أشعر أنكم تتعرضون لخطر النسيان ، وربما يكون بينكم من يسأل نفسه لماذا تريد الحكومة البريطانية أن تمارس هذه الصلاحيات ؟ أن الجواب على هذا السؤال يظهر أمامكم إذا تذكرتم تاريخ بلادكم وتاريخ عائلاتكم وقارنتم بين ما كان وبين ما هو كائن اليوم ، إن بريطانيا العظمى كانت هنا قبل أن تطل أي قوة أخرى على هذه المياه ، ولقد كان كل شيء فوضى ، وكنا نحن الذين منحناكم نظاماً ، وكانت التجارة مهددة، وكان أمن أسركم مهدداً ، وكنا نحن الذين منحناكم الحماية ، وهناك رعايا لصاحب الجلالة ملك بريطانيا على هذه الشواطئ يعيشون ويتاجرون ، عليكم أن تتذكروا أن إمبراطوريتنا الهندية العظمى تقع على مقربة منكم ، وواجبنا أن نحميها ، وأن نحميكم أنتم أيضاً، أننا أنقذناكم جميعاً من الإبادة على أيدي جيرانكم ، ونحن الذين فتحنا المسالك البحرية لسفن الأمم الأخرى كي تجيء إليكم هنا في سلام ، أننا لم نغتصب أرضاً لكم ، ولم ندمر سيادتكم ، وإنما حافظنا على ذلك كله ، ولابد أن تدركوا أننا لا ننوي أن نضيع قرناً كاملاً مكلفاً من النصر والرخاء لأي سبب ، ولن نترك هذه الصفحة من التاريخ لتطوى ، أن أمن هذه المياه سوف تجري المحافظة عليه ، واستقلالكم سوف يضمن طالما بقي نفوذ الحكومة البريطانية فوق أي نفوذ هنا ."

استمرار حالة التوتر

وفي عام ١٩٠٤ وبعد زيارة اللورد كرزون للخليج ، قررت الحكومة الهندية إرسال وكيل لها ليمثل الحكومة البريطانية في الكويت ، حصل ذلك رغم تردد وزارة الخارجية البريطانية ، تلك المرحلة شهدت الغارات الحربية المتصاعدة والغزوات المتكررة بين – بن سعود من جهة ، وبن رشيد من جهة أخرى – كان البريطانيين يراقبون ما يجري في المنطقة ويتخوفون كثيراً من تدخل القوات العثمانية للوقوف مع – أبن رشيد – وكانت المهمة الأولى للوكيل السياسي البريطاني هي جمع المعلومات عن شوؤن الخليج عامة ووسط الجزيرة العربية ونجد بشكل خاص ، وقد طلبت بريطانيا منه اتخاذ الكويت كمقر دائم لنشاطه اللوجستي ..





الفصل الخامس

وثيقة من عهد المشروطية

قبل الحرب العالمية

١٩١٤ العام الحاسم

الوضع بعد الحرب العالمية الأولى

<u>وثيقة رقم (٧)</u>

نـص الوثيقة الصادرة عن السفير البريطاني في أسطنبول ، في عهد المشروطية – الدستور – بعد إسقاط السلطان عبد الحميد وتولي جماعة الاتحاد والترقي السلطة .
الوثيقة رقم :F٠٣٧١/١٢٣٢
عام / ١٩٠٩
سري - الرقم – ٥٠
أسطنبول في ١٧/ كانون الثاني – يناير / ١٩١١
من السيد – مارلنغ – إلى السير – أدوارد غراي – وزير الخارجية البريطاني .
سيدي ...
كان لي الشرف أن ارفع إليكم في رسالتي " ١٤- ١٥ " والمؤرختين في ٤- كانون الثاني – يناير ، بعض الملاحظات حول وجهات نظر تركيا الفتاة ، بصدد السياسة التي سيتم اتباعها وتطبيقها في جنوب العراق ، وحول موضوع الربط بين تسوية مسألة الكويت ، والإجراءات المتخذة بصدد إكمال القسم النهائي من خطة سكة حديد بغداد ، التي تدور في فكر الأتراك ، لاحظت في برقية حكومة الهند المؤرخة في ١/ كانون الأول – ديسمبر ، والمرفقة برسالة وزارة الهند – في بريطانيا – المؤرخة في ٩ / كانون الأول – ديسمبر ١٩١٠ ، بأن المقيم السياسي في – بوشهر – يدافع " من وجهة نظر محلية " – عن ضرورة نشر اتفاقيتنا " ويقصد بها اتفاقية ١٨٩٩ – ١٩٠٧ مع الكويت ، والتلميح إلى الحكومة التركية بأننا نهدف إلى جعل مضمونها ونصوصها فاعلة ، وفي الوقت نفسه ، إزالة الوضع الشاذ في استخدام العلم التركي هناك ، وإقناع الأتراك بالإبقاء على نفوذهم فقط في القطيف والعجير (العقير) وسحب قواتهم من البدعة وجنة وأم قصر وبوبيان ، وأنني أجازف بالقول ، بأنه للأسباب الواردة في رسالتي رقم ١٤ والمؤرخة في ٤ / كانون الثاني – يناير ، فإن الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل هذا الإجراء الجذري ، لمعالجة المصاعب البارزة التي نعانيها مع الأتراك في منطقة رأس الخليج الفارسي ، وكما تمت الإشارة في رسالة السير جيرالد لوثر رقم (٦٠٣) والمؤرخة في ٤ من الشهر الجاري ، فإن الأتراك يتوقعون مقابل قيامهم باتخاذ الإجراءات اللازمة ، والتي تلبي رغباتنا بصدد الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد – الخليج الفارسي ، أن نقوم بإعطائهم السيادة التامة على الكويت ، وأنهم يعلقون أهمية عظيمة على الموضوع الأخير ، وإذا ما اقتضت الحاجة القيام بهذا الأمر والإذعان لرغبة الأتراك ، فإن مثل هذا الأمر يكون بالكف والتخلي عن مطالبتهم بالبحرين وقطر وأي شيء آخر جنوب شرقي العجير (العقير) ، وأن الوسائل الأخرى التي نملكها للمساومة هي (السفينة الحربية البريطانية – كواميت) والحرس الهندي من السيبوي في دائرة القنصلية العامة في بغداد ، ولما كانت المشروطية (الحياة الدستورية) التركية ماهي إلا نسيج من المؤسسات الشعبية والمرتبطة بشكل رئيسي بحال الحصار والمحاكمات العرفية السرية القائمة ، فإنه يجب استبعاد أي حل يقوم على الخطوط الواردة أعلاه ، والذي يتضمن وقوع الكويت تحت رحمة نظام اللجنة -

الاتحاد والترقي – وإذا ما برهنت الأيام بأن اللجنة غير قادرة على إقامة حكومة منتظمة ، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية في حال من الفوضى ، كما هو الحال في إيران ، فإنه قد يصبح من الضروري الإعلان صراحة بجعل الكويت وملحقاتها محمية – بريطانية – إلا أن الإفصاح عن نيتنا هذه ولو بالهمس ، سيثير زوبعة شديدة هنا وفي وسط أوروبا ، أن التقرير الذي تناقلته صحيفة – الديلي تلغراف – والذي وصل إلى هنا من خلال صحيفة – نيو فري بريس – والذي تضمن قرب قيام إنكلترا بالتوصل إلى ترتيبات مع ألمانيا لتكون المحطة النهائية لسكة حديد بغداد في إحدى – الموانئ الإنكليزية – في الخليج ويقصد به الكويت ، قد سبب ردود فعل قوية واشارات غاضبة في صحيفة – التنين – التركية – ويختتم الكاتب تعليقاته قائلاً ، بأنه من الضروري تحذير هؤلاء الذين يعملون لنشر النفوذ الأجنبي في العراق " أقدم وأكثر الأقاليم التصاقاً بالإمبراطورية " بأن مخططاتهم فاشلة ، وأن ذكر إنشاء ميناء إنكليزي في الخليج الفارسي والذي سيعرض المصالح وسيادة الأراضي العثمانية للخطر ، يعتبر من أكثر الأمور استفزازية .



يجمعون مياه الأمطار من خلف السور الأول لبيعها للسكان

قبل الحرب العالمية

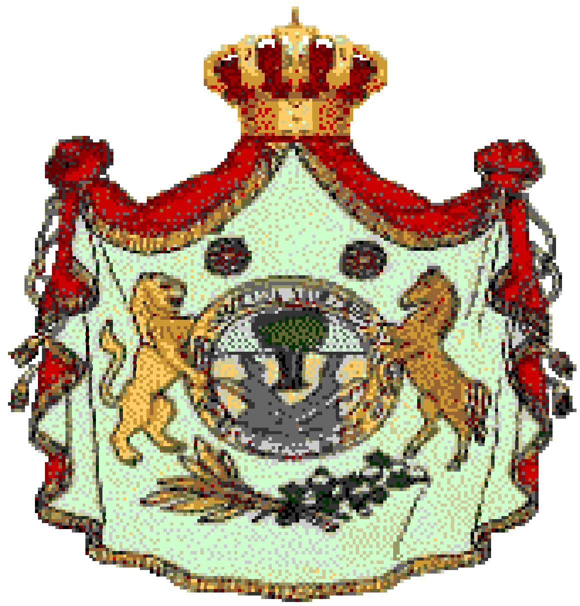
بعد ذلك القرار تصاعدت وتيرة الخلاف بين الأطراف في القرار السياسي البريطاني ، كانت حكومة الهند تعتبر تعيين الوكيل السياسي دائماً ، بينما اعتبرته وزارة الخارجية البريطانية مؤقتاً ، وكانت أقوى الأصوات المعارضة هي الدولة العثمانية التي اعتبرت ذلك القرار خرقاً لكل الاتفاقات السابقة ، غادر النقيب - أس جي نوكس – الكويت في أذار- مارس ١٩٠٥ ، كان القليل يتسرب من تلك الأحداث الخفية لرجال السياسة من أبناء العراق ، لكن الموقف العام هو المتابعة والترقب في ظل غياب الكيان الوطني لم يكن من الحكمة القيام بذات المحاولات الشعبية العسكرية بسبب اختلال موازين المواجهة العسكرية ، ظل العقل العراقي يختزن

الرعود وينتظر اللحظة المناسبة متجملاً بالصبر والتحسب ، بعد مغادرة – نوكس – ناقشت لجنة الدفاع الإمبريالي البريطانية في لجنة مخصصة لمتابعة شؤون الكويت والعراق ذلك القرار، وقررت ضرورة عودة الضابط – نوكس – إلى الكويت وتم ذلك في شهر تشرين الأول – نوفمبر ١٩٠٥ حيث عاد إلى منصبه مواصلاً مهمات عمله اللوجستي وكتابة تقاريره السرية عن وضع الكويت والعراق وعاملا على تثبيت أعمدة الاستعمار البريطاني في المنطقة ، لم تتضمن مذكرة عودته إلى المنطقة فترة محددة لبقائه ، كانت التوصيات التي استلمها من الجهة التي يعمل لها تتعلق بالتركيز على البناء لبقاء بريطانيا إلى قرون قادمة وليست عقود في المنطقة باعتبارها قاعدة الاستعمار البريطاني الثابتة والقوية ، كما تم تزويده بمعلومات تتعلق بطرق مواجهة موضوع الفكرة الألمانية المتعلقة بمد سكة حديد برلين – بغداد إلى أحد موانئ الخليج العربي ، كما وضعت الخارجية البريطانية العديد من السيناريوهات والخطط التي على مبعوثها أن يعمل من خلالها ، وكان الهدف من النشاط الجديد هو تعزيز موقع بريطانيا في الخليج والكويت على صدى إبرام معاهدة ١٩٠٧ التي حصلت فيما بعد ، بين الشيخ مبارك وبريطانيا وكان جوهرها استئجار ميناء – الشويخ – في محاولة مقصودة لمنع تسلل أي نفوذ إلى الكويت ، بعد تسرب بنود ذلك الاتفاق إضافة الحكومة العثمانية احتجاجاً جديداً إلى سلسلة احتجاجاتها السابقة ، والتي كان أبرزها الصادر في العام ١٩٠٤ ، كانت ثمة مفاوضات تجري بين الطرفين ، تعمل الدولة العثمانية من خلالها على تعطيل خطط بريطانيا في المنطقة ، بينما تحاول بريطانيا كسب الوقت وهي تدرك جيداً تدهور أوضاع الدولة العثمانية ، تلك المفاوضات الطويلة أدت في النهاية إلى توقيع اتفاقية بريطانية – تركية ، وذلك في العام ١٩١٣ ، تلك الاتفاقية ولدت ميتة بسبب عدم التصديق عليها وذلك لقيام الحرب العالمية الأولى ، والمعروف أن تركيا دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا ، وثمة ملاحظة مهمة تسجلها الوثائق البريطانية عن تلك المرحلة وهي ، أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت لم يكن يتدخل في الشؤون الداخلية للإمارة بسبب الحساسية الشديدة والعلاقة الواضحة للشؤون الإدارية المرتبطة بالبصرة ومن ثم بالدولة العثمانية ، عكس الذي كان يجري في البحرين والمحمرة من تدخل مباشر ، كما تسجل تلك الوثائق وجود مراسلات واستطلاع آراء بينه وبين أقرانه العاملين في البصرة والمحمرة والبحرين ، وكان يخضع في تفاصيل عمله للمقيم السياسي البريطاني في – بوشهر – الذي كان يعتبر هو المسؤول الأول تجاه حكومة الهند ، التي تشرف على عمل دائرة الشؤون السياسية الخارجية البريطانية في منطقة الخليج العربي ، بينما كان يسمح له بتوجيه تقاريره التجارية إلى حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية مباشرة ، كما يمتلك الصلاحيات المطلقة للتعامل مباشرة مع مدير عام الواردات المركزي في لندن ..

١٩١٤ العام الحاسم

في أجواء الحرب العالمية الأولى ونتائجها حصلت الكثير من المتغيرات في المنطقة ومن أبرزها تعززت السيطرة البريطانية في عموم منطقة الخليج العربي والعراق وإيران وشرق الأردن ، وكانت النتائج المهمة تتعلق بالقاعدة اللوجستية المتقدمة – الكويت – حيث تعهدت هذه المرة بريطانيا بشكل معلن وواضح في الحفاظ على قاعدتها المتقدمة والمراكز الأخرى في – نجد والمحمرة – وقد حصل الشيخ مبارك الصباح على مكافأة مثبتة في الوثائق البريطانية وهي تتعلق بإعفاء ممتلكاته من مزارع وعقارات في العراق من الضرائب وبشكل دائم مقابل الدعم الذي يقدمه مع أبن سعود والشيخ خزعل – حاكم المحمرة – للقوات البريطانية في مواجهاتها العسكرية مع القوات العثمانية ، قرار الإعفاء هذا هو بمثابة الإعلان البريطاني الرسمي عن خطط قد اتخذت لسلخ لفصل الكويت عن العراق وهو العامل الذي كانت بريطانيا تقصد من وراءه مد سيطرة "عميلها " إلى داخل أرض البصرة ، وبذلك تبدو الصورة مقلوبة وتتداخل الأمور ويتم التعتيم على عائدية الكويت للعراق مع تقادم الزمن ، ولهذا نجد أن الملك غازي عندما غضب من شيخ الكويت اتخذ قراره بوضع يد الدولة العراقية على تلك الممتلكات وكانت تلك الخطوة تمثل الشرارة التي بدأ بها خط المواجهة الشعبية والرسمية العراقية في الظهور العلني ، من المكاسب الأخرى المهمة التي حصل عليها شيخ الكويت من الحرب العالمية الأولى ، إدخال الكويت ضمن المنطقة التي تتم إدارتها من قبل القوة العسكرية المسماة – دي – وهي التي تشكل مجمل القوات العسكرية الهندية في الخليج العربي وهي رأس الرمح في خطط الحرب ، على خلفية تفاصيل الحرب تم التغيير السياسي الآتي ، تم تعيين السير – برسي كوكس – الضابط السياسي الأقدم للعمل مع قوات الشرق الأوسط المتواجدة في البصرة ، وتم التغيير الآخر عندما صار اتصال الوكيل السياسي البريطاني مباشرة بالسير – برسي كوكس – يستلم منه الأوامر مباشرة فيما يتعلق بالقضايا السياسية للوكالة السياسية في الكويت بعد احتلال بغداد ، سواء في منصبه كمندوب مدني أم كمندوب سامٍ ، كما بقيت مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية للوكالة في الكويت بيد المقيم السياسي في – بوشهر – كان محور الوجود البريطاني منذ الخطوة الأولى - وحتى يقيض الله للعرب تلك القوة التي تطرد ذلك الوجود البغيض الذي ارتبط بسرقة الثروات وإهانة الكرامة واستباحة الوجود - يتمثل في السيطرة على منابع النفط الموجودة في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران ، كتب وزير الخارجية البريطانية آنذاك لمجلس وزراء بريطانيا تقريراً يوضح أهداف السياسة البريطانية على المدى البعيد ، وخاصة بعد النتائج التي حددتها الحرب ، قائلاً : " أن سيادة بريطانيا ومصالحها الحيوية في الخليج يجب أن تكون مؤكدة ومحمية بشكل مطلق ، هذه السياسة أراها تساوي قوة الأسطول البريطاني ، ونحن نعلم جيداً أن قوة الأسطول تعني قوة بريطانيا " أثارت تلك المذكرة عاصفة من التعارض حول الخطط المستقبلية ، الأمر الذي دفع – ونستون شرشل – للتدخل بشكل مباشر ليحسم الخلاف وفق المنطق الذي روج له في رسالته التاريخية التي يقول فيها " أن حكومة صاحب الجلالة ، يجب أن تفكر على الدوام وخاصة للمستقبل القريب أو البعيد وترتب الخطط

والأولويات ، ذلك أنني أخشى أن يجيء اليوم الذي تصبح فيه منابع البترول التي نملكها هناك منابع سخط وثورة ضدنا " هذا الرأي الذي أسجله هنا هو لوزير المستعمرات البريطانية الذي أشرف على صنع القنابل الموقوتة في المنطقة واقصد – نقاط الخلاف بين الدول حول مناطق الحدود - كان يصنع كل شيء في المنطقة من خلال فلسفة استمرار تدفق البترول إلى بريطانيا وهو صاحب النظرية التي تعتمد على فكرة أن يكون لبريطانيا – بترولها الخاص بها ، في وثيقة أخرى يكتب – تشرشل خطاباً لقائد الأسطول البريطاني– وكان وقتها وزيراً للدفاع - " المطلوب من الأسطول البريطاني الآن وفي المدى المنظور ، هو ضمان وصول البترول إلى بريطانيا العظمى ، رخيص في حالة السلام ، مؤكد في حالة الحرب "



التاج الملكي العراقي

<u>الوضع بعد الحرب الأولى</u>

بعد العام ١٩١٤ ، كانت السياسة البريطانية قد تحددت وصارت تتداخل مع مجمل المشاكل السياسية الجديدة التي بدأت تظهر في العراق ، وكانت شروط وأهداف تلك السياسة في المراحل الأولى كسب الحرب وتثبيت الخارطة الجديدة ، وفيما يتعلق بالعراق كانت ثمة قرارات كثيرة ، قد اتخذت أغلبها ظلت سرية في تلك الفترة ، ولكن محورها التخوف من العوامل التي يتمتع بها ، خاصة وأن قوات بريطانيا واجهت فيه مقاومة شرسة ، قبل أن تتمكن من احتلاله بشكل تام ..



الفصل السادس

الدور السعودي في التآمر ضد الأمة العربية ونظام الرئيس عبد الناصر

المقاومة العراقية ضد الاحتلال البريطاني – انتفاضة ١٩٢٠

خطة بريطانيا البديلة

بريطانيا تضغط لتقريب العلاقة بين العراق والسعودية

الدور السعودي فى التآمر ضد نظام الرئيس عبد الناصر

وثيقة رقم (٨)

المملكة العربية السعودية – اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء
في ٥/ رمضان / ١٣٨٦ هجرية
الموافق ٢٧/كانون الأول /١٩٦٦
إلى / فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المحترم
الموضوع / *توصيات اللجنة عن الوجود العدواني المصرى في اليمن*

ما هو رأي الولايات المتحدة في حماية عرشنا من خطر هذه المواجهة، وانتصارات المصريين ووجود الجيش المصري في حدودنا ، وإشاعتها إذاعات مصر في أجوائنا ؟...

من كل ما تقدم يا فخامة الرئيس ومما عرضناه بإيجاز يتبين لكم أن مصر هي العدو الأكبر لنا جميعاً ، وإن هذا العدو أن ترك يحرض ويدعم الأعداء الكثر إعلامياً وعسكرياً ، فلن يأتي عام ١٩٧٠- وكما قال الخبراء الأمريكان- وعرشنا ومصالحنا المشتركة في الوجود ، ولذلك فأنني أبلغت ما سبق للخبراء الأمريكان في مملكتنا ، على ما اقترحوه ، وأتقدم بالاقتراحات التالية :



الرئيس جمال عبد الناصر



الملك فهد

١- تقوم أمريكا بدعم – إسرائيل – بهجوم خاطف على مصر تستولي به على أهم الأماكن حيوية بمصر لتضطرها بذلك لا إلى سحب جيشها صاغرة من اليمن فقط ، بل لأشغال – مصر – بإسرائيل عنا مدة طويلة لن يرفع بعدها

أي مصري رأسه بعيداً عن القتال محاولين إعادة مطامح - محمد علي وجمال عبد الناصر - في وحدة عربية ..
٢- أن سورية هي الثانية يجب أن لا تسلم من هذا الهجوم مع اقتطاع جزء من أراضيها يشغلها عنا لكي لا تتفرغ هي الأخرى بعد سقوط مصر لسد الفراغ المصري في القومية العربية .
٣- كذلك الاستيلاء على قطاع غزة الواقع تحت الحكم المصري والاستيلاء على الضفة الغربية من الأردن مهم جداً لكي لا تبقى للفلسطينيين آية مطامح في أية أرض عربية تسمح للفلسطينيين بعد ذلك بالتحرك من خلالها أو تستغلهم فيها دولة عربية بحجة تحرير فلسطين .
٤- تقوية الملا – مصطفى البارزاني – وإمداده لإقامة حكومة كردية في شمال العراق مهمتها أشغال أي حكم عربي ينادي بالوحدة العربية من على شمال مملكتنا في أرض العراق ، سواء في الحاضر أو في المستقبل ، علماً أننا منذ العام الماضي بدأنا بإمداد – مصطفى البارزاني - بالمال والسلاح في داخل العراق وعن طريق تركيا وإيران ..



البارزاني

يا فخامة الرئيس ... أنكم ونحن متضامنين جميعاً ، سنضمن لمصالحنا المشتركة ولخيرنا المعلق بتنفيذ هذه المقترحات أو عدم تنفيذها دوام البقاء أو عدمه ..
أنتهز هذه الفرصة لأجدد الإعراب لفخامتكم عما أرجوه لكم من عزة وللولايات المتحدة من نصر وسؤدد ولمستقبل علاقاتنا ببعضنا من نمو وارتباط أوثق وازدهار ..

المخلص
فيصل بن عبد العزيز
ملك المملكة العربية السعودية

(الرسالة أعلاه أرسلت من ملك السعودية إلى الرئيس الأمريكي - جونسون - قبل ستة أشهر من العدوان الذي وقع على الأمة العربية في ٦/حزيران عام – ١٩٦٧نشرتها الحكومة العراقية بعد أن عثرت عليها عام ١٩٩٠ مع وثائق

أخرى مهمة في مكاتب قصر السيف – الديوان الأميري الكويتي – وهي تحمل أختام الحكومة السعودية)

تم إخضاع العراق للسيطرة الاستعمارية وصار عملياً خاضعاً للإدارة البريطانية وتحت وصايتها ، ووجد الوكيل السياسي البريطاني المقيم في الكويت ومع تقادم الزمن أنه يكتسب وضعاً جديداً حيث صار يعامل بذات المكانة التي يعامل بها الوكيل السياسي المعتمد في العراق ، وهكذا تحددت مهام – برسي كوكس - ، الذي وجد المنطقة قد بدأت تشتعل فيها الفوضى ، وكان الاحتلال هو العامل المباشر لتلك الاضطرابات والفتن وخاصة التي وقعت في العراق ونجد والجزيرة العربية ، حيث سمحت تلك الظروف المشحونة بالتوتر وفقدان السيطرة والأمن ، ل - أبن سعود – أن يتمتع بنشاط متزايد ويقوم بتعزيز قواته ويجمع لها المؤن والعتاد والرجال ومن ثم يخطو خطوته المعروفة بإحكام سيطرته على أواسط الجزيرة العربية ، بعد ذلك يتخذ قراره بتطوير هجماته وغاراته المفاجأة على أراضي العراق وخاصة المدن الحدودية القريبة من أرض السعودية حالياً ومنها النجف ثم يفرض الحصار التام على الكويت ..

مقاومة ... ولكن ...!

في العراق رفض الشعب بشكل تام الاحتلال وأخذت المقاومة تتصاعد ، وشهدت مناطق معينة من مدن العراق قتالاً ملحمياً دونت تفاصيله الكتب والمصادر والوثائق ومنها البريطانية التي سأشير إليها لاحقاً ، وخاصة في مناطق الفرات الأوسط ،



المقاومة العراقية ضد الوجود البريطاني – انتفاضة ١٩٢٠

أعمال المقاومة والتحدي لسلطة الاحتلال أجبرت بريطانيا على إعادة النظر في خططها العسكرية وكذلك في تواجدها في المدن المهمة ، وتسجل بريطانيا في وثائقها العسكرية والسياسية بعد اندلاع ثورة ١٩٢٠ في العراق أنها قد وقعت في فخ كبير ، ورغم الاحتلال البريطاني للعراق فأن قضية تحرير الكويت من السيطرة

البريطانية كانت محور نشاط الوطنيين ورجال المقاومة ، أنني أكاد أجزم أن الصورة متطابقة بعد مرور ما يقارب القرن من الزمان ، ولكن بريطانيا هي بريطانيا ، التي ضحكت على العقول وانتزعت سيف المواجهة من يد رجال المقاومة من خلال الوعود الكاذبة والاتفاقيات المضحكة ،



رئيس وزراء بريطانيا

وما حصل بالأمس سيحصل غداً ، بريطانيا التي نكثت في وعودها التي قطعتها للعرب قبل الحرب العالمية الأولى ،لو عدنا إلى الزمن الماضي وقرأنا رسالة الشريف حسين الموجهة إلى انكلترا ، حيث يقول " أن تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية من – مرسين إلى - أضنه – حتى الخليج العربي شمالاً ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً " ، أن خسائر بريطانيا في هذا الاحتلال الجديد يجب أن تكون قاسية ، ولكن الصورة مختلفة تماماً ، أنهم هناك في جنوب العراق يتحركون كما لو كانوا في نزهة !! ...

خطط بديلة

في العام ١٩٢١ اعتمدت الخارجية البريطانية مذكرة تطالب بمناقشة السياسة البريطانية مع الآخذ بعين الاعتبار مراعاة العمل على إعادة النظر في الخطط الموضوعة وخاصة تلك المتعلقة بالساحل العربي للخليج ، بما يتفق مع الحلول التي اتخذتها الإدارة البريطانية للشرقين الأدنى والأوسط ، كان الانطباع السائد آنذاك عن منطقة الخليج وطريقة إدارتها والتعامل مع مشكلاتها المزمنة قد تقرر في مؤتمر القاهرة ، ذلك المؤتمر أوصى بوضع الوكالة السياسية الموجودة في الكويت تحت أشراف وسيطرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي للمرة الثانية ، مع إضافة احتمال ترك إدارة شؤون الجزيرة العربية للمندوب السامي البريطاني في بغداد ، لكن – كوكس – تمكن بعد مناورات كثيرة ورشاوى قدمها من تغيير ذلك القرار ..

سنة عسيرة أخرى



الملك فيصل مع ابن سعود

في العام ١٩٢٢ أخذت الأمور تتوضح أكثر ، حيث ظهر أن الوجود السياسي البريطاني في بغداد يتم تأهيله ليكون صاحب الإشراف على الوكالة السياسية الموجودة في الكويت ، وتبعاً لذلك تصبح ضمن مسؤولية ذلك الطاقم – القضايا الإدارية والملفات الساخنة ذات الفرضيات المتناقضة ومنها بطبيعة الحال عائدية أرض الكويت وارتباطها بالبصرة ، ذلك القرار السيادي فجر الصراع قوياً بين مراكز القوى الجديدة والقديمة منها في المنطقة ، ودفع بشيخ مبارك للتقدم بطلب إلى بريطانيا للعودة إلى الوضع السابق ، تحسباً منه في مد السيطرة البريطانية العراقية ظلها إليه ، وبعد الشد والجذب تم التوصل إلى حل وسط يقوم على الآتي :
" تكليف – برسي كوكس – بمهمات الإشراف على القضايا السياسية وأن يكون مقره الدائم في الكويت ، وكذلك الاطلاع بمهمة المنسق المسؤول عن العلاقات البريطانية مع – أبن سعود – " وظل يقوم بتلك المهمات حتى إحالته على التقاعد ، في آذار من العام ١٩٢٣ ، وبعد ذلك التاريخ أي بعد تقاعد – كوكس – تحولت السيطرة والنفوذ إلى المقيم السياسي البريطاني في – بوشهر – الذي صار حسب التكليف الجديد مسؤولاً عن الشؤون السياسية والإدارية ، وتم إرسال جميع السجلات والوثائق المتعلقة بتلك الإدارة من بغداد إلى بوشهر كما صار هو المسؤول عن ترتيب العلاقة مع أبن سعود ...



الأرض الأسيرة

الفصل السابع

خطة احتلال العراق

سيناريو الاحتلال

بريطانيا تتراجع عن تعهداتها للعرب

ثورة عام ١٩٢٠ في العراق

وثيقة رقم (٩)
رقم الوثيقة ٣٧١/٣٢٢٠
١٩١٤
من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي المقدم - بي كوكس –
في ٣/ تشرين الثاني – نوفمبر / ١٩١٤
إلى صاحب الفخامة / الشيخ مبارك الصباح – حاكم الكويت وملحقاتها – الكويت
بعد التحية ..
تعقيباً على رسالتي السابقة التي أشرت فيها إلى اندلاع الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا ، بادرت إلى إرسال التحية والامتنان لكم بأمر من الحكومة البريطانية لاخلاصكم وعرضكم المساعدة ، ولأطلب منكم مهاجمة – أم قصر وصفوان وبوبيان – واحتلالها ، وأن تقوموا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان ، والأمير عبد العزيز بن سعود ، والشيوخ الآخرين الذين يعتمد عليهم ، بتحرير – البصرة – أوحتى - القرنة – لحين وصول القوات البريطانية التي سنرسلها إلى هناك بالسرعة الممكنة إن شاء الله ، وآمل كذلك وصول أثنين من رجالنا (من وزارة الحرب) إلى البصرة ، قبل وصول تلك القوات إلى هناك ، وعلى الرغم من أن هدفكم الأول سيكون تحرير البصرة وسكانها من الحكم التركي ، إلا أننا ما زلنا نطلب منكم بذل أقصى جهودكم لمنع الجنود والناس من تخريب المخازن التجارية والتي تعود إلى التجار البريطانيين في البصرة وأطرافها ، وحماية أرواح الناس الأجانب المقيمين في البصرة ، وحمايتهم من الاعتداء والأعمال التعسفية ، ومقابل مساعدتكم القيمة هذه في هذه القضية المهمة ، فقد أمرتني الحكومة البريطانية أن أعد سعادتكم بأنه إذا ما نجحنا في ذلك ، وسننجح إن شاء الله فإننا لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية ، ولن نسلمها لهم مرة أخرى أبداً ، إضافة إلى ذلك ، ونيابة عن الحكومة البريطانية ، فأنني أقدم لكم بعض الوعود المعينة والتي هي :
١ – الإبقاء على ملكية مزارعكم الحالية من النخيل والواقعة بين الفاو والقرنة ، وبحوزة من بعدكم دون خضوعها إلى دفع الرسوم أو الضرائب .
٢- أن الحكومة البريطانية ستقدم لكم الحماية من النتائج المترتبة على قيامكم بمهاجمة – صفوان وأم قصر وبوبيان واحتلالها .
٣- إن الحكومة البريطانية تعترف فعلاً وتقرّ بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية .
والتمس منكم قراءة الرسالة المرفقة وتسليمها إلى أمير نجد في أقرب فرصة ممكنة ، كما وجهت رسالة إلى شيخ المحمرة مشابهة لهذه الرسالة التي كتبتها إليكم .

أنني واثق من صداقتكم القديمة الراسخة مع الحكومة المحترمة ، وأنني متأكد بأنكم ستبذلون جهودكم في هذه القضايا المهمة بتفاصيلها .
وأخيراً أبعث إليكم باحترامي وتقديري لشخصكم والسلام .

المقدم

بي . كوكس

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي



احتلال العراق عام ١٩١٤

سيناريو الاحتلال

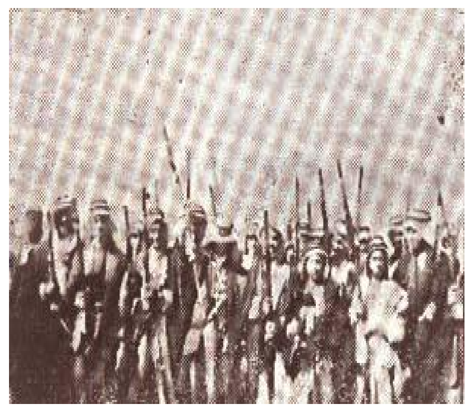
في عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى ، كان العراق منيعاً على بريطانيا وقواتها ، ولكن المخطط العسكري البريطاني يدرك بدقة وجود الثغرة الكبيرة التي يطعن منها العراق بشكل متكرر ، الوثيقة أعلاه لم يكتبها الملك فيصل الأول أو صدام حسين ، وهي لا تحتاج إلى شرح أو تحليل ، هي بشكل مبسط للغاية – صفحة من صفحات الخيانة والغدر - في الاحتلال الأول الذي دمرت به بريطانيا العراق وشعبه كانت أرض الكويت هي رأس الرمح ، وفي عاصفة الصحراء – أم المعارك ، أيضا الكويت هي الأرض التي انطلقت منها قوى العدوان ، وفي العام ٢٠٠٣ كانت هي بوابة الاحتلال الأمريكي الذي ألحق الدمار بشعبنا وحضارتنا ، في - الحرب العالمية الأولى - التي جاءت على خلفية انقسام العالم إلى معسكرين ، يهمنا التطرق إلى موقف تركيا التي وقفت مع ألمانيا ، وتحملت النتائج التي أفرزتها تلك الحرب والتي ترتب عليها خسارتها لمواقع جغرافية كثيرة وتقلص حجم نفوذها ، في مجمل القول حصلت متغيرات كثيرة ومدهشة للغاية ، خصوصاً تلك المناطق التي كانت تحت السيطرة التركية والتي تتبع لها إدارياً ومنها العراق ، وبلاد الشام والجزيرة العربية ، لقد اتخذ العرب في تلك الأقطار الموقف المناهض للدولة العثمانية نتيجة الظلم والاضطهاد الذي مارسته الذي طبقته ضد أبناء الشعب العربي في ظل سياسة شوفينية قمعية عمدت إلى - تتريك العرب - ومعاملتهم

بقسوة لا حدود لها وليس أدل على ذلك من المشانق والسجون واغتصاب الحقوق ، ولهذا وجدت الثورة العربية مناخاً لها في ظل ذلك الوضع المعقد ، وتمكنت بريطانيا من استغلال تلك النقمة الشعبية وعرضت وعوداً واتخذت قرار التحالف مع – الشريف حسين – وأقنعته بأنها تساند فكرة قيام دولة عربية موحدة في المنطقة التي حدد خريطتها في رسالته التي تعتبر وثيقة مهمة من وثائق ما قبل الاحتلال ، وثمة إشارات واضحة عن موضوع الكويت وعلاقتها بالبصرة والرؤية المستقبلية للعلاقة السياسية بعد ظهور استقلال تلك الدول ، يقول الشريف حسين في جانب من رسالته إلى بريطانيا



" أن تعترف إنكلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين أدنه حتى الخليج العربي شمالاً ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ، أما بخصوص ولايتي – بغداد والبصرة- فأن على العرب أن يعترفوا بأن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير " ويضيف قائد الثورة العربية في رسالته الآتي وهو جوهر المشكلة وكذلك التصور لحل الخلاف : " أن الولايات العراقية ، أي الموصل وبغداد والبصرة والتي تتبعها قائممقامية الكويت ، هي من أجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هي مقر حكوماتها على عهد – علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) – ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة العرب وأول ما خططوه من المدن والأمصار ، واستفحلت دولهم فلها من العرب أقصاها وأدناها القيمة الثمينة والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وارضاخها لترك ذلك الشرع " في تلك الأفكار الواضحة والقوية والمستندة إلى حقائق جوهرية الشريف حسين يقترح الحل العملي لمشكلة انفصال الكويت عن البصرة كما تريد بريطانيا ، فهو يرى أولاً ضرورة زوال الحماية عنها ، وإلغاء المشيخة من تاريخها ومستقبلها وكذلك يلغي تسمية القائممقامية ، كما يعتبر الولايات العراقية الثلاث جزءاً من كيان الدولة العربية المرتقبة ، وكانت بريطانيا قد تعهدت للشريف حسين بتنفيذ كل مطالبه بعد نهاية الحرب ودحر القوات التركية ، لكنها بعد أن تحقق لها ما أرادت عادت وتراجعت عن عهودها له ، بل هي تراجعت أيضاً عن مجمل اتفاقاتها السرية المعقودة مع الدولة العثمانية وروسيا القيصرية ، ومن أبرزها – اتفاقية " سايكس – بيكو " تلك الاتفاقية التي اعتبرت الكويت جزءاً من

البصرة ، وفي عام ١٩٢٠ اتخذ مؤتمر – سان ريمو – قراراته لتقسيم المنطقة وفرض حالة الانتداب على دولها ومنها العراق ، وتعارضت تلك السياسة مع جميع العهود والوثائق التي تحدثت عنها بريطانيا قبل الحرب ، في البند ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي ينص على الآتي : " الولايات أو الأراضي التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية الخاسرة في الحرب يجب أن تصبح تحت رعاية دول كبرى من أجل إنشاء كيان سياسي لها " وعلى أساس هذا المفهوم فأن الولايات العراقية الثلاث وفق قانون الأنتداب ، كان من المفروض أن توضع تحت الأنتداب البريطاني ، حصل ذلك بعد استثناء الكويت وفصلها عن البصرة والعمل على تشكيل كيان خاص لها ، بريطانيا اتخذت قرارها السري والمتفق عليه مع شيخ الكويت وعملت على إبقائها تحت مظلة الحماية ، ومن هذه النقطة الخلافية بدأت المشكلة تتطور وتتعمق بين الحكومة العراقية المشكلة حديثاً وبين بريطانيا..



ثورة العشرين

بعد فرض الاحتلال ومن ثم الأنتداب على العراق ، وقيام الإنكليز بإلحاق الأذى بالبلاد ، تحركت جموع الشعب وهي التي قامت من قبل بالعصيان ضد الأتراك ، انتظمت في ثورة عارمة ضد الوجود البريطاني ، أحرجت تلك الثورة السيطرة الاستعمارية ، وهزمت القوات البريطانية في العديد من مواقع المواجهات ، وأخيراً وبهدف احتواء تلك المواجهة الضارية والمسلحة ، قبلت بريطانيا بتنفيذ بعض شروط الثوار طمعاً منها في كسب الوقت ، وكان من بين تلك المطالب ، تنصيب أحد أولاد الشريف حسين ليكون حاكماً على العراق ، وبالفعل تم اختيار – فيصل الأول – ليكون حاكماً على العراق ، وتم تتويجه في العام – ١٩٢١- واعتبرت الفترة ما بين التتويج ودخول العراق إلى عصبة الأمم المتحدة هي فترة الأنتداب البريطاني مع وجود حكومة عراقية ، الفترة التي تبوء فيها الملك فيصل الأول عرش العراق كانت عسيرة وحافلة بالمشاكل والتعقيد ، كانت البلاد قد خرجت لتوها من حرب طحنتها تماماً وألحقت بها الكثير من الخسائر ، وكان التحدي الكبير



الملك فيصل الأول - ملك العراق

للدولة القادمة من رحم الاحتلال ، تكوين نظام وإعادة السيطرة وترتيب الأمن والعمل على تحسين الخدمات وكذلك وضع الأسس الشاملة لبناء الدولة الحديثة والعمل بكل قوة للتخلص من براثن الاحتلال البغيض ، وعمدت تلك الحكومة إلى تجميد الكثير من ملفات الخلاف التي كانت قائمة بينها وبين دول الجوار أوبينها وبين بريطانيا بشأن موضوع الكويت ، تلك القضية الوطنية التي ظلت تراود أذهان الساسة في العراق وقد اختاروا الصبر والتريث والعمل الجدي على خلق نواة عسكرية ومصدر قوة للمواجهة التي كانوا يحسبون لها بدقة متناهية ، وكان الملك فيصل الأول ومن بعده أبنه الملك غازي قد أسسا نقطة البداية في العمل لاستعادة الكويت إلى أرض العراق ، وثمة إشارة واضحة نسجلها لحكومة الملك فيصل الأول وهي حاسمة في رصد ذلك التوجه الخفي والمعلن أحياناً حول عائدية الكويت للبصرة ، ففي العام ١٩٢٤ تمكنت الدولة الفتية من وضع الدستور ، وكذلك تشريع القانون الخاص بالانتخابات ، وتشكيل وزارة عمل وطني قومي ، هكذا يسميها أغلب الذين يكتبون عن تلك المرحلة ، كانت تلك الوزارة برئاسة – ياسين الهاشمي – وفي مجمل نشاطها أتوقف عند تلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء لمنطقة البصرة وشط العرب والتي كما أراها الآن كانت مقصودة ، وذات أهداف سوقية دعائية ومنها تبدأ المواجهة والتحرير للأرض المغتصبة من قبل بريطانيا ، لنتأمل التصريح المهم جداً الذي أدلى به رئيس وزراء حكومة - فيصل الأول ياسين الهاشمي - حيث قال : " أن الأراضي العراقية التي كانت تحت ظل السيادة العثمانية يجب أن توحد الآن ، لأن هذه المنطقة ، وأعني بها – منطقة شط العرب والخليج العربي ورأس الخليج ، يجب أن تكون دولة واحدة ، ويجب أن لا تكون هناك أية فواصل بين العراق وبين هذه المناطق "..



الفصل الثامن

الضغط العثماني والتراجع البريطاني

المصير المجهول للكويت بعد الحرب العالمية الأولى

تصريح مهم لرئيس وزراء العراق

صحافة العراق الوطنية وموقفها من عودة الكويت إلى العراق

حرب الوكلاء السرية

<u>وثيقة رقم (١٠)</u>

بريطانيا تتراجع عن إعلان قضاء الكويت محمية بريطانية وإبقائها في وضعها دون تغيير..
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٣٤٢٠
عام ١٩١٨
فيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن حاكم الهند حول ردود فعل المقترح البريطاني بإعلان الكويت محمية بريطانية :
من نائب الملك – حاكم الهند - ، دائرة الشؤون الخارجية
في ٢/ كانون الأول – ديسمبر ١٩١٨
رقم (٢٣٢٨) سري
الخليج الفارسي
إشارة إلى برقية ويلسون رقم (٩٩١٧) والمؤرخة في ١٧ – تشرين الثاني – نوفمبر ..
إن إعلان الكويت والبحرين كمحميات بريطانية سوف يثير شكوك الشعوب المجاورة ، إذ سيعتبرون ذلك خطوة تمهيدية للضم ، كما وستثير حسد القوى الأخرى وتورطنا في التزامات ثقيلة عسكرياً ومالياً ، ويبدو أنه من الأفضل أن نكشف أوراقنا بصراحة تماماً في مؤتمر الحلفاء الداخلي ، موضحين مصالحنا الخاصة وموقعنا في الخليج ، وأن الإجراءات التي حتمت حماية هذه المصالح هي التي دفعتنا إلى ذلك ، وكذلك التعبير عن أملنا في الاعتراف التام بهذه المصالح والموقع دون الحاجة إلى تفسير آخر ..

<u>وثيقة رقم ١١</u>

برقية سرية ثانية يسأل فيها المندوب السامي البريطاني عن مصير الكويت بعد الحرب العالمية الأولى ..
رقم الوثيقة F٠٣٧١/٥٢٧٠
عام / ١٩٢٠
من المندوب السامي في – العراق –
إلى / وزير حكومة الهند
التاريخ / ١٢/١٤/ ١٩٢٠
R. S. ٦٨
سيدي ...
سوف أكون مسروراً لو أخبرتموني بأسرع ما يمكن عن وضع إمارة الكويت وبشكل دقيق نتيجة للحرب ، إن الكويت كما أعتقد ليست جزءاً من العراق ، السؤال هل أننا في موقف يمكننا أن نعاملها على الأساس نفسه الذي تقوم عليه البحرين ..؟ أرجو إصدار إرادة من مجلس الوزراء ، موضحين فيها بأن تركيا فقدت

سيطرتها وسلطتها عليها ، " أو " أننا نتخذ الخطوة باعتبارها إمارة مستقلة تماماً ..؟ أنني أرى تلك الخطوة مناسبة لكسب السكان ، إذا ما صدر قرار من مجلس الوزراء بهذا الخصوص ...



رئيس وزراء العراق

تصريح رئيس الوزراء – ياسين الهاشمي – لم يتحدث عن الكويت فقط بل أشار ضمنا إلى مناطق أخرى منها – الإحساء والقطيف – وعربستان وقطر والبحرين – دلمون سابقاً – وإمارات الساحل المتصالحة – الإمارات العربية المتحدة حالياً وعمان ، كلها مطلوب منها أن تنتظم مع العراق لتشكل دولة واحدة ، ذلك التصريح السياسي الواقعي والمتعمق في تفاصيل المشكلة ، وجد الرفض المطلق من قبل الساسة البريطانيين وكذلك من مشايخ الخليج الذين وجدوا فيه تهديدا خطيراً لمصالحهم الفردية الضيقة ، كما وجد الدعم والتأييد من قبل أبناء الشعب في العراق والقوى السياسية العربية الرافضة للوجود البريطاني في الخليج العربي ، وفي العام ١٩٢٤ أنعقد مؤتمر الكويت تحت إشراف المقيم السياسي ، وكان يهدف إلى دراسة المشاكل ووضع الحلول لها ، إلا أنه فشل في معالجة القضية المعقدة والمتمثلة في موضوع الحدود بين – نجد – وجيرانها – العراق وشرق الأردن – كان العراق يرى أن الأحساء من المناطق التابعة للنجف إداريا وأن سكانها هم من العراقيين الشيعة ، كما يعترض على تخطيط الحدود في منطقة - عرعر وحفر الباطن - ومناطق أخرى مثبتة في المراسلات العراقية – البريطانية وسأنشر ذلك في الدراسة اللاحقة عن منطقة الأحساء والأراضي العراقية التي اغتصبتها حكومة – آل سعود – بتفويض من بريطانيا ، وكان العام ١٩٢١ قد شهد تحديد مسؤوليات وزارة المستعمرات البريطانية وعلاقاتها بالقضايا العربية الساخنة وأهمية تطوير عملها في الكويت بشكل خاص ، وذلك استناداً إلى الآراء والأفكار التي تمت مناقشتها في مؤتمر – القاهرة – وتفعيل تلك التوصيات بهدف تقديم قارب النجاة للسياسة البريطانية في المنطقة التي بدأت تواجه نمو المشاكل في منطقة الشرق الأوسط والخليج بشكل خاص ، وعلى الرغم من أن الكويت صارت ضمن مسؤولية المقيم السياسي في بوشهر ، إلا أن وزارة الهند لم تعودا المسؤلتين أو المشرفتين على أعمال المقيم السياسي في بوشهر كما كان الأمر سابقاً بل حلت محلها وزارة

المستعمرات البريطانية ، حيث صار المقيم السياسي مسؤولاً تجاهها ويتراسل معها مباشرة مع إعطاء نسخ من مراسلاته لدائرة الشؤون الخارجية والسياسية في حكومة الهند إلا في الشؤون الإدارية والمحلية ، فأنه كان يتصل ويتراسل مع حكومة الهند مباشرة ، أما في الحالات المهمة والطارئة فقد كانت وزارة الهند تتعامل مع الوكيل السياسي الموجود في الكويت مباشرة ، أثرت الترتيبات الجديدة بشكل فعال على تطوير مهمات الوكيل السياسي وكذلك إنجازاته ، إلا أنه منذ العشرينات وبالتدريج أصبح أكثر انشغالاً واهتماماً بالشؤون الداخلية للكويت ،



اكتشاف النفط عزز سيطرة بريطانيا

ونظراً إلى الاهتمام المتزايد باكتشاف النفط ، وتطوير الخدمات الجوية والشعور الجديد بأن السلطات البريطانية تشجع الإدارة الجيدة في - مشيخات الخليج - ، فقد أصبح الاهتمام يتزايد بتوسيع نشاطات الوكيل السياسي هناك ، على الرغم من ذلك ، فقد بقيت الوكالة السياسية البريطانية في الكويت صغيرة من حيث الحجم والكادر الوظيفي ومهماتها صارت قليلة ، مقارنة بعمل الوكالة السياسية المتواجدة في البحرين ، حتى بعد تحويل مسؤوليات الإشراف عليها من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في عام ١٩٤٨ ، وقد أنضم إلى موظفي الوكالة طبيب بعد تعيين النقيب – نوكس – وكيلاً سياسياً هناك ، وذلك في العام ١٩٠٤ والذي قام بمهمات الوكيل بالوكالة في فترة غياب – نوكس – من تاريخ آذار – مارس إلى تشرين الأول – نوفمبر عام ١٩٠٥ ولم يتم تعيين مساعد للوكيل السياسي في الكويت بعد ذلك حتى العام ١٩٤٩ ..

صحافة العراق الوطنية

قبل أن استكمل كشف النقاب عن الصراع الذي كان يستحكم في دهاليز الوكلاء والعملاء السياسيين في منطقة الخليج وفي غضون ذلك وجدت أن أمواج العراق الثائرة العنيفة تتحرك هادرة صعوداً نحو تخوم الخليج العربي من خلال الوعي الشعبي الذي كان مسيطراً تماماً على صنع القرار السياسي ويتحكم أيضاً بالفعل

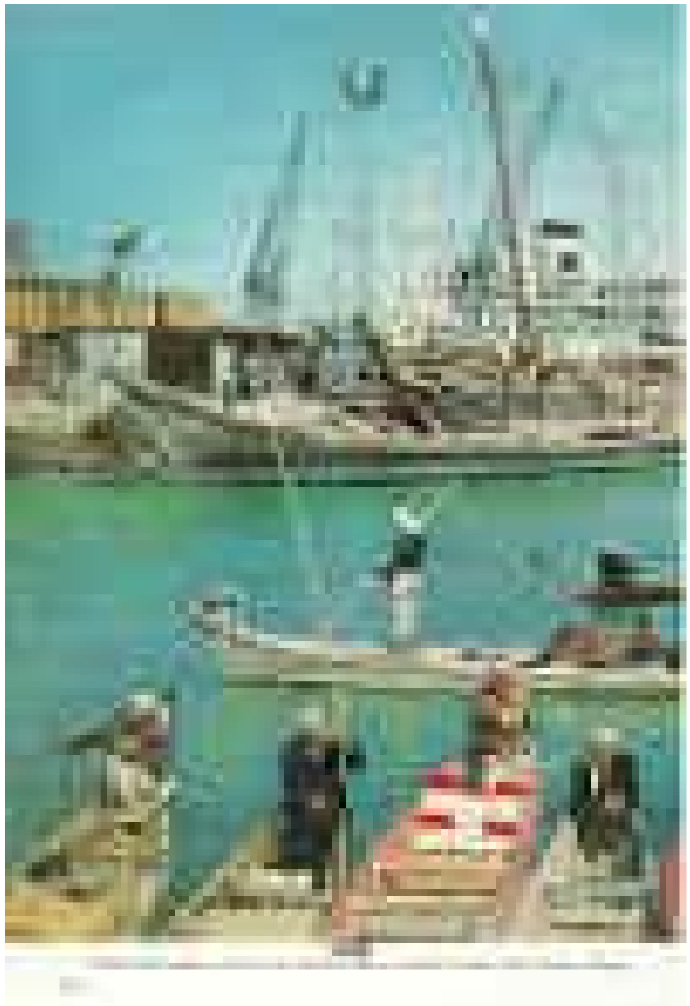
القيادي رغم ظروف الاحتلال البريطاني البغيض ، وهنا أعود قليلاً إلى ردود الفعل التي بدأت تظهر على سلوك وأفعال القادة السياسيين في حكومة – ياسين الهاشمي - ولكي نستكمل الصورة ونغلق المربع بشكل جيد ونضع الحقائق واضحة قوية أمام الأعداء ، فأنني أطلعت تماماً في العام ١٩٩١ على جميع الصحف العراقية الصادرة في زمن الملك – فيصل الأول - صعوداً حتى زمن – صدام حسين – أنفقت زمناً طويلاً أدقق وأراجع المصادر وأبحث في تلك المقالات التي قد نراها الآن بسيطة التراكيب والجمل ولكنها في ذلك الوقت كانت قوية تحتاج إليها تلك المرحلة وهي نتاج تفكير وطني جمعي ساعدت في إنضاجه المراكز الدينية والمؤسسات الحزبية والسياسية ودوائر الدولة وفي مقدمة كل ذلك التكوين ، العائلة العراقية ذات الحس الوطني المتجذر ، من المقالات المنشورة في الصحف العراقية وجدت هذه المقالة ، التي نشرت في جريدة العراق بتاريخ ٢٥/ آذار/ ١٩٢٦ كتبت عن الكويت ،



من أرشيف الكويت

وهي بقلم كاتب كويتي عنوانها – الحالة في الكويت - ، قدمت لها الجريدة بالعبارة التالية " هذه المقالة وردت إلينا من أحد الأفاضل الكويتيين وهو لم ينشر أسمه لأنه ينتقد الأوضاع السيئة آنذاك يقول الكاتب في مقالته " نتابع التطور الذي بدأ في العراق من خلال حكم الملك الهاشمي فيصل الأول ، ونحن نشعر بالفخر لأن أهلنا وجدوا الطريق نحو المعرفة والنور ، بينما نحن في الكويت نعيش في عزلة كبيرة ، ويعمل أصحاب القرار هنا على بقاءنا بعيدين عن الذي يجري في الدول العربية ، أن الأوضاع في الكويت صعبة ، نريد من أهلنا في العراق مدّ يد العون والمساعدة ، وعدم تركنا لقمة سائغة في فم بريطانيا وشيوخ آل الصباح " بينما تنشر جريدة عراقية أخرى هي - النهضة – منبر حزب النهضة العراقي ، الصادرة في ٣٠/ ٩ / ١٩٢٨ تحقيقاً عن التعليم في العراق وناقشت موضوع أحد الكتب الدراسية المؤلفة للمنهج السنوي وقالت في معرض تعليقها على خطوات التطور التعليمي في العراق ، أن رسائل عديدة وصلتها من الشباب الكويتي الذي تعلم في مدارس العراق والذي صار ينادي بضرورة ارتباط الكويت بالعراق ، وهي

تنتظر اليوم الذي تعلن فيه الوحدة بين العراق والكويت ، وتزول فيه السيطرة البريطانية من العراق والكويت ".....



البصرة – ايام الاحتلال البريطاني في القرن الماضي

<u>حرب – الوكلاء – السرية</u>

خلال فترة العشرينات وكذلك الثلاثينات حدثت مشاكل كثيرة ناتجة عن الارتباط الإداري للوكالة السياسية في الكويت والعراق ، وكادت تلك الحوادث أن تكشف أسراراً بالغة الأهمية ..

وثيقة رقم (١٢)
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/١٥٤
عام ١٩٠٥
برقية رقم " ٣٣٧ " والمؤرخة في ١٦/ تموز – يوليو / ١٩٠٥ – بوشهر

من الرائد بي . زت . كوكس – المقيم السياسي الرسمي البريطاني في الخليج الفارسي ..
إلى / أس – أم – فريز المحترم
سكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية

١ - بالإشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم " ٩٤٣ " أي . بي . والمؤرخة في ٤/ آذار – مارس / ١٩٠٥ والحاقاً ببرقيتي المؤرخة في ١٤ الجاري ، أتشرف بإبلاغكم بالإجراء الذي قمت به بصدد تقديم المشورة لشيخ الكويت ، باتخاذ علم متميز لاستخدامه في السفن التي تعود إليه أو إلى مواطنيه .

٢- فاتحت الشيخ مبارك لأول مرة بالموضوع في نهاية شهر نيسان / أبريل ، إلا أنه كان آنذاك في المخيم في الصحراء ، ولم يكن المجال متاحاً للتحدث في الموضوع بشكل شخصي وبالتفصيل ، وخصوصاً في شكل النماذج ، إذ أنه لم يحبذ الفكرة في البداية ، لأن شعبه لن يعرف الفرق في التغيير الحاصل ، وأن مثل هذا العمل سيضاعف من عداوة الأتراك نحوه ، لهذا السبب ، فإنه لا يوافق على اتخاذ علم جديد له (إذ أن الشيخ كان يرفع العلم التركي الهلال والنجمة على سفنه) إلا أنني وضحت له بأن ذلك ليس بالأمر الضروري والمهم ، وأن كل ما هو مطلوب أن ترفع سفنه علماً خاصاً ، بحيث يصبح من السهل بالنسبة إلى سلطات الجمارك في الخليج الفارسي ، تمييزه عن أعلام السفن الأخرى التي تحمل الهلال والنجمة ، وقلت أنه بالإمكان إضافة شيء ، أو تغيير تصميم العلم الحالي الذي يرفعه ، وطلبت منه أن يسمح لي بوضع بعض التصاميم للعلم وللسفن وللمواد التي تعود إليه ، والتي قد تكون ذات فائدة أيضاً ، فوافق على ذلك وبادرت إلى وضع الترتيبات من خلال الاتصال بالوكيل السياسي – في الكويت – ومع الأسف ، فأن النقيب – نوكس – كان مصاباً بالتهاب الزائدة الدودية ، وقد غادر – الكويت – في إجازة ولأن الموضوع يتصف بالحساسية والأهمية ، فقد كان من الأفضل الانتظار لمناقشة الأمر معه بنفسي شخصياً ، وقد قمت بذلك في الوقت الحاضر .

٣- وقمت بمقابلة طويلة مع الشيخ – مبارك – حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى بتاريخ ١٢ من الشهر الجاري ، وقمت أولاً بعرض أربعة نماذج من الإعلام والمرفقة طياً ، العلم الأول " أ " هو علم مشابه لعلم – خديوي مصر – أردت أن يشاهده الشيخ – مبارك – لعله يرغب به ، على الرغم من أنه يقوم أساساً على الهلال والنجمة ، ومن السهل تميزه عن العلم الذي يرفعه حالياً (العلم المصري كان بهلال وثلاث نجوم في الوسط) ثم شاهد الإعلام الثلاثة الأخرى ، وشرحت له مزايا كل علم وفوائده ، وأخيراً ، قرر أن يكون العلم رقم " ١ " التركي والمكتوب عليه كلمة " كويت " بالعربية ، هو أبسط النماذج ليتخذه لنفسه ، إلا أنه لم يعارض أياً من الأعلام الأخرى ، وإذا ما كانت الحكومة تفضل علماً أخر يختلف تماماً عن هذه النماذج ، فإن الشيخ سيرفض أي تغيير بسيط في العلم التركي ، ومن دون تردد : مثال على ذلك ، بهلال أو التصاميم الثلاثة وكلها تتضمن الهلال مع كلمة " كويت " في الداخل على العلم كما هو الحال في النموذج المصمم ، وأنني متأكد بأنه سوف يرفض أي علم يختلف تماماً عن ذلك ، وإذا ما تمت

الموافقة على العلم المنتخب ، أعتقد أنه من السهل تصميم ذلك العلم ، إذا ما وضعت عليه كلمة " كويت " بحروف كبيرة ، وإذا ما قمت بعمل ختم لذلك هنا ، فأعتقد أنه من الممكن حصول الموافقة من قبلكم لختم الأوراق الرسمية من دائرتي للمعاملات ، كما هو الحال مع شيوخ الساحل المتهادن .

٥- كما ناقشت معه شكل الشهادة أو ورقة التأييد الضرورية لسفنه التي ترفع ذلك العلم ، وأرفق طياً النموذج المذكور الذي وافق عليه " الشيخ " ولإبداء موافقة الحكومة – البريطانية – عليه ، وإذا لم يحصل إي اعتراض عليه من قبلكم ، فسأطلب من السلطات الحكومية طبع مجموعة منها مع قسيمة مرتبطة بالورقة في نسختين ، (يقوم الشيخ مبارك بكتابة القسم العربي لشهادة السفينة وختمها بتوقيعه ، أما القسم الإنكليزي فيكتب باللغة الإنكليزية للإطلاع عليه من قبل موظفي الجمارك في الموانئ غير العربية للتأكد من هوية وعائدية السفينة ، مع ختم العلم في أعلى الورقة ، والشهادة التي تدلل على استقلالية حاكم الكويت – الشيخ مبارك) ..

ملاحظة مهمة

(يعود إطلاق لقب – القائمقامية – على الكويت إلى عهد الشيخ عبد الله الثاني بن الشيخ صباح الثاني ، الذي حكم الكويت في الفترة ١٨٦٦-١٨٩٢ ، كان الشيخ المذكور يدرك جيداً حقوق أهل البصرة في أرض الكويت ، ويخشى غضبهم وغضب تركيا عليه إذا ما فرط بتلك الحقوق ولذلك عندما جهز ت تركيا جيشاً عراقياً لاستعادة السيطرة على مدينة – الأحساء - العراقية والتي كان سعود بن فيصل يعمل على فصلها عن النجف وذلك عام ١٨٦٥ ، أندفع الشيخ المذكور وبادر للاتصال بوالي بغداد آنذاك – مدحت باشا – الذي حكم العراق في الفترة من ١٨٦٩- ١٨٧٠ ليعرض عليه وضع الكويت تحت تصرف الحكومة القائمة في العراق ، وأن تكون الكويت قاعدة عسكرية تركية مقابل الحفاظ على المشيخة ، وعلى هذا الأساس منح الشيخ لقب – قائم مقام -)

تمت عدة مراسلات بين الوكالة والسلطات البريطانية والعراقية ، وقد رفض المقيم السياسي في بوشهر والحكومة العراقية هذا الربط وهذا الأسلوب في التعامل ، إذ كان الأول يحاول حصر تنفيذ التعليمات التي تنص على ارتباط الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بنفسه فقط ، وفي عام ١٩٤٣ حصل بعض الانفراج ، عندما وافق المقيم السياسي البريطاني في الخليج على إعطاء نسخ من مراسلات الوكيل السياسي في الكويت إلى المراجع البريطانية ، على أن يتم إرسال النسخ الأصلية إليه لرفعها إلى السلطات البريطانية العليا من خلاله ، وكان الغرض من هذا الترتيب ، هو أنه في حال حصول خلاف في

الرأي بين المقيم السياسي في بوشهر والوكيل السياسي في الكويت ، يبقى الأمر محصوراً بينهما ولا يطلع عليه الآخرون ، وقد كان هناك خلاف حاد وشكوك متبادلة بين المقيم السياسي في بوشهر والسفارة في بغداد حول مشكلة الكويت ، إذ لم تتخل الحكومة العراقية أبداً في فترة حكم الملك – فيصل الأول – عن اعتبار الكويت جزءاً من العراق والتعامل معها على هذا الأساس ، كما أنها لم تقبل بالتعهد الذي قدمته بريطانيا للشيخ مبارك الصباح وذلك في العام ١٩١٤ بإعفاء مزارع النخيل العائدة له في شط العرب من الضريبة المتحققة عليها سنوياً ، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت المحاكم إجراءات بالموافقة الضمنية للحكومة العراقية على تجريد الشيخ من ملكيته لهذه المزارع ، ومن ناحية ثانية فقد كانت الحكومة العراقية قد ضبطت العديد من المهربين القادمين من أرض الكويت وهم يقومون بتهريب البضائع إلى العراق مسببين خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية ، إذ خاض كل من السفير البريطاني في بغداد والمقيم السياسي في – بوشهر – مواجهات عنيفة ساخنة حول هذا الموضوع في الرسائل التي تبادلوها بهذا الشأن ، وفي آب – أغسطس عام ١٩٣٣ انتقلت السيطرة في الخليج العربي من وزارة المستعمرات إلى وزارة الهند ، وبقي المقيم السياسي مستمراً في مراسلاته مع لندن مباشرة ، وقد نصت التعليمات على إعطاء نسخة من هذه المراسلات إلى حكومة الهند ، التي بقيت مسؤولة فقط عن الشؤون المالية ، لم يؤثر هذا التغيير في استمرار تدخل الوكيل السياسي في الكويت في الشؤون الداخلية ولاشك أيضاً بأن فترة الحكم الطويلة للشيخ أحمد الجابر الصباح ،(توفي بتاريخ ٢٨/تشرين الثاني – نوفمبر ١٩١٥ عن عمر يناهز ٧٣ عاماً – وخلفه أخوه سالم بن مبارك الصباح) والتي رافقها بداية وازدياد النفوذ الأمريكي في المنطقة على أثر وصول شركات النفط الأميركية إلى المنطقة وبدايتها في التنقيب عن النفط ، في تلك الفترة اتخذت الولايات المتحدة موقفاً متعارضاً مع السياسة البريطانية ، عندما ضغط – وودرو ويلسون- في وقائع وؤتمر – سان ريمو – الذي عقد في العام ١٩٢٠ وطلب من بريطانيا مشاركتها في نفط العراق ، الذي وضعته بريطانيا تحت سيطرتها ، لكن بريطانيا أبلغت الولايات المتحدة رفضها القاطع لتلك التطلعات، وقد ورد في الرسائل الموجهة إلى مؤتمر – سان ريمو – رسالة من الرئيس الأمريكي موجهة بشكل صريح إلى نقد السياسة البريطانية في العراق ومنطقة الخليج العربي ، وثمة جملة مهمة وردت في تلك الرسالة ، "أن الحكومة البريطانية تعمل على ممارسة نوع من الاستعمار في تلك المنطقة ، أراه أصبح يمثل نوعاً من التفكير الرديء البائد والممجوج " ...

اكتشاف النفط

في الثلاثينات من القرن العشرين ، دخلت الحكومة الأمريكية في سباق البحث والتنقيب عن النفط وأعطت لنفسها حق المنافسة مع بريطانيا ، واستطاعت أن تتوج تلك الجهود والمحاولات بنجاح تمكن المليونير الأمريكي " وليام ميللون

" الذي يمتلك شركات عملاقة تعمل في مجال استثمار النفط والتنقيب عنه ، وكان قد أنطلق من التقارير السرية الأمريكية التي كانت قد رصدت الخلاف غير المعلن بين بريطانيا وشيخ الكويت في ذلك الوقت ، حيث كان شيخ الكويت غاضباً على الشركات البريطانية وطريقة عملها في أراضيه ، والسبب الأساس كان يتمثل في عثورها على النفط في البحرين قبل عثورها عليه في الكويت ، وحسب الوثائق المتداولة عن تلك الفترة والتي تروي أن شيخ الكويت قد أعرب أثناء اجتماعه مع رئيس مجلس إدارة شركة شل عن غضبه واستياءه من تلك الأخبار والنتائج ، وقال " أن ظهور البترول في البحرين قبل ظهوره في الكويت كان بمثابة طعنة خنجر في قلبي " ..



أحمد الجابر الصباح – بداية عصر النفط

وجود أمريكي

كانت الكويت في تلك الفترة قد بدأت تفقد مدخولاتها من أثمان صيد اللؤلؤ الذي أصيب بالشلل التام بعد قيام اليابان بإجراء تجارب على تربية اللؤلؤ صناعياً ونجاحها ، الأمر الذي أدى إلى ضرب تلك التجارة في الصميم ، وعلى هذا الأساس وجد شيخ الكويت من المناسب الاتفاق مع القوة الجديد المتعاظمة – الولايات المتحدة – والتي تعرض أفكار جديدة في النظر المصالح المشتركة إلى العلاقات الدولية وهكذا جدث الذي حدث ، شعرت بريطانيا على أثر ذلك بوجود خطوات حقيقية لعقد اتفاقية بين شيخ الكويت والولايات المتحدة ، حاولت التدخل لعرقلة ذلك الاتفاق ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً ، حيث كانت الولايات المتحدة قد أبرمت الاتفاقية مع شيخ الكويت ، بريطانيا من جانبها اعترفت بأنها فقدت نصف نفط الكويت الذي كانت تعتبره ملكاً مشاعاً لها ، وقد رفع المقيم السياسي البريطاني في الكويت تقريره إلى حكومته والذي يقول فيه " أن ميللون قد أغتصب نفط الكويت بوضع اليد عليه متجاوزاً على حقوق بريطانيا" ، رداً على تلك الخطوة الجريئة والقوية انتبهت بريطانيا إلى تعاظم الخطر والنفوذ الأمريكي ولهذا سارعت شركة " شل " البريطانية في العام ١٩٣٣

لإبرام اتفاقية مع الملك السعودي – عبد العزيز – حول التنقيب عن النفط في أرض السعودية واستثماره موافقة على كل الشروط التي طلبها ..

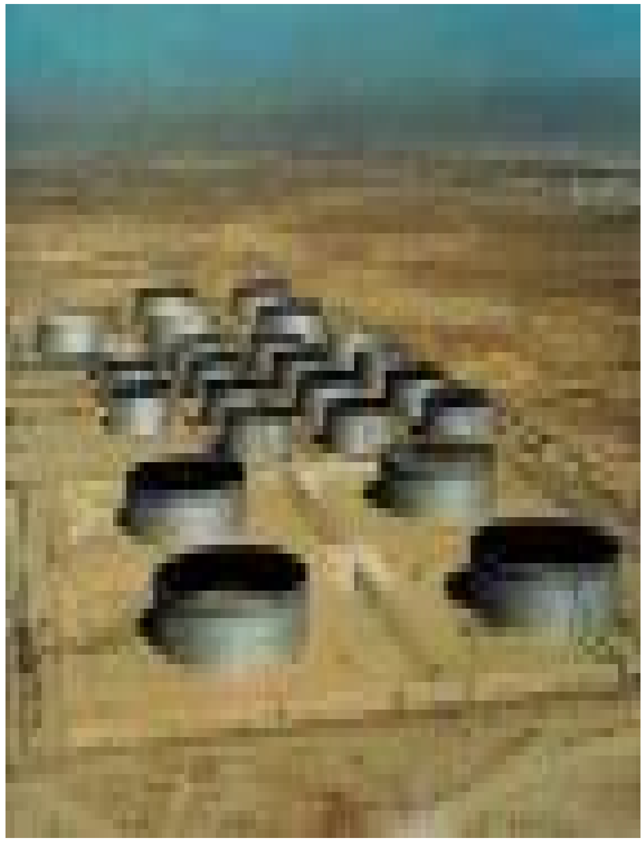


الملك فيصل الأول – ملك العراق

<u>لقاء مشحون بالتوتر بين فيصل وشيخ الكويت</u>

تلك المرحلة هي بداية الصراع المعلن والمكشوف بين بريطانيا والولايات المتحدة حيث كان يعمل كلاهما للاستحواذ على نفط المنطقة – في العراق وعربستان والكويت والمنطقة الشرقية من أرض نجد – وتلك كلها أراضي عراقية ، لا يوجد نفط خارج تلك الأرض وهذه الحقيقة تثبتها وثائق الاستعمار البريطاني والأمريكي كما يعترف بها الذين اغتصبوا تلك الأرض اقتطعوها ومازالوا يتحدثون كذباً خلافاً للحقائق التي تدعمها الوثائق التي سأنشرها في هذه الدراسة التي ستكون في المستقبل القريب هي الوثيقة التي سيطبقها قادة العراق الأحرار الذين سيكونون مختلفين تماماً عن الحكام الذين سبقوهم في الفترة الممتدة من فيصل الأول إلى صدام حسين ...

الازدهار المالي والاقتصادي الذي حققته الإيرادات النفطية المتزايدة في المنطقة ، وعدم خبرة الوكلاء السياسيين البريطانيين الذين تعاقبوا على الكويت وجهلهم بالشؤون العربية وعملهم المكشوف من خلال مفهوم التآمر في تثبيت التجزئة وهضم حقوق العراق ، كان يمثل نقطة الخلاف المتسارع بالتعمق في العلاقات السياسية بين بريطانيا والدولة العراقية التي تشكلت ، وتصاعد المواجهة السرية والمعلنة أحيانا دفع ببريطانيا إلى تحويل مسؤولية الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية وذلك في الأول من أبريل عام ١٩٤٨ ، ولعل من المهم جداً التوقف عند هذه الوثيقة العراقية البريطانية وهي تسجل وقائع اللقاء والمواجهة التي حصلت بين الملك فيصل الأول وشيخ الكويت ...



الفصل التاسع

خط سكة حديد برلين – بغداد –الكويت

نوري السعيد الرجل القوي

مصادرة أملاك شيخ الكويت في العراق

مواجهة بشكل غير مباشر لاستعادة حقوق العراق في أرض الكويت

ماذا قال الملك فيصل الأول ملك العراق لشيخ الكويت أثناء لقائهما

وثيقة رقم (١٣)
خط سكة حديد " برلين – بغداد – الكويت "
الوثيقة رقم : F٠٣٧١/٣٥٥
في عام ١٩٠٦

بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٦ ، أبرق الرائد – نوكس – (الوكيل السياسي البريطاني في الكويت) بأن الشيخ قد أبلغه أثناء مقابلته له ، بأن الألمان فشلوا في الحصول منه على امتيازات في أم قصر وبعدها – قطامة - ، وأخيراً في - بندر الشويخ - ، مع العلم أنهم كانوا مسلحين ومزودين بوثائق وأوراق من السلطان العثماني ، وبتاريخ ١٩ شباط – فبراير ١٩٠٧ تم استلام تقرير من المقيم السياسي في الخليج يتضمن نتائج المحادثات البريطانية مع الشيخ مبارك ، ويبدو أن الشيخ مستعد للتنازل عن شريط من الأرض على الساحل بطول ٦٠٠ يارد وبعرض ١٠٠ يارد ، في أي مكان تختاره وترغب الحكومة في الحصول عليه ووضح الوكيل السياسي البريطاني ، بأن الشيخ يرغب ببيع قطعة الأرض مباشرة ، إلا أنه يفضل تأجيرهما بإيجار سنوي ، ويقترح الوكيل بأن يكون العرض الأول للشيخ كسعر بيع بقيمة ٥٠ ألف روبية ، أو بإيجار سنوي قدره ٢٤٠٠ روبية ، إلا أنه يتوقع أن يكون المطلوب أكثر ، لأن الشيخ يعلم قيمة الأرض وارتفاع ثمنها ، وأوصى الرائد كوكس _ المقيم السياسي في الخليج – بأن تخول حكومة الهند الوكيل السياسي في الكويت تقديم العرض على أساس ١٥ ألف روبية في السنة كأقصى حد ، كما اقترح أن يكون جزء من هذا العرض يقدم كمساعدة مالية وكدعم للشيخ .. وأخيراً بتاريخ ١٤ آب / أغسطس ١٩٠٧ ،



وافق الشيخ مبارك على تأجير مساحة من الأرض في بندر الشويخ يبلغ طولها ٣٧٥٠ ياردا وعرضها ٣٠٠ يارد ، للحكومة البريطانية ببدل إيجار سنوي قدره ٦٠ ألف روبية ، مع الاحتفاظ بقطعة مساحتها ١٥٠ ياردا مربعاً في الوسط كمخزن

للفحم ، وقد لعب الوكيل السياسي في الكويت الرائد – نوكس – دوراً كبيراً في تشجيع حكومته على قبول شروط الشيخ في بدل الإيجار وتحديد مدته ، قبل تكالب القوى الأخرى على الكويت ، ويضيف الوكيل السياسي بأنها أفضل فرصة لإبرام وتوقيع عقد الإيجار مع الشيخ ، لأنه غاضب على الأتراك تماماً ، وقبل أن يبدّل رأيه ، كما تضمن العقد حق بريطانيا في استئجار جزيرة الشويخ ورأس قطامة إذا ما أرادت ذلك ، وأصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى الوكيل البريطاني في الكويت ، بالتفاوض مع الشيخ مبارك لاستئجار جزيرة وربة في محاولة لسد الطريق أمام أي قوة أخرى ، " وخصوصا تركيا " لبناء ميناء أو قاعدة بحرية في خور عبد الله في مدخل شط العرب إلى البصرة ، وأخيراً استلم الوكيل السياسي البريطاني موافقة الشيخ مبارك الخطية على الاتفاقية المذكورة ، وقد طلب الشيخ أن يتضمن العقد تعهد بريطانيا بالحفاظ على استقلاله الداخلي ، ووعداً بعدم جباية الضرائب الجمركية من الأرض التي تم تأجيرها ، وأنه المسؤول عن ممارسة سيطرته على جباية الجمرك في الكويت ، ومقابل ذلك ، فقد تعهد الشيخ بفرض الرسوم الجمركية على السفن البريطانية ، استناداً إلى جداول المعدلات المفروضة آنذاك ، دون تغيير وبموافقة الحكومة البريطانية ، كما حث الوكيل السياسي حكومته على أن يتضمن العقد موضوع القبول والاعتراف الرسمي البريطاني ، بأن يكون الشيخ ومن يأتي بعده قوياً ومستقلاً وقد فسّرت حكومة الهند ذلك ، بأنه تعهد واعتراف من بريطانيا بعدم التدخل في الاستقلال الداخلي للشيخ وعلى هذا الأساس ، تم قبول هذا الأمر ولم يكن هناك أي اعتراض .

توقيع

آر . إي .هارولد

مساعد سكرتير حكومة الهند

دائرة الشؤون الخارجية

سيملا

الأول من أيلول – سبتمبر ١٩٠٧

تكشف برقية – هارلد . أر . بي . ديكسون – الوكيل السياسي البريطاني المقيم في الكويت والمرسلة إلى المقيم السياسي في – بوشهر – في ٩أيلول / سبتمبر من العام ١٩٣٢ والمرقمة F٠٣٧١/١٦٠٠٨ والتي يصف فيها زيارة شيخ الكويت إلى بغداد ولقائه مع الملك – فيصل الأول – تلك الزيارة جاءت بعد تهديد رئيس الوزراء – نوري السعيد – بمصادرة أملاك الشيخ – مبارك الصباح – في حال عدم دفعه الضريبة للحكومة العراقية ..



نوري السعيد – رئيس وزراء العراق

الرجل القوي

كان نوري السعيد قد عقد لقاءاً مطولاً مع المندوب السامي البريطاني السير – فرانس همفري – الذي وجد أن نوري السعيد من القوة بمكان ولن يغير موقفه وقراره لارجعة فيه مما دفع المندوب السامي البريطاني لمقابلة الملك – فيصل الأول – والطلب منه التدخل شخصياً لتسوية الخلاف ، وكان نوري السعيد قد حول ملف تلك الأملاك إلى المحاكم العراقية المختصة لإصدار قرارها بمصادرة أملاك شيخ الكويت ، الملك فيصل من جانبه أكد للمندوب السامي البريطاني برغبته في ضمان حقوق شيخ الكويت ، وفي ذات الوقت كان ساخراً ومعبراً عن سروره البالغ بظهور دليل آخر على عدم وفاء بريطانيا مع أبيه – الملك حسين – والمعروف برسائل – مكماهون – وكانت حكومة – نوري السعيد – قد أعدت لتثوير هذا الخلاف في نشر سلسلة من المقالات في الصحف العراقية كما وجهت قادة الأحزاب للقيام بنشر الخطب السياسية في صفوف تنظيماتهم الحزبية ، والتجمعات الجماهيرية ، كان محور تلك التظاهرة السياسية الواسعة ، هو البحث عن قرار يقود للضغط على حكومة – نوري السعيد – لكي تجد الوسيلة لعودة الكويت إلى أحضان الوطن الأم ، ودفع بريطانيا بشكل تدريجي لرفع يدها عن الكويت ، ولهذا اختار – نوري السعيد – التوقيت المناسب والدقيق لإثارة موضوع أملاك شيخ الكويت ، الذي أراد من خلال ذلك الوصول إلى أهداف أخرى ، كانت مشكلة الضرائب المفروضة على مزارع النخيل العائدة لشيخ الكويت قد اتخذت الحكومة تعديلاً عليها ضمن قانون جديد للضريبة شرعته حكومة نوري السعيد ، حيث زادت نسبة الضريبة المتحققة بواقع ١٠% على الناتج الوارد إلى الأسواق تحت مسمى (ضريبة الاستهلاك) من المزارع ، بينما كانت الضريبة في السابق تنفذ استناداً إلى عدد أشجار النخيل والمساحة المزروعة ، ولم يتضمن القانون الجديد أي

استثناء لأراضي ومزارع شيخ الكويت إذ رفضت حكومة – نوري السعيد – استثناء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة ، وكانت بريطانيا قد تعهدت لشيخ الكويت في الوثيقة التي حثته فيها على المشاركة بالحرب ضد تركيا واحتلال الجزر والبصرة ، إعفاء تلك المزارع التابعة له من الضريبة كمكافأة له ، تنفيذ القرار الجديد الذي اتخذته حكومة نوري السعيد وضع تلك القضية بمثابة قنبلة كبيرة لتفجير العلاقة القائمة بين شيخ الكويت وبريطانيا ، كما تسعى حكومة نوري السعيد من خلالها إلى إشعار شيخ الكويت أن لا ثوابت مع قرارات بريطانيا ، وأن العراق لا ينسى حقوقه في أرض الكويت ...



شيخ الكويت احمد الجابر

<u>تآمر شيخ الكويت</u>

أحتج شيخ الكويت بشدة على هذه الإجراءات ، باعتبار أن بريطانيا التي تحتل العراق هي التي أعطته ذلك الوعد ، وأنها قادرة على إرغام حكومة العراق ، تلك القضية بقيت معلقة وكما أراد لها – نوري السعيد – ولهذا طلبت بريطانيا من الملك فيصل الأول التدخل بشكل شخصي لتسوية المشكلة ، وعلى هذا الأساس جاءت زيارة شيخ الكويت إلى العراق ، وكانت الكويت قد أثارت قبل انتهاء فترة الانتداب البريطاني للعراق ، موضوع تحديد الحدود كورقة ضغط على حكومة نوري السعيد التي نظرت إلى ذلك الأمر بالخطورة والتجاوز على حقوق العراق الوطنية في أرض الكويت التابعة للبصرة ، وأن تلك الخطوة هي في صميم فصل الكويت عن العراق وبشكل رسمي ، وأن التآمر من شيخ الكويت قد ظهر إلى العلن ، وهو يستهدف بشكل سافر مصالح العراق ، لذلك اتخذ نوري السعيد قراره بعد استحصال موافقة الملك فيصل الأول ، خطوة نوري السعيد الشجاعة في مواجهة بريطانيا وعميلها شيخ الكويت جاءت في الوقت الدقيق ، حيث اتخذ التحرك العراقي عدة

مسارات ، منها – مطالبة شيخ الكويت بدفع الضرائب عن مزارع النخيل والتهديد بمصادرتها استناداً إلى قانون الأراضي الزراعية العراقي الجديد ، ونوري السعيد كان متأكداً من رفض شيخ الكويت وهذا هو الذي حصل ، لأنه – أي شيخ الكويت – كان معتمداً على قرار الحكومة البريطانية التي وعدته بالإعفاء التام لها ، وذلك بموجب الاتفاق الذي تم بين شيخ الكويت وبريطانيا في العام ١٩١٤ حيث يؤدي قرار الحكومة العراقية إلى إلغاء قرار الحكومة البريطانية أو تجميده ، أو عدم الالتزام به ومن ثم عدم الاعتراف بسيطرة وعائدية أراضي الكويت والجزر التابعة لها والتي احتلتها بريطانيا وسلمتها إلى شيخ الكويت في وضع غياب الحكومة العراقية التي لم تكن موجودة أصلا ، كل ذلك حصل أثناء الاستعمار التركي وبعد هزيمة قواته من أرض الكويت خلال الحرب العالمية الأولى ، وقد دفع شيخ الكويت بريطانيا لكي تشترط على الحكومة العراقية إعلان موافقتها على كل القوانين التي شرعتها للكويت قبل إعطاء موافقتها على دخول العراق إلى عصبة الأمم...



من أرشيف الكويت

<u>مواجهة بشكل غير مباشر</u>

وجدت الحكومة العراقية أنها قد وقعت تحت ابتزاز مكشوف ، فعمدت إلى وضع الخطط المناسبة لكسب تلك المواجهة وبهدوء ، كان شيخ الكويت ومن خلفه بريطانيا يضغطان على الحكومة العراقية لترسيم الحدود والاعتراف بكيان إمارة الكويت المستقلة عن العراق ، اتخذت الحكومة العراقية موقف الدفاع والهجوم في آن واحد وفي مسارات عديدة ، تلك الخطط الهادئة أربكت شيخ الكويت وبريطانيا، وقادت إلى تأسيس مرجعية وطنية تعمل بشكل متواصل لتخليص حقوق العراق الوطنية ، وكان نوري السعيد لا يريد مخاطبة شيخ الكويت بشكل مباشر فذلك حسب تقديره يؤدي إلى الاعتراف به وبوجوده لهذا قرر استخدام المراسلات التي

كلف بها السيد – حامد بك النقيب _ وهو من أعيان البصرة ، انتدبه لحمل رسالة إلى شيخ الكويت ، هذه الرسالة وثيقة واضحة وصريحة موجهة من رئيس وزراء العراق – نوري السعيد – إلى حامد النقيب ، تقول الرسالة – الوثيقة .. تقول الرسالة "

ديوان مجلس الوزراء

رقم ٢٦٧٤

في ١١/ايلول – سبتمبر /١٩٣٠

إلى / السيد حامد بك النقيب المحترم

بعد التحية ..

لقد شجعنا عملكم الممتاز في خدمة المصلحة العامة ، بأن نأمركم بالذهاب إلى الكويت ومقابلة صديقنا صاحب الفخامة المحترم – أحمد الجابر – شيخ الكويت ، بخصوص ممتلكاته وقضية إعفائها من الضريبة ، وقد أعطينا الشيخ – صالح بك باش أعيان – المعلومات الكاملة حول هذه القضية ولديه الأوامر ليوضح لكم كل شيء قبل سفركم المذكور ، وأنني واثق من أنكم ستقابلون الأمير وتبينوا له طبيعة طلبنا ، بعد وصول الشيخ صالح بك- الكويت – وأنه سيبلغ احتراماتنا إلى صاحب الفخامة ويتوصل إلى حلٍ مرضٍ حول موضوع الضريبة حيث لا يمكن إبقاء هذا الموضوع دون حل ، ونرجو معذرتنا في تكليفكم بهذه القضية المهمة وأننا نأمل أن تبلغوننا برقياً بنجاحكم في هذه المهمة التي نكلفكم القيام بها .

وتقبلوا احتراماتنا

توقيع

المخلص

نوري السعيد



نوري السعيد في مجلس النواب

وعلى أثر ذلك وجه ممثل نوري السعيد – السيد حامد بك النقيب – برقية إلى شيخ الكويت – أحمد الجابر الصباح – جاء فيها :"

من حامد بك النقيب – البصرة

إلى / صاحب الفخامة / أحمد الجابر الصباح – شيخ الكويت
في ٢٨/ ربيع الثاني ١٣٤٩ هجرية
الموافق ٢١/ أيلول سبتمبر ١٩٣٠
بعد التحية
بعد تقديم الشكر لكم
فقد وصلنا البصرة بأمان ، وفي اليوم التالي قمت بإرسال برقية إلى فخامتكم ، واستلمت الجواب بأنه قد تمت تسوية القضية كما هو مرغوب فيه ، وقد زارني صباح هذا اليوم قائمقام شط العرب ، وقال بأنه تم استلام الأوامر من وزارة المالية بعدم المطالبة بدفع الضرائب من قبل فخامتكم وإلى إشعار آخر ، لذا فقد تم حلّ الموضوع ، أرجو منكم أن تطلعوني على التفاصيل لكي أقف على الحقيقة ، وقد قمت بإرسال رسالة إلى نوري باشا السعيد هذا اليوم وأرفق طياً نسخة عن رسالتي هذه .. نص الرسالة ..
من السيد حامد بك النقيب – البصرة
إلى صاحب الفخامة / نوري باشا السعيد – رئيس الوزراء – بغداد
(ملاحظة – الوثيقة دون رقم – دون تاريخ ..)
بعد التحية والاحترام
تنفيذا لأوامر فخامتكم قابلت الشيخ صالح باش أعيان وسافرنا إلى الكويت وقدمنا السلام المرسل من قبلكم للشيخ أحمد الجابر ، ثم أعطيته الرسالة التي استلمتها ، وحاولت التوصل إلى حلٍ مرضٍ بصدد دفعه الضرائب عن ممتلكاته في العراق ، وبذلت جهودي لكي أنهي هذا الموضوع وأصل إلى حل تستمر فيه العلاقات الودية والأخوية بين البلدين ، طلب مني فخامته بأن أبلغكم احترامه وتقديره وأخلص تمنياته بالنجاح لفخامتكم في جهودكم الموثوقة من أجل رفاه العراق الحبيب ، وقال بأنه لن يتمكن من اتخاذ قرار بصدد الموضوع لسببين :
الأول – لأن هذه الممتلكات لا تعود إليه فقط ، بل للورثة كافة عن جده الراحل الشيخ – مبارك باشا الصباح – لذا فأنه لن يبحث في الموضوع الخاص بالضريبة ، إلا بعد أخذ رأي الورثة .
ثانياً – أن الحكومة البريطانية قد وعدت جده الراحل الشيخ مبارك بإعفاء ممتلكاته في العراق من كافة الضرائب ، ولقد أعطي هذا الوعد نتيجة بعض الترتيبات السياسية التي تمت بين الحكومة البريطانية وجده المذكور ، واستناداً إلى بعض الوعود والاتفاقات التي تمت ، لذا فإن القضية دبلوماسية أكثر مما هي مالية ، لذا فأنه من المستحيل بالنسبة إليه أن يوافق على الطلب – لدفع الضرائب ، وقد طلب إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية ..
كان نوري السعيد بحاجة إلى ذلك الرد لكي يرفعه في مذكرة إلى الحكومة البريطانية لإبداء وجهة نظرها بعد امتناع شيخ الكويت عن دفع الضرائب عن ممتلكاته ..



الفصل العاشر

شيخ الكويت يطلب من بريطانيا رسم الحدود بين امارة الكويت والعراق

اسباب الخلاف بين بريطانيا والعراق

الخطط العسكرية البريطانية للتدخل في الكويت حال تعرضها للتهديد العسكري من قبل العراق

وثيقة رقم (١٤)

نص الرسالة (١) الموجهة من عميل بريطانيا – الشيخ أحمد الجابر الصباح – حاكم إمارة الكويت ، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الرائد جي . سي . مور .
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٨٩٥٢
المؤرخة في : الأول من نيسان - أبريل /١٩٢٣
الموافق : ١٣/شعبان من العام ١٣٤١ هجرية
العنوان : رسالة من صاحب الفخامة – الشيخ أحمد الجابر الصباح – حاكم الكويت إلى الوكيل السياسي – البريطاني – الكويت .
بعد التحية ..
أعرف الآن بأنه قد تم تثبيت الحدود بين نجد والكويت كما ورد في الاتفاقية ، إلا أنني مازلت لا أعرف شكل الحدود بين العراق والكويت ، وسأكون مسروراً لو زودتني بهذه المعلومات لاطّلع عليها .

نص الرسالة (٢) الموجهة من عميل بريطانيا – الشيخ أحمد الجابر الصباح . حاكم إمارة الكويت ، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت .
مؤرخة في ١٧ شعبان ١٣٤١ هجرية
الموافق ٤نيسان – أبريل ١٩٢٣
بعد التحية
بالإشارة إلى رسالتكم رقم (١٦٠) والمؤرخة في ١٦ الجاري (٣- نيسان – أبريل / ١٩٢٣) حول موضوع الحدود بين العراق والكويت والتي أنادي وأطالب بها ، فإنها الحدود نفسها التي كان قد طالب بها الشيخ الراحل " سالم " في الملحق المرفق برسالته المرسلة إليكم ، بتاريخ الثالث من محرم ١٣٣٩ هجرية (١٧ / أيلول- سبتمبر / ١٩٢٠) والتي هي : " من نقطة التقاء وادي العوجة مع الباطن وشرقاً إلى جنوب آبار صفوان ، وجبل سنام وأم قصر وإلى سواحل جزر بوبيان وورية ، وعلى طول الساحل إلى الحدود الحالية للكويت ونجد ، ومن ضمن هذه المنطقة الجزر البحرية التالية : مسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم ، هذه هي الكويت التي أطالب بها .

وفيما يلي نص الرسالة الصادرة عن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المندوب السامي البريطاني في العراق حول الموضوع ذاته " تلك الرسالة هي التي أثارت غضب رئيس الوزراء العراقي – نوري السعيد "
رقم الوثيقة :F٠٣٧١/٨٩٥٢
رقم سري " اس – ٥٢ "
موثوق
الكويت – الوكالة السياسية

في ٤/نيسان – أبريل / ١٩٢٣
إلى / سكرتير صاحب الفخامة المندوب السامي في العراق – بغداد
الموضوع / وضع حدود للكويت
بتاريخ الأول من نيسان / أبريل ١٩٢٣ ، كتب لي الشيخ – أحمد – مشيراً بأنه تم تثبيت الحدود بين الكويت ونجد بموجب الاتفاقية الأخيرة ، إلا أنه مازال لا يعرف شكل الحدود بين الكويت والعراق وأنه يستفسر عن ذلك الموضوع .
فأجبته بأنني أعتقد أنه من الأفضل قبل إحالة الموضوع إلى صاحب الفخامة المندوب السامي ، أن يخبرني هو عن الخط الحدودي الذي يطالب به لكي يطلع بدوره على ذلك .
فردّ على رسالتي هذا الصباح ، وكانت إجابته تتضمن المطالبة بالجزء الشمالي من الخط الأخضر ليكون بمثابة الحدود بين العراق والكويت، على الخارطة المرفقة لمسودة الاتفاقية البريطانية – التركية الموقعة في ٢٩تموز- يوليو ١٩١٣ ، كما أنه يطالب على وجه الخصوص بجزر " وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم "على أنها تعود للكويت .
وأرفق طياً الترجمة للرسالتين المرسلة من قبله وسوف أكون مسروراً لو علمت شكل الإجابة الذي سأعطيه .
الرائد
توقيع
جي . سي . مور
الوكيل السياسي
نسخة / إلى سكرتير فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي – بوشهر

(الوثائق أعلاه مهمة جداً لمعرفة أسباب الخلاف العميق الذي تفجر بين حكومة نوري السعيد وبريطانيا وشيخ الكويت)
بينت الحكومة البريطانية موقفها من الموضوع ، إذ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج تقريره الموجه إلى وزير المستعمرات البريطاني وعلى النحو التالي :
مكتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي
أي . جي . تي . أس " باتريك ستيوارت "
في البحر – ٧تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٣٠
رقم ٢٧ تي
إلى فخامة اللورد باسفيلد – وزير المستعمرات – لندن
سيدي..
١- استمراراً لبرقيتي رقم ٧٦ والمؤرخة في ٢٥ تشرين الأول ، بصدد المفاوضات الجارية بين شيخ الكويت والسلطات العراقية ، حول شراء مزارع النخيل العائدة للشيخ ، أتشرف بأن أرسل إليكم ترجمة للرسالة الموجهة من حامد بك إلى الشيخ ..

٢- نجد في الفقرة (٤) من الرسالة ، بأنه قد تم الطلب من الشيخ التأكد من السلطات البريطانية عن موقفها القانوني بصدد هذه الممتلكات ، كما طلب حامد بك من الشيخ في الفقرتين الأخيرتين ،بأن يقاوم ويرفض مطالب الحكومة العراقية إذا ما كان موقفه قوياً بالنسبة إلى هذه الممتلكات ، أما إذا كان موقفه ضعيفاً ، ولا يمكنه الاعتماد على دعم الحكومة البريطانية ، فأنه من الأفضل بالنسبة إليه أن يتوصل إلى حل مع الحكومة العراقية ولا يستبعد أن تكون هذه الوثيقة الغريبة محاولة من جانب السلطات العراقية للتأكد من نيات ووجهات نظر حكومة صاحب الجلالة حول هذه القضية بهذه الطريقة الشاذة ، ، ففي البداية طالبت الحكومة البريطانية الشيخ بدفع ٨١٠٣٦ ألف روبية والتي أصبحت بعد ذلك ٤٥٠٠ ليرة تركية (أنظر برقيتي رقم ٧١ والمؤرخة في٢٢أيلول – سبتمبر ١٩٣٠) والآن فإن الحكومة العراقية مستعدة أن تخفض المبلغ المطلوب إلى ١٠٠٠٠ روبية .

٣- وقد ناقشت فوراً الموضوع بشكل مطّول مع الشيخ – أحمد – وأوضح لحكومة صاحب الجلالة فحوى الملاحظات التي أبداها الشيخ ، حول موضوع مزارع النخيل التي تعود لعائلته في العراق .

٤- بدأ حديثه ليذكرني بأنه لديه وعد جازم من الحكومة البريطانية بأن هذه الممتلكات معفاة من الضريبة بشكل دائم ، وعندما طلب منه الوكيل السياسي في الكويت الدخول في مفاوضات مع السلطات العراقية لبيع هذه الممتلكات ، فأنه قد علم بأنها رغبة حكومة صاحب الجلالة بذلك ، لذا فأنه امتثل لرغباتها مشترطاً أن تكون هذه المفاوضات سرية قبل كل شيء ، لأنه لا يرغب أن تصل الأخبار إلى آذان أفراد أسرته ، الذي يملكون حصصاً في هذه الممتلكات لحين انتهاء هذه المفاوضات ، كما أنه لا يرغب أن تتناقل الشائعات في السوق في البصرة والكويت وتتحدث بالموضوع ، احتراماً لشخصه وكرامته .



ماذا قال الملك- فيصل الأول – لشيخ الكويت

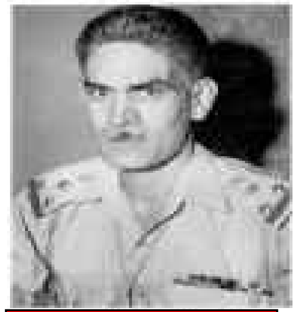
يروي المقدم – هارولد . أر . بي . ديكسون – (الوكيل السياسي في الكويت) تفاصيل المواجهة التي حصلت بين الملك فيصل الأول وشيخ الكويت وهو يستند في روايته إلى ما سمعه من شيخ الكويت بعد تلك المواجهة ، يقول في الوثيقة المرقمة F٠٣٧١/١٦٠٠٨ والمؤرخة في١٩ / أيلول – سبتمبر / ١٩٣٢ ، في البند رقم ٧ ، الآتي : " تباحث الملك خلال الاجتماع بالشيخ بمختلف المواضيع ، ومن بينها ثلاثة حظيت بالاهتمام المشترك والنقاش الطويل وهي :

أ – عصيان " أبن رفاضة " في نجد .

ب- فرض الحصار على إمارة الكويت .

ج- العلاقات بين الكويت وحكومة صاحب الجلالة ، حول هذا الموضوع الوارد في الفقرة (أ) أعلاه ، أعطى الملك تفاصيل كاملة للشيخ حول سخافة محاولة – أبن رفاضة – والتي انتهت وبشكل يستحقه بهزيمته ومقتله ، ولم يشعر بأي تعاطف تجاه ذلك الشخص الذي حاول مع ٤٠٠ رجل أن يغزوا المملكة ، وعندما سأل الملك الشيخ عن رأيه الشخصي بأبن سعود ، أجابه الشيخ جابر بأنه ينظر إلى أبن سعود باعتباره صديقه الجيد ، ولا يمكن أن ينسى معاملته الجيدة عندما زاره مؤخراً في الرياض ، أما بصدد الفقرة (ب) أعلاه فقد استفسر الملك ووجه عدة أسئلة ذات دلالة حول الحصار ، وفيما إذا كان لدى الشيخ أي وثيقة من حكومة صاحب الجلالة ، تعد فيها الشيخ بالتأكيد برفع الحصار كمكافأة له على تعاونه مع حكومة صاحب الجلالة ، خلال تمرد الأخوان بقيادة – فيصل الدويش – فأجاب الشيخ قائلاً بأنه في الوقت الذي لا يملك فيه مثل هذه الوثيقة فقد أبلغته الحكومة البريطانية ، من خلال الوكيل السياسي ، بأن الحكومة قد أعطت ضماناً وتأكيداً ، بأنهم سيبذلون أقصى مساعيهم وجهودهم لحل قضية الحصار بشكل يُرضي الكويت تماماً ، وظهر الملك مهتماً تماماً ، وحث الشيخ على الاستمرار بتذكير حكومة صاحب الجلالة كل يوم حول ضمانهم وتأكيدهم هذا ، واستناداً إلى ما أورده الشيخ فقد استخدم الملك الكلمات التالية " لا أدري ما الذي حلّ بحكومة صاحب الجلالة هذه الأيام ، إذ يبدو أنهم لا يهتمون بوعودهم ولا ينفذونها ما لم يهاجمهم المرء ويهاجمهم ، ويهاجمهم ، وأنت يا أخي العزيز يجب أن لا تجلس أبداً أو تسمح لهم بأن يفكروا بأنه بإمكانهم الخروج من وعودهم التي أعطوها للحكام العرب ، وبصدد هذه القضية الخاصة بالحصار يجب عليك أن تسجل اعتراضك على ذلك كل أسبوع لحين قيام حكومة صاحب الجلالة بتنفيذ وعدها " ويقول الشيخ بأنه يرى في ذلك الحديث إشارة إلى قضية مزارع النخيل التي يملكها الشيخ في البصرة ، والتي وعدت بريطانيا بإعفائها من الضرائب دون جدوى على الرغم من أنه لم يتم التحدث بذلك الموضوع مطلقاً ، وحول ما ورد في (ج) أعلاه ، تساءل الملك عن شكل العلاقات القائمة بين الكويت وحكومة صاحب الجلالة فقال " هل أن الكويت بإرادتها الحرة تحت العناية والحماية لحكومة صاحب الجلالة ..؟ أم أن القضية هي أن الشيخ استجاب مرغماً ..؟ " ..

وثيقة رقم (١٥)



الزعيم عبد الكريم قاسم

(الخطة البريطانية للتدخل في الكويت في حال حصول التهديد العسكري العراقي (هذه الخطة تتعلق بتهديد حكومة عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٠)
في ١/ كانون الثاني – يناير / ١٩٩١ ، كشفت بريطانيا عن بعض ملفات وزارة الدفاع البريطانية – بعد رفع القيود السرية عنها ، بعد مرور ٣٠ عاماً على إصدارها ، هذه الوثيقة تمثل تفاصيل الخطط التي وضعتها هيئة الأركان العامة البريطانية عام ١٩٦٠ ، بناءاً على طلب الحكومة البريطانية آنذاك ، للتدخل في الكويت في حال قيام قوات العراق التي يقودها – عبد الكريم قاسم – بغزو أراضيها ، أدناه نص الوثيقة السرية)
رقم الوثيقة: DEFE٦-٦٨
سري للغاية
لجنة رؤساء الأركان
سي. أو . اس (٦٠) ٢٨٨)

مذكرة أعدت من قبل وزارة الخارجيةالبريطانية

٢٢آب – أغسطس / ١٩٦٠
البند الأول :
- خططنا للتدخل في الكويت تهدف إلى تغطية الاحتمالات التالية :
(١) تهديد الكويت من الخارج .
(٢) (أ) في حال قيام انتفاضة أو ثورة داخلية بحته .
(ب)انتفاضة داخلية بتأييد تخريبي من الخارج واحتمال التهديد العسكري .
البند الثاني :
- بما يتعلق ب (١) أعلاه ، فإنه لا داعي ، لأغراض تخطيطنا الحالي ، النظر في أي تهديد عسكري علني من أي بلد إلا من العراق .

البند الثالث :

- **في الوقت الحاضر ليس من المحتمل حدوث ما جاء في الموقف المفترض الوارد في [(١) (٢)] أعلاه ، لأنه على الرغم من أن هناك تهديداً قائماً للعائلة الحاكمة ، إلا أنه من الصعب تنفيذه ، وذلك بسبب المركز الذي حققته عائلة الصباح في الكويت ، وعدد أفراد العائلة المتزايد ، وفي ظل ضعف تنظيم المعارضة ، لذا ، فأننا بحاجة إلى دراسة احتمال قيام انتفاضة تشجعها على التخريب من العراق ، أو من الجمهورية العربية المتحدة .**

البند الرابع :

<u>التهديد العسكري من العراق</u>

- **لقد كانت مسألة ابتلاع الكويت هدفاً من أهداف السياسة الخارجية العراقية ، وإن أوضح تعبير عن ذلك ، ربما ورد في وثيقة تم إعدادها في حزيران – يونيو/ ١٩٥٨ ، من قبل الاتحاد العربي (المقصود – الاتحاد الذي تم بين العراق والأردن في آذار- مارس / ١٩٥٨ ، المعروف بالاتحاد العربي الهاشمي) والتي تضمنت بأنه إذا فشلت الجهود في إقناع المملكة المتحدة لتشجيع الكويت للدخول في الاتحاد، فإنه من الضروري بالنسبة إلى العراق القيام بالسيطرة على جزء كبير من الكويت ، وفي الوقت نفسه ، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ، بأنه بسبب الاعتقاد السائد بأن المملكة قادرة وستتدخل وبشكل فعال لحماية الكويت ، فإنه يبدو للعراقيين بأن هذا الهدف لم يعد مطروحاً في سياق السياسة العملية .**

البند الخامس :

- **خلال السنوات القليلة المقبلة ، قد نواجه واحدة من أربع حكومات رئيسية في العراق وعلى الشكل التالي :**
- **أ – استمرار نظام قاسم**

منذ أن جاء قاسم إلى السلطة ، لم يكن هناك دليل على أنه يحاول القيام بعملية ضد الكويت ، ولا نعرف ما هي وجهات نظره ، إذ أنه سيد المخادعة ، ومادام مركزه مهدداً وغير مضمون إلى الآن (ونتوقع أن يستمر هذا الموقف) فأنه ليس من المحتمل أن يكون قادراً على تقليص القطعات العسكرية من قواته الموجودة في بغداد وخصوصاً من الدروع ، ليستخدمها ضد الكويت .

ب – حكومة قومية عراقية

إذا ما جاءت مثل هذه الحكومة إلى السلطة ، فلا يمكن لمركزها أن يكون مضموناً أكثر من حكومة قاسم ، وأنها قد تضم رجالاً أكثر توازناً من قاسم ، ولا يبدو أن الخطر في مهاجمة الكويت من قبل مثل هذه الحكومة سيكون عظيماً .

ج – حكومة قومية - عربية

إن احتمال وصول مثل هذه الحكومة إلى السلطة أقل احتمالاً من حكومة قومية عراقية ، إلا أنه في حال مجيء قوميين عرب قبل غيرهم إلى العراق ، فإن خطر مهاجمة الكويت سيكون على الأمد البعيد كبيراً ، نظراً للثقة الكبيرة التي سيحصل عليها القوميون العرب في كل مكان ، بسبب هذا النجاح الذي حققوه ،

وربما سيكون شكل الهجوم بتخطيط انتفاضة داخل الكويت ومن ثم السعي للتدخل .
د – حكومة شيوعية
وهذا هو التطور الأخير البعيد الاحتمال ، وإذا ما حدث ذلك ، فإن الشيوعيين الذين يشكلون أقلية في العراق ، ستكون لهم السطوة التامة خلال المراحل المبكرة ، إلا أنهم قد يحولون أنظارهم نحو الكويت ، وهنا فمن المحتمل أنهم سيقومون بمحاولة ترتيب انتفاضة داخل الكويت قبل التدخل .
البند السادس :
التخريب من العراق .
وليس من المحتمل أن تقوم أي من الحكومات الأربع في العراق ماعدا ما ورد في (ج) بمحاولة التخريب ، دون أن يرافق ذلك استخدام القوة العسكرية ، لأن أي واحدة من هذه الحكومات تدرك بأن فرص النجاح قليلة جداً .
<u>ملاحظة</u>

مهما كان شكل الحكومة في العراق ، فإن رد الفعل المحتمل في الأمم المتحدة سيكون بمثابة كبح جماح لأي عدوان مباشر ، إلا أن العامل الحاسم هو معرفة إمكانيتنا على التدخل بشكل فعال لمساعدة الكويت .
البند السابع :
- بعد أخذ هذه العوامل جميعها بعين الاعتبار فأنه يبدو بأنه في الوقت الذي لا يمكن فيه استبعاد التهديد العراقي خلال السنوات القليلة المقبلة تماماً ، فإن احتمالات تطور مثل هذا التهديد ليس كبيراً ، وسيكون لدينا مجال للإنذار للإطلاع على الأمر لفترة أشهر عدة ، يتوضح خلالها الخطر (مثال ، سيطرة وتعزيز قبضة قاسم على العراق ، أو مجيء حكومة للقوميين العرب ، أو الشيوعيين إلى السلطة)
البند الثامن :
- تخريب من الجمهورية العربية المتحدة.
لاشك أنه إذا ما حاولت الجمهورية العربية المتحدة ، القيام بتهديد جدي للتخريب في الكويت على الرغم من أن قوات الأمن الخاصة بالحكم قد تكون قادرة على التعامل مع هذا الموقف لفترة ما ، وفي الظروف الحالية فإن الجمهورية العربية المتحدة لا ترغب في الإخلال بموازين القوى حول الكويت ، لأنها تعتقد أنه في حال الفشل ، فإن نتائج ذلك الفشل قد تكون في مصلحة العراق ، إلا إذا تصالح العراق والجمهورية العربية المتحدة ، أو إذا جاءت حكومة قومية عربية إلى السلطة في العراق ، قد تقوم الجمهورية العربية المتحدة آنذاك بتغيير موقفها ، لذا ، فسيكون بالإمكان أخذ الحيطة للوقوف على ذلك مبكراً ، قبل ظهور التهديد مرة أخرى .
البند التاسع :

الاستنتاجات

أ – يبقى الرادع الرئيسي لأي تصرف ضد الكويت ، سواء أكان علنياً أم بالتحريض والتخريب من العراق ، أم من الجمهورية العربية المتحدة ، أم من السعودية – في حال تغيير نظام أسرة آل سعود – الاعتقاد بأن حكومة صاحبة الجلالة قادرة على التدخل بشكل فعال لحماية الكويت ، وأن الطرح الوارد في الفقرات (٤ - ٨) أعلاه يعتمد على وجود مثل هذا الاعتقاد والذي يجب عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يضعف ذلك .

ب- استناداً إلى الفقرة (أ) أعلاه فإنه يمكن تصور فترة إنذار أطول مما كانت محسوبة سابقاً (أي بعبارة أخرى تقريباً أربعة أيام ، المعلومات الاستخباراتية عن حركة القوات العراقية إلى منطقة الشعيبة) ومن الصعب القول ما هو طول فترة الإنذار هذه (عن تحرك العراق ضد الكويت) والتي من المحتمل أن تتجاوز عدة أسابيع وحتى أشهر وليس أياماً فحسب .

ج – وللأسباب نفسها ، فإنه لا يمكن الاعتقاد بأن يكون التهديد بالتخريب داخل الكويت مباشراً ، فمن المحتمل في الظروف الحالية أن تكون لدينا فترة إنذار أكثر من أربعة أيام يسمح به في الوقت الحاضر ، إذ أن الموقف بهذا الصدد قد يتغير بسرعة ، إذا ما كان هناك تغيير في الاتجاهات السياسية في الشرق الأوسط .

وزارة الدفاع
اس . دبيلو .ا
٢٢آب – أغسطس / ١٩٦٠

العراق بعد حركة عام ١٩٣٠

الملك – فيصل الأول – وحكومة العراق ممثلة برئيس وزرائها – نوري السعيد –وكذلك جميع الوزراء والهيئات والأحزاب والمنظمات العراقية ، ساهمت في حملة غير معلنة هدفها الإعلان عن حقوق العراق في أرض الكويت ، كانت الجهود متواصلة لنقل الأفكار إلى أرض الكويت وتوعية الشعب هناك بالحقائق وبالخطط التي يعمل قادة العراق على تنفيذها ، ذلك الذي حدث تتحدث عنه وثيقة كتبها الوكيل السياسي البريطاني وهي بمثابة رسالة سرية تحمل الرقم ٢٢٣ المؤرخة في ٢٥/نيسان – أبريل /١٩٣٠، تتحدث عن وجود تحرك شعبي تقوده الحركة الوطنية العراقية وقد أخذ تأثيره يظهر في الكويت وبين أوساط الشعب هناك ....



الفصل الحادي عشر

وثيقة كويتية تكشف التآمر الذي يقوم به حكام الكويت ضد العراق

شخصيات سياسية من البصرة تزور الكويت لتحقيق الوحدة بين ابناء الشعب الواحد

موقف احرار العراق من قضية احتلال بريطانيا للكويت

وثيقة رقم (١٦)

وثيقة كويتية توضح التآمر ضد العراق ، عثرت عليها القوات العراقية بعد تحرير الكويت في القصر الأميري – منطقة السيف – والوثيقة مسجلة على أوراق إدارة أمن الدولة – وزارة الداخلية الكويتية ، وهي برقم " س / ٥٤٠ ، ونصها الحرفي كما يلي :

وزارة الداخلية

الإدارة العامة لأمن الدولة

سري للغاية وخاص

سعادة الشيخ سالم صباح السالم الصباح الموقر

وزير الداخلية

تنفيذا لأمر سموكم الكريم أثناء اجتماعنا معكم بتاريخ ٢٢/ أكتوبر /١٩٨٩ ، فقد قمنا والعقيد – أسحق عبد الهادي شداد / مدير مباحث محافظة الأحمدي ، بزيارة إلى مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، حرص الجانب الأمريكي على أن تكون سرية للغاية حتى لا تثير الحساسية لدى الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران والعراق خلال الفترة من ١٢- ١٨ نوفمبر ١٩٨٩ .

أطلع سموكم الموقر على أهم ما تم الاتفاق عليه مع القاضي – وليم وبستر – مدير عام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وذلك خلال اجتماعي الخاص به يوم الثلاثاء نوفمبر ١٩٨٩ .

١- يتكفل الجانب الأمريكي بتدريب العناصر التي اخترناها كي تكون مسؤولة عن حماية سمو أمير البلاد ، وسمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظه الله ، بحيث تتم التدريبات والتأهيلات في مقر وكالة المخابرات الأمريكية نفسها ، وقد حددنا العدد ب ١٢٨ شخصاً للاستفادة من بعضهم في مهمات خاصة بالعائلة الأميرية ، وخصوصاً خدمة سمو ولي العهد الكريم ، وفي هذا المجال أبلغنا الجانب الأمريكي عن عدم رضاه لطريقة أداء قوات الحرس الأميري عندما تعرض سمو أمير البلاد المفدى لحادث الاعتداء الأثيم .

٢- اتفقنا والجانب الأميركي على تبادل الزيارات ، وعلى كافة المستويات بين إدارة أمن الدولة ووكالة المخابرات المركزية وتبادل المعلومات حول إيران والعراق في مجال التسليح والبنية الاجتماعية والسياسية .

٣- الاستعانة بخبراء من الوكالة للمساهمة في إعادة النظر بهيكلة الإدارة العامة لأمن الدولة التي أمر سموّ أمير البلاد المفدى إعطاءها الاهتمام الكبير عند لقائنا بالجانب الأمريكي ، والاستفادة من خبراتهم في مجال وضع استراتيجية جديدة للعمل تتوافق والمتغيرات في منطقة الخليج ، وظروف البلاد الداخلية من خلال تطوير نظام الكمبيوتر ومكننة وظائف العمل في الإدارة العامة لأمن الدولة .

٤- أبدى الجانب الأمريكي استعداده التام لتلبية طلبنا في مجال تبادل المعلومات حول نشاط الجماعات الشيعية المتطرفة في البلاد وبعض دول مجلس التعاون ، وقد أشاد القاضي وبستر بإجراءاتنا بخصوص مكافحة التيارات المدعومة من إيران ، وأبدى استعداد الوكالة في اتخاذ خطوات مشتركة لإنهاء بؤر التوتر في منطقة الخليج .
٥- اتفقنا والجانب الأمريكي على أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها .. وقد زودتنا وكالة المخابرات المركزية بتصور حول طرق الضغط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال .
٦- يرى الجانب الأمريكي أن نبرمج علاقاتنا مع إيران بما يضمن تحاشيها من جهة ، والضغط عليها اقتصادياً قدر الإمكان من جهة ثانية ، والتركيز على دعم تحالفها مع سوريا بشكل فعال ، ويسهل الاتفاق مع الأمريكان أن تتحاشى الكويت الحديث سلباً عن إيران في الإعلام ، وحصر التأثير عليها من خلال الاجتماعات العربية .
٧- اتفقنا والجانب الأمريكي على أهمية مكافحة المخدرات في البلاد ، وبعد أن أطلعنا خبراء مكافحة المخدرات في الوكالة المركزية على أن رأس المال الكويتي يستخدم بشكل كبير في ترويج تجارة المخدرات في كل من الباكستان وإيران .. وأن رواج هذه التجارة ستكون له آثار سلبية على مستقبل الكويت .
٨- وضع الجانب الأمريكي تحت تصرفنا هاتف خاص لغرض تنظيم عملية التبادل السريع في الآراء والمعلومات التي لا تتطلب اتصالات ورقية ، وهو هاتف خاص بالقاضي وبستر ورقمه / ٥٢٤٦-٦٥٩ – ٢٠٢ /٠

بانتظار توجيهات سموكم حفظكم الله ..
مع أطيب التمنيات

مدير عام الإدارة العامة لأمن الدولة
إمضاء
العميد / فهد الأحمد الفهد

ملاحظة

(ورد في كتاب محمد حسنين هيكل " حرب الخليج " اللآتي : صدر بلاغ عن وزارة الخارجية العراقية ، بأن الحكومة العراقية قامت بإيداع هذه الوثيقة في مكتب الأمم المتحدة ، وقد قبلتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة ، وخصص لها الكاتب البريطاني الأشهر – اليستر كوك – حديثاً بأكمله في برنامجه العالمي – رسالة من أمريكا – واستغرق الحديث ربع الساعة بث من هيئة الإذاعة البريطانية باللغة الإنجليزية ، وكان ذلك في شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، وروى – اليستر كوك – في حديثه الإذاعي أنه تأكد من أن رقم التليفون المذكور في

الوثيقة الكويتية صحيح ، وأنه كان أحد أرقام مكتب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وأن هذا الرقم تغير في ظرف ساعة واحدة من إعلانه بعد إيداع الوثيقة في سجلات الأمم المتحدة)



وهدفه ضم الكويت إلى العراق ، وأن تلك الحركة تأخذ مسارات عدة وهي تطمح إلى تكوين رأي عام يساند ربما خطوات أخرى تفكر الحكومة العراقية بالقيام بها ، يقول الوكيل السياسي البريطاني في جانب من رسالته السرية : " أنه لن يكون من المستغرب بالنسبة لي أن أرى تطوراً مؤكداً سيحدث قريباً " ما هو التطور الذي يشير إليه في رسالته ، ونجد إشارة أخرى في البند السادس وعلى النحو التالي :" أن البصريين المهمين يزورون الكويت بهدف التجارة أو أشغال أخرى ، أو هم من الذين لهم ممتلكات فيها ، يعملون بنشاط واضح في بث الدعاية ضد بريطانيا والأكثر من هذا هم مشغولون بالتبشير بهدف الحكومة العراقية وهو ضم الكويت إلى العراق ، وأن هذا التبشير موجود في البصرة وأن كثيراً من رجال الأعمال الكويتيين وملاكي الأراضي قد أخبروني بذلك " ويضيف في جانب آخر من رسالته الموثقة ضمن الوثائق البريطانية ، قائلاً



" أن هذه الحركة جديدة ، وقد ظهرت عام ١٩٣٠ ، وهي تنادي أن على الكويتيين حتى يحموا أنفسهم ، عليهم أن يصبحوا جزءاً من العراق " ثم تستمر ذات الوثيقة بتوجيه التهم الواضحة إلى السيد – حامد النقيب – وهو شخص معروف من نقباء البصرة يمتلك أراضي في الكويت وكان متعهداً لبريد الكويت – البصرة ، وكذلك يملك وسائل النقل والمواصلات العاملة بين المدينتين حيث تتهم الوثيقة البريطانية حامد النقيب بأنه يتحرك على المستوى الرسمي أيضاً لدمج الكويت بالعراق ، ويضيف الوكيل السياسي البريطاني بأن النقيب قد استضاف الوفد العراقي الذي جاء إلى الكويت برئاسة وزير الداخلية في حكومة نوري السعيد – جميل المدفعي – وكذلك استضاف متصرف البصرة ، كما استضاف متصرف العمارة ، وذلك خلال عطلة العيد ، ويختم ذلك بقوله " أن حامد النقيب هو الآن في زيارة سرية إلى بغداد " ولعل أهم فقرة وردت في تلك الوثيقة المهمة ، تأكيد الوكيل السياسي البريطاني على الآتي " أن هذا التحرك لا يتعلق بأهل العراق فقط ، وإنما أيضاً يشمل الوطنيين الكويتيين " في تلك الفترة كانت حركة عام ١٩٣٠ توشك أن تنفجر ، من تفاصيل الذي تقدم ندرك تماماً أن فترة حكم الملك فيصل الأول أسست تماماً لموضوع المطالبة بأرض الكويت وأعلنت بشكل واضح عائديتها إلى العراق ، استمر الملك فيصل الأول وأركان حكمه وفي مقدمتهم رئيس الوزراء – نوري السعيد – والوطنيون العراقيون في مقدمتهم



جعفر ابو التمن – احد قادة ثورة ١٩٢٠

– جعفر أبو التمن ، وياسين الهاشمي - بمطالبتهم والضغط على بريطانيا ، نجد ذلك مثبتاً في الكثير من وثائق العمل الوطني وكذلك في مواضيع الرسائل والمقالات المنشورة في الصحافة ..



الفصل الثاني عشر

وثيقة أخرى عن التآمر السعودي ضد العراق

الملك غازي والعمل على عودة الكويت إلى العراق

دور رئيسي الوزراء " رشيد عالي الكيلاني و " نوري السعيد "

وثيقة من وثائق شيخ المؤرخين " عبد الرزاق الحسني "

وثيقة رقم (١٧)

نـص حـديث تليفونـي مسجل بين الملك فهد وبين أمير قطر الشيخ " خليفه بن حمـد آل ثانـي ، عثرت المخابرات العراقية على الشريط الذي يتضمن المكالمة في مكتب أمير الكويت في ١٩٩٠/٨/٣ .
يقول الملك فهد : أنا لا أعرف ما يريد صدام حسين ..؟ هو بهذا الشكل سائر إلى مـواجهة مـع الإسرائيليين ، نسـى مـا نشـر مـن أن إسـرائيل عندهـا ٢٠٠ قنـبلة نـووية ، نسـي أيضـاً مـا حصـل لجمـال عبد النـاصر حين استفز الغرب ، يا ليته يأخذ الـدرس ممـا يحدث في الاتحاد السوفيتي ، الاتحاد السوفيتي تحدى أمريكا سنوات ، وهو الآن ينـهار ، والله أنا أخشى أنـه سوف يؤدي بنفسه إلى داهية "



ملاحظة

كانت الاستخبارات العسكرية العراقية قد التقطت نص المكالمة ، واطلعت عليها القيادة العراقية ، قبل تحرير الكويت ، ثم فيما بعد بث الإعلام العراقي التسجيل بأصوات أطرافه وخاصة في البرنـامج الوثائقي – السراب واليقين - .



الملك غازي وعودة الكويت

بعد وفاة الملك فيصل الأول في ٧/ أيلول – سبتمبر /١٩٣٣ في مستشفى – برن – في سويسرا ، تم تتويج أبنه غازي في اليوم التالي ٨/أيلول – سبتمبر / ١٩٣٣ ملكاً على العراق ، في فترة العهد الجديد دخلت قضية المطالبة بعودة الكويت إلى العراق أقصى اهتمام الملك – غازي – وأركان حكومته ، ومن الملاحظ على مجمل فترة حكمه والشخصيات التي ساعدته في إدارة شؤون الحكم تلك التي تبوأت مهمات الوزارات المتعددة أو التي كانت تعمل في الظل السياسي ، كانت جميعها من الشخصيات الوطنية القومية ، وهي التي يسجل لها أنها لعبت دوراً حاسماً في العمل السري والمعلن لعودة الكويت إلى أحضان الوطن الأم ، كلها كانت تتواجد على خط التماس مع الأحداث في فترة حكم الملك – فيصل الأول – من تلك الشخصيات – رشيد عالي الكيلاني – رئيس الوزراء سابقاً والمعين في فترة حكم الملك – غازي – رئيساً للديوان الملكي – وهو عضو حزب الإخاء الوطني ، وقد نادى بشكل واضح وصريح بالعمل على اتخاذ الخطوة العملية لعودة الكويت إلى العراق ، وتصحيح الوضع الشاذ الذي أوجده الاستعمار البريطاني ،



الكيلاني يطلب مساعدة المانيا للوقوف بوجه بريطانيا

شخصية أخرى مهمة أصبحت في واجهة العمل السياسي ولها موقف واضح وصريح من قضية عودة الكويت ، - جميل المدفعي – الذي عينه الملك غازي رئيساً للوزراء ، وكان يشغل في فترة حكم الملك فيصل الأول وزيراً للداخلية في حكومة رئيس الوزراء – نوري السعيد – ونتذكر موقفه الواضح عندما أدلى بتصريح شديد اللهجة أرعب قوى الاستعمار وأعوانهم من الشيوخ الرجعيين وذلك عندما قام بزيارة الكويت بهدف التباحث مع شيخ الكويت حول حقوق العراق وتوضيح الحقائق ، وتوجد وثيقة بريطانية تشير إلى تلك الزيارة التي حصلت في العام ١٩٣٠ ، وكان من أهدافها توحيد الجهد الوطني للحركة الوطنية في العراق والكويت ، وقد تم تكليفه في فترة حكم الملك غازي أربع مرات لتشكيل الوزارة ، ومن الشخصيات المهمة الأخرى التي شكلت وزارة

تعمل لتحقيق هذا الهدف – علي جودت الأيوبي – هو أيضاً عضو حزب الإخاء ، كما تجدر الإشارة إلى شخصية أخرى لعبت دوراً مهماً وكانت مشغولة بشكل كبير في تحقيق عودة الكويت إلى العراق ، هو – ياسين الهاشمي- رئيس حزب الإخاء وهو الذي تسجل له الوثائق العراقية المحاولة الأولى التي صدرت عنه في العام ١٩٢٤ ، عندما تحدث عن أهمية عودة الكويت إلى العراق وتوحيدهما مع أجزاء أخرى يتهم الاستعمار البريطاني بالقيام بتجزئتها وسلخها عن العراق ، آخر وزير كان في زمن الملك غازي هو – نوري السعيد –



نوري السعيد

الذي تشير إليه جميع الوثائق على أنه كان من المؤمنين بشكل تام بحقوق العراق المشروعة في أرض الكويت ، وكان مفاوضاً صعب المراس ، مراوغاً متحصناً بالقضية الوطنية مدافعاً دون هوادة ، ويوصف من قبل الذين عملوا في منطقة الخليج العربي من الساسة البريطانيين ، بأنه الرجل القوي وصاحب القرار الصلب ، جميع تلك الشخصيات القوية والمهمة في مراحل العمل السياسي ضمن تكوين الدولة العراقية ، جميعهم دون استثناء كان لهم الموقف الوطني الواحد والنظرة المتطابقة حول قضية الكويت ، وتلك المجموعة كانت قد واكبت فجر الثورة العربية ، كما ساهمت بشكل واضح في العمل مع الملك فيصل على تحرير العراق وتشكيل الدولة الجديدة ودخولها عصبة الأمم ، وهذه المجموعة هي التي رسمت الخطوات السديدة ووضعت الأفكار القوية والعملية التي اتخذها الشريف – حسين - ، كما يعود إليها الفضل في توجيه فكر الرسائل المعروفة – رسائل الشريف حسين إلى مكماهون – وهي ذات المجموعة التي ساندت الملك – فيصل الأول- في تثبيت حكمه ومن ثم واصلت العمل مع الملك – غازي – تلك المجموعة وشخصيات أخرى سيرد ذكرها في الفصول القادمة هي التي وجهت سياسة الملك – غازي – نحو التصريح العلني بحقوق العراق في أرض الكويت ، كما سجلت جميع مواقفها العمل على عدم التفريط بالحقوق الوطنية ، يضاف إلى تلك الأسماء البارزة – رستم حيدر – الذي هتف بعراقية الكويت في أثناء إحدى جلسات المجلس النيابي عام ١٩٣٨ وأيضا كان من الضباط البارزين في قيادة الثورة العربية ، وكذلك - يوسف غنيمة – الذي كان وزيراً للمالية أيام وزارة – جميل المدفعي وهو أيضاً من أعضاء حزب الإخاء ،

وفي سجل الوقائع العراقية نجد من الأهمية الإشارة إلى ذلك اللقاء الذي تم بينه وبين رئيس أو ممثل شركة النفط الكويتية ، والذي نجد تفاصيله مدونة في وثيقة رفعها المقيم البريطاني – ديكسن - لحكومته ، والتي تحمل الرقم ٢٩٠ والمؤرخة في ١٧/ تشرين الثاني / ١٩٣٤ ، الوثيقة تتحدث عن لقاء الوزير العراقي – يوسف غنيمة – في البصرة مع – هولمز – ممثل شركة النفط الكويتية ، يقول المقيم البريطاني " كان هناك حديث يدور حول شركات النفط ، لكن يوسف غنيمة فجأة حول الحديث إلى موضوع عائدية أرض الكويت للعراق ، لقد أدان بوضوح العناد الذي يمارسه شيخ الكويت في تعامله مع الوطن الأم العراق " وكان يوسف غنيمة قد ضرب على وتر حساس في حديثه مع – هولمز – عندما قال محتداً " يبدو أن شيخ الكويت أعمى ، حيث أنه لا يرى أن مصالح الكويت مرتبطة أساساً بالعراق " ثم بدأ - يوسف غنيمة - ، كما يقول – هولمز- يتحدث عن مشروع البريد وسكة الحديد وأمله في أن يتم تنفيذ مدّ خط سكة الحديد إلى الكويت لكي يكون هناك وحدة تربط العراق بالكويت لأنهما بلد واحد ، هذه الوثيقة تؤكد بشكل قاطع أن الشخصيات التي تتشكل منها الحكومة العراقية في زمن – الملك غازي – كانت تلعب دوراً قيادياً بارزاً وتمهد لذلك الجهد الوطني الذي قاده فيما بعد الملك –غازي – عام ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، (يروي الشيخ جلال الحنفي الذي عمل لفترة في الكويت إماماً لمسجد العوضي ، أن الكويت لم تكن مساحتها أكثر من ميل واحد ، وأنا مشيتها راجلاً مع بعض سكانها القدماء ، حيث قالوا لي أنها تبدأ من هنا وتنتهي هنا " كما يروي شيخ المؤرخين العراقيين – عبد الرزاق الحسني –

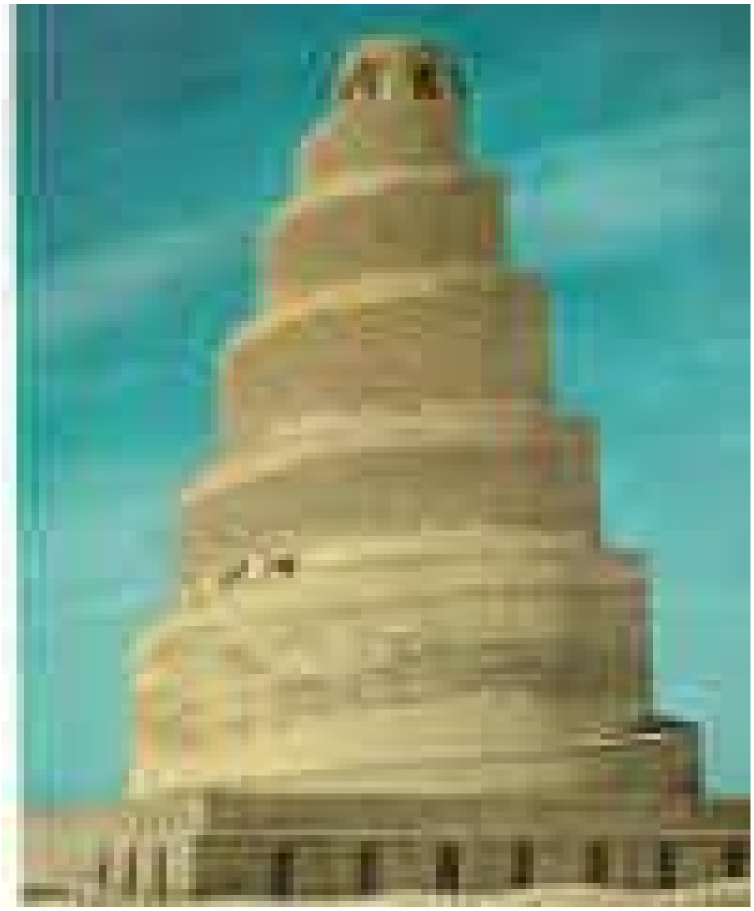


رأيت الكويت كانت عبارة عن بلد صغيرة محاطة بسور مصنوع من الطين ،له أربع بوابات ، وقد شاهدت البوابة الأولى وتسمى بوابة – الجهراء – وهي مازالت قائمة بعد هدم السور ، ظلت كأثر يشير إلى حدود مدينة الكويت السابقة " وكذلك اهتم رجال القيادة في العراق بالذي كتبه الرحالة الإنكليزي – ستوكلر – الذي زار مدينة الكويت سنة ١٨٣١ ، حيت كتب في كتاب نشره الآتي " أنها مدينة صغيرة تمتد مسافة ميل واحد على الشاطئ وعدد سكانها لا يزيد على

أربعة آلاف نسمة " كل تلك الأفكار التي نشرت وظل الشعب يتداولها أخذت تسبب ضغطاً قوياً على القيادة في زمن الملك – غازي – وحقيقة أن الكويت أرض عراقية تابعة للبصرة قضية لا تقبل الجدال ، وقد قام أهل الكويت على مدار الزمن المنصرم وخاصة في فترة الملك غازي بعدة محاولات للارتباط بالعراق من جديد ولكن الإنكليز وقفوا ضد تلك المحاولات التي سأتناولها لاحقاً ، هم كانوا يسيطرون على حكم العراق والكويت وعموم منطقة الخليج العربي ، وكانت أطماعهم واضحة ، وقد حاولوا دائماً عرقلة موضوع الارتباط بين الكويت والعراق ، الصحف العراقية الصادرة في فترة حكم الملك – غازي – تكتب بشكل صريح عن ضرورة عودة الكويت إلى الوطن الأم ، في ظل سيادة الأوضاع الإجماعية والاقتصادية والسياسية المتردية في الكويت آنذاك ، تلك المقالات بمجملها كانت تنادي بضرورة عودة الكويت إلى العراق ، ومن النماذج التي تحدثت عن تلك الهموم ، مقالات نشرت في جريدة العراق ، في العدد الصادرة بتاريخ ٨/١٣ /١٩٣٥ نشرت مقالة بعنوان " الكويت تطلب رقياً " كما كتبت في ١٩٣٥/٨/١٩ مقالة أخرى بعنوان " الكويت في فترة الطرق ، هل آن آوان إصلاحها ..؟ أم لا يزال القوم في غفلتهم سادرين ..؟ هذا التوجه من قبل الصحف العراقية كان في إطار الاتجاه القومي – حركة القومية العربية التي عمت العراق في تلك الفترة والتي كان العراق يشكل مركزاً لها في مرحلة الثلاثينات ، كانت الحركة القومية العربية الوطنية في العراق قد بدأت برفع شعار الوحدة ، وقد صارت تنادي بشكل معلن وصريح بضرورة توحد الأقطار العربية وعودة الأجزاء المغتصبة كما تسعى لتوعية الجماهير العربية بضرورة العمل على التخلص من الاستعمار البريطاني والفرنسي ، وكانت تركز في تلك الفترة على منطقة الخليج العربي لأنها أدركت عن يقين أن مخططات الاستعمار البريطاني تعمل على السيطرة واستنزاف الثروات الوطنية العربية التي تم الحديث عن اكتشافها في العديد من الإمارات العربية وفي مقدمتها إمارة الكويت ، وعلى هذا الأساس نشطت في الكويت حركة وطنية ذات أهداف عربية قومية ترفع شعارات الوحدة والتخلص من الاستعمار البريطاني والعودة إلى أحضان الوطن الأم – العراق – تلك الحركة التي صارت تتزايد تأثيراتها ، وأخذت بياناتها السياسية تتحدث عن أهداف بريطانيا التي وضعت تلك المنطقة ضمن إستراتيجيتها وسيطرتها المباشرة ، وقد تمت تعبئة الجماهير بشكل يتفق مع الأفكار والمبادئ التي تنادي برفض المبدأ الذي يمثله التواجد البريطاني في الكويت وأرض الخليج العربي ، نجد صدى لتلك الأفكار في مقالات نشرت في جريدة الاستقلال الصادرة في ١٨/ آب / ١٩٣٥ ، تحت عنوان لماذا يطلب شباب الكويت الانضمام إلى العراق ، هل هناك مناورة سياسية ..؟ تقول المقالة " من أبناء الكويت ، أن الحكومة البريطانية قررت أخيراً توحيد إدارة الإمارات في الخليج لتكون طرق المحافظة على هذه الإمارات متضامنة وجعلها جبهة واحدة متفقة ضد الطوارئ المفاجأة ، وقد فاوض الحاكم البريطاني في الخليج أمير الكويت بهذا الصدد ، إلا أن الأمير أبدى معارضته للفكرة الأمر الذي

أضطره للسفر إلى لندن لمفاوضة حكومتها ، وعلى أثر هذه المعارضة هب شباب الكويت يطالبون بالانضمام إلى العراق وإلحاق إمارتهم به ، والظاهر في هذه الحركة هو إجبار أمير الكويت على القبول والإذعان بالانضمام إلى اتحاد الإمارات في الخليج ، ونجد مقالة أخرى في جريدة – الكرخ – التي يشرف على الشاعر المعروف – الملا عبود الكرخي – حيث نشرت في العدد الصادر بتاريخ ١٢/ آب / ١٩٣٥ ، مقالة بعنوان " هل يلبي طلب اندماج الكويت بالعراق ، أم ستضطر إلى الارتماء بأحضان الاستعمار الإنكليزي ...؟ لقد بحت الأصوات ولازال الشباب الكويتي يرسل إلى الساهرين على مصالح العرب الصرخة تلوّ الصرخة ويوالي النداءات بين حين وآخر وما من مجيب ، وأخيراً بعد أن كاد القنوط يستولي على هذا الشباب المتحفز أذاع على الملأ ، أن إمارة الكويت عاجزة عن القيام بالإصلاح المنشود وقاصرة عن الاضطلاع بما يلزم سكان هذه الإمارة البؤساء من نشر لواء العلم والعرفان وقطع دابر الفساد وتمشية دولاب العمل وضمان مصالح السكان والتمشي على مقتضى ما يتطلبه العصر الحاضر من العمران والحضارة " ثم تضيف المقالة الآتي " أن تسرب الأموال المهربة وتكاثرها على مرّ الأيام خير شاهد على ما يقولون ، وإذا كان الارتماء في أحضان الإنكليز سيئة لا تغتفر فيجب أن لا نسجلها على الشباب الكويتي ، وأن لا نعدها خيانة كبرى ، لأنهم يجبرون على ذلك بحكم الضرورة والصرخات والنداءات التي لازال يرسلها الشباب ، المتحفز إلى من يعهد فيهم الكفاءة لخلاصهم من وضعهم الراهن ، كافية لعدم إلقاء التبعة عليهم " ثم تخلص المقالة إلى الآتي : " أن شباب الكويت المفكر ، عليهم أن يجددوا الأماني وأن يعملوا ما وجدوا إلى العمل سبيلاً لتحقيق الوحدة العراقية – الكويتية ، خصوصاً والفرصة سانحة والأيام مؤاتية والرغبة عامة ومشتركة " ، كما نشرت مقالات أخرى فيما بعد كلها كانت تتناول موضوع الوحدة بين العراق – الكويت ، تلك المقالات كان أغلبها لشخصيات كويتية ، في تلك المقالات نجد إشارة ذكية تهاجم عامل التفرقة وتمزيق الوطن العربي إلى أجزاء بهدف نهب الثروة الوطنية القومية وإبقاء الشعوب العربية فقيرة ، متخلفة ، واقعة تحت سيطرة الاستعمار وأعوانه ، كما تشير أيضا ، تلك المقالات كانت تمتلك رؤيا نافذة وعميقة لكشف أساليب حالة التآمر التي تقودها القوى الأجنبية ضد القوى الوطنية العربية ، تلك الأفكار يبدو الآن صوابها في ما ذهبت إليه ، وهي ترصد حالة الطغيان والخذلان والتآمر ، وضياع الحقوق ، نجد ثمة عناوين أخرى تتضمن ملاحظات مهمة وتكشف عن تزايد الاهتمام بموضوع وحدة الكويت – العراق ، كما هو في جريدة الاستقلال ، التي نشرت في ١٣/أيلول / ١٩٣٥ ، حيث نشرت مقالاً بعنوان " أخبار عن ربط الكويت بالعراق " ، وفي عنوان آخر في ذات الجريدة يقول مقال آخر " بدأ التحرك ؛ ترجمة فعلية ، العراق ومؤتمر الكويت " المقال يتناول فكرة ربط الكويت بالبصرة بخط حديدي " أما المقالة التي تتناول مؤتمر الكويت فهي تتحدث عن محاولة إقامة مشاريع لربط الكويت بالعراق من خلال تزويد الكويت بمياه صالحة للشرب من شط العرب ،

وكذلك من خلال مدّ سكة حديد إلى الكويت ، تلك كانت أماني أبناء الكويت والعراق التي منع الاستعمار البريطاني والعملاء تحقيقها وظلت جهودهم تعمل على تعطيلها وعدم منحها فرصة التحقق ، في العراق على المستوى الشعبي أخذت الحركة الوطنية تجمع جهودها باتجاه إثارة موضوع الوحدة بين العراق والكويت ، وتخليص الشعب الكويتي من حالة الاضطهاد والسيطرة البريطانية ، وكان في مقدمة الجهات العراقية – نادى المثنى بن حارثة الشيباني – الذي تأسس في فترة الملك غازي ، لعب ذلك النادي دوراً مهماً في استقطاب واحتضان ومد الجسور إلى الحركة الوطنية في الكويت ، كان لنادي المثنى دور كبير في تنمية الوعي القومي وخصوصاً في أوساط الشباب في العراق والكويت ، من خلال تنظيم انتماء العديد منهم إلى فعاليات وجهود تعمل على تحقيق الأهداف الوطنية والعربية ، تجدر الإشارة إلى أن النادي تأسس في الفترة من العام ١٩٣٥، بطلب من بعض الشخصيات الوطنية المهمة التي لعبت دوراً متميزاً في أحداث العراق اللاحقة ، كان الاتحاد بمثابة واجهة ثقافية ، لكن عمله الأساس ، يهدف إلى جمع الطاقات الوطنية وتوجيهها نحو العمل الوطني الفاعل ، ونجد أن قضية الوحدة بين العراق والكويت من أولويات أهداف عمل النادي الذي كان يضم في قيادته شخصيات مهمة مثل ، - محمد مهدي كبة ، الذي كان رئيساً للنادي ، وهو كما معروف عنه يشغل أيضاً موقع رئيس لحزب الاستقلال في العراق ، وكذلك شخصيات أخرى مثل – محمد صديق شنشل ومحمد فهمي سعيد وهو أحد أبطال ثورة مايس عام ١٩٤١ ، كذلك يونس السبعاوي ، رفيقه في تلك الثورة ، عمل ذلك النادي كان تحت متابعة ومراقبة دقيقة لوكلاء بريطانيا السريين ، ونجد ذلك واضحاً في رسالة بعث بها – ديكسن – يقول فيها :" أن في العراق موجة قوية وحركة ترفع ما يسمى بالشعارات الوطنية وهي تهدف إلى تقويض سلطة شيخ الكويت أمام الكويتيين ، وتطعن بشكل خطير في سياسة بريطانيا تجاه دول الخليج الفارسي ، وهي تستنهض شباب الكويت ، تحرضهم بشكل سافر للوقوف بوجه السياسة الميكافيلية الخطرة لحكومة بريطانيا ، كما تهدف إلى إفهامهم أن خلاصهم الأبدي سيكون بالاتحاد مع العراق ، وتقدم صورة للشباب الكويتي المتحمس لمستقبل ووحدة الدول العربية في دولة واحدة كبيرة وغير مجزأة تحت حماية العراق " أدركت بريطانيا أنها تواجه حركة وطنية يتصاعد مدّها في العراق وأنها باتت قادرة على قيادة دفة التغيير في عقول الشعبيين في العراق – الكويت ، لهذا سارعت إلى تقديم النصح لشيخ الكويت – أحمد الجابر الصباح – للتوجه إلى بغداد في زيارة رسمية والالتقاء بالملك غازي لتحسين الأوضاع ونزع فتيل المواجهة التي باتت تأخذ شكلاً يهدد مصالح بريطانيا ..



الفصل الثالث عشر

قبل الحرب .. رسالة من وفد الكونغرس الأمريكي ...

الصحافة العراقية تدعم موقف الملك

موقف شيخ الكويت

بريطانيا ترفض فكرة زيارة الملك غازي للكويت

خطة الملك غازي لتحرير الكويت

وثيقة رقم (١٨)
" في شهر أبريل - نيسان من العام ١٩٩٠، وجه وفد من الكونغرس الأمريكي رسالة مهمة إلى الرئيس صدام حسين ، نشرتها وسائل الإعلام العراقية والعربية والعالمية لأهميتها " – نص الرسالة - :

" عزيزنا الرئيس صدام حسين ، رئيس الجمهورية العراقية.

أننا نقدر استعدادكم لاستقبالنا خلال شهر رمضان (المقدس) وخاصة بهذه السرعة ، ولقد أتينا إلى بغداد وفداً من الكونغرس يمثل الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة ، وذلك تعبيراً عن اقتناعنا بأن العراق يقوم بدور أساسي في الشرق الأوسط ، أننا نرغب في أن يتحقق تحسن طيب في العلاقات الثنائية بين بلدينا ، وقد أتضح لنا أننا لن نستطيع تحقيق هذه الرغبة وحل الخلافات الخطيرة القائمة بيننا إذا نحن لم نتحدث إليكم بوضوح ، وأخفقنا في استغلال هذه الفرصة السانحة لنا للتحدث إليكم مباشرة بوضوح وصراحة ، وانطلاقاً من هذا ، فأننا نعتقد أنه من أهم الأمور أن نعبر لكم مباشرة عن قلقنا العميق والشديد إزاء سياسات ونشاطات تقوم بها حكومتكم ، ونعتقد من جانبنا أنها تمثل مانعاً يعوق قيام علاقات متطورة بين بلدينا .

أننا نعرف أن بلدكم خرج للتو من حرب طويلة وباهظة التكاليف ، وقد تركت هذه الحرب عندكم قلقاً عميقاً بشأن أمن بلادكم – لكننا لا نكون مبالغين إذا قلنا لكم أننا نخشى أن مساعيكم لتطوير قدرات نووية وكيماوية وبيولوجية تعرض أمن بلادكم لخطر جدي بدلاً من أن تعزز هذا الأمن ، كما أنها تهدد دولا أخرى في المنطقة وتثير اضطرابا خطيراً في كل أنحاء الشرق الأوسط ، أن تصريحاتكم الأخيرة التي هددتم فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل قد أحدثت قلقاً كبيراً لدى كل دول العالم ، ومن مصلحتكم ومصلحة السلام في الشرق الأوسط أن تعيدوا النظر في هذه البرامج الخطيرة وتكفوا عن الاستمرار فيها ، وكذلك تكفوا عن التصريحات الاستفزازية ، أننا نريد أن نعرب عن جزعنا بشأن النشاطات الإرهابية التي أدت إلى طرد أحد أفراد بعثتكم الدبلوماسية في الأمم المتحدة متهماً بالتورط في مؤامرة قتل ، وأننا نود القول بأنه إذا ما أريد لعلاقات بلدينا أن تتحسن ، فأن نشاطات من هذا النوع يجب ألا تتكرر ثانية .

وفي النهاية فأننا نحثكم يا سيادة الرئيس أن يكون لكم إسهامكم النشيط والبناء في عملية السلام الجارية الآن بين مصر وإسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني برعاية حكومة الولايات المتحدة .

سيادة الرئيس

إننا نشكركم مرة أخرى لاستقبالكم لنا اليوم ، ونتطلع إلى تبادل حرّ للآراء والأفكار في اللقاء .

تواقيع

سناتور دول / سناتور سيمون / سناتور ماكلور

سناتور متبيرت / سناتور ميتزن بوم

تعتبر فترة تولي الملك – غازي – عرش العراق بمثابة فترة تحول في اتجاه العلاقات العراقية – الكويتية ، ففي الوقت الذي تميزت فيه الفترة السابقة بسير العلاقات نحو التفاهم والتعاون ، حيث أخذت تتجمع في عهد حكم الملك غازي الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات بينه وبين شيخ الكويت وحكومة بريطانيا ، كان دافع الشعور بضرورة الأخذ بيد شعب الكويت لتحقيق مطامحهم في التغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي ، بما يماثل الذي حصل في العراق ، كانت تلك الأفكار تراود ذهن الملك وكذلك الشعب العراقي كما يجد له صدى قوياً فوق أرض الكويت ، ولهذا وجدت دعوة إعادة قضاء الكويت إلى البصرة مناخاً مناسباً لها ، ونجد في أرشيف الصحف العراقية الصادرة في العام ١٩٣٢ ، والتي نشرت الكثير من المقالات كتلك التي تطالب حكومة الملك – غازي – للتدخل وانتشال أوضاع شعب الكويت التي باتت مزرية ، كان الكويتيون يطالبون حكومة الملك غازي باتخاذ خطوة أبعد من قضية الاهتمام بشؤونهم الثقافية والاجتماعية إلى تغيير حقيقي لأوضاعهم السياسية ، تلك الأوضاع التي فرضتها عليهم الحماية البريطانية ، وكانوا يجاهرون بمطالبهم المتمثلة في الانضمام إلى العراق في وحدة أبدية خصوصاً بعد إعلان دخول العراق إلى عصبة الأمم ، ذلك الحدث الذي جعل العراق يبدو في حالة الاستقلال السياسي عن بريطانيا أو هو أقرب إلى ذلك نسبياً ، كان الشعب الكويتي في مطالبته الانضمام إلى العراق ينطلق من حقيقة الروابط التاريخية والتي كانت سائدة بين قضاء الكويت والبصرة وعموم أرض العراق ، ويرى لامناص عن تحقيق القضية الجوهرية في الوجود وهي اعتبار أرض الكويت امتداداً لأرض البصرة والكويت بشكل عام هي امتداد للعراق من النواحي السياسية والاجتماعية والجغرافية ، هذا إلى جانب الواعز القومي الذي يفرض على الشعبين في العراق والكويت التلاحم بينهما ، وهكذا نجد أن الصحافة العراقية قد اتجهت بترتيب مسبق ووفق مخطط إعلامي محكم إلى تأييد الملك وشعب الكويت في دعوتهما الواحدة التي تنادي بعودة الوحدة بين أرض الكويت والبصرة ، وهكذا نجد في الوثائق المتعلقة بفترة حكم الملك – غازي – أن تلك القضية الوطنية القومية تمثل جدلاً مستمراً ظل يتصاعد بين أنصار فكرة الوحدة بين العراق والكويت ، وكذلك التعارض الواضح بين الشعب العراقي المتواجد في أرض الكويت مع الجهات الرسمية الكويتية المرتبطة ببريطانيا ، التي عملت على تفسير جهود التوحيد للأرض العراقية على أنها تمثل تدخلاً مكشوفاً في شؤون إمارة الكويت ، وكانت بريطانيا تدفع من وراء الستار شيخ الكويت لاتخاذ الموقف المتصلب والذي نجم عنه مطالبة شيخ الكويت لحكومة الملك غازي بضرورة وضع حد لتلك الأفكار والدعوات التي صارت تنشر في الصحافة العراقية ، تلك التي حاولت من جانبها أن تحصل خلال ذلك على تأييد حكومة الملك غازي للدعوة بتجسيدها للمشاكل التي أخذت تظهر بين إمارة الكويت وحكومة الملك غازي ، كمشكلة تهريب الشاي والقهوة وفسائل النخيل والأسلحة التي كانت تهرب من إمارة الكويت إلى العراق وتأثير تلك العمليات المباشر في الاقتصاد العراقي ، وخصوصاً قضية تهريب

الأسلحة إلى العشائر العراقية في الفرات الأوسط والتي فسرتها الصحافة آنذاك بأنها لغاية إثارة المشاكل في وجه الحكومة العراقية طالما أن تلك العشائر قد أخذت تنذر باستمرار موقفها في الخروج على سلطة الملك غازي ، كذلك استغلت الصحافة العراقية مشكلة إعاقة الكويت لمشروع قيام ميناء عراقي على الخليج العربي ، وامتناع شيخ الكويت عن تشغيل الأيدي العاملة العراقية في الأعمال المتوفرة في إمارة الكويت .



شيخ الكويت

موقف شيخ الكويت

قابل شيخ الكويت بمكر خفي تلك المحاولة التي بدأت تتوسع من خلال حكومة الملك – غازي – بالاندفاع وراء توجيهات بريطانيا له التي طلبت منه تعزيز علاقاته وصلاته مع الملك – غازي – وفعل الشيء ذاته مع أركان حكومته ، وقد أنعكس ذلك في انتهازه للمناسبات السياسية الوطنية العراقية للتعبير عن مشاعره تجاه العراق والملك غازي (كما تشير إلى ذلك ملفات البلاط الملكي – ملفات التهاني المتبادلة بين الملك – غازي – وشيخ الكويت في ٤ / آذار – مارس / ١٩٣٥ ، و في ١٦/كانون الأول - ديسمبر /١٩٣٦ ، وكذلك في ٩/أيلول – سبتمبر /١٩٣٧) ، كما أنعكس ذلك في زيارته الخاصة للملك – غازي – في ١٠ / أيلول – سبتمبر / ١٩٣٥ حيث وصل إلى العراق في ١٠/ أيلول – سبتمبر /١٩٣٥ ، وغادر راجعا إلى الكويت في ١٤/أيلول – سبتمبر / ١٩٣٥ ، كما تشير إلى ذلك جريدة – الاستقلال – الصادرة بذات التاريخ ، ويذكر أن تلك الزيارة قد تمت بتوجيه من بريطانيا ، حيث أشارت وزارة الخارجية البريطانية على الشيخ أحمد الجابر الصباح ، أن يجدد الصداقة التي تربطه بالملك – فيصل الأول – ويؤثر على خلفه الملك – غازي – لكسبه إلى جانبه بدعوى إبعاد شبح أطماع الملك في أرض الكويت ، وكذلك انتزاع الصداقة من العاهل العراقي انتزاعاً .

زيارة مفبركة

مكث – شيخ الكويت – في بغداد ثلاثة أيام أجرى خلالها مع الملك غازي وحكومته مباحثات ودية حرص من خلالها على تجنب كل ما يعكر صفوّ العلاقات بينه وبين

الملك ، ولمح خلال تلك الزيارة للملك غازي إلى ما كانت تربطه بوالده من صداقة متينة ، وعاتبه على ما أظهرته الصحف العراقية تجاهه من إساءات وطلب إليه أن يعامله كأخ عربي له بعض الحقوق على أخيه ، ومن الواجب أن يحمي له حقوقه ، وفي ١٦/ تشرين الأول – أكتوبر / ١٩٣٦ ، كرر الشيخ – أحمد الجابر الصباح زيارته للعراق والتقى أيضاً بالملك – غازي – وقد أسفرت زيارته الثانية عن التباحث في عقد اتفاق شرف مع إمارة الكويت للتوقف عن ممارسة عملية التهريب التي تضر بالاقتصاد العراقي ....

وثيقة رقم (١٩)
هذه الوثيقة تكشف كيف فصلت بريطانيا الكويت عن العراق ووضعت كيفما اتفق حدوداً كاذبة بين الأرض العراقية الواحدة ...
عنوان الوثيقة : " حدود الكويت وملكية الشيخ مبارك وأجداده لجزيرتي وربة وبوبيان "

رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٥٥٩
في عام ١٩٠٨
نص الوثيقة الصادرة عن حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية ، والموجهة إلى وزير الهند في الحكومة البريطانية آنذاك " الفايكونت – مورلي بلاكبورن – رقم ١٦٨ لعام ١٩٠٨ – حكومة الهند – دائرة الشؤون الخارجية – خارجي – سيملا في ١٠ / أيلول –سبتمبر / ١٩٠٨

- سري -

سيدي :
١- بالإشارة إلى برقية سيادتكم المؤرخة في ٢٠ / تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٠٧ ، نتشرف أن نرسل إليكم ، لاطلاع حكومة صاحبة الجلالة ، نسخاً من المراسلات المذكورة على الهامش الأيمن لهذه الرسالة ، حقوق شيوخ الكويت في جزر بوبيان ووربة .
- رسالة المساعد الأول المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) .
رقم ١٩٠٦ والمؤرخة في ١٧/ حزيران – يونيو / ١٩٠٨ ومرفقاتها .
- رسالة المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) رقم ٢٠٢٠ والمؤرخة في حزيران – يونيو ١٩٠٨ .
- رسالة المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج (الفارسي) رقم ٢١١٩ والمؤرخة في ١٧/ تموز – يوليو / ١٩٠٨ ومرفقاتها .
٢- ففيما يخص جزيرة – بوبيان – فإن الأدلة التي جمعها الوكيل السياسي في الكويت إلى الآن ، تظهر بأنه إلى وقت بناء موقع من قبل السلطات التركية هناك ، فقد كانت الجزيرة مأهولة من قبل قبائل العوازم فقط دون غيرهم ، الذين مارسوا ولأجيال متعاقبة حقوق الصيد بموافقة شيوخ الكويت ، وأنه لم يتم الاعتراض على سلطة منح هذه الحقوق من قبل الشيوخ بتاتاً ، أن هذه الحقائق تؤكد وجهة النظر

القائلـة بملكية الشيخ لجزيـرة بوبيان ، والتي جاءت في الفقرة " ٥ " من تقريرنا السري رقم " ٢٥ " – خارجي – والمؤرخ في ٤/شباط – فبراير ١٩٠٤ .

- ٣أما بصدد الخط الساحلي من " أم قصر - إلى صبية " ففي ظل غياب أي دليل يعتمد عليه ، بأن أحمد بن رزق الذي يدعي الشيخ مبارك بأنه بنى الحصن القديم وحفر آبار " أم قصر " وبأنه مواطن كويتي ، فأن ادعاء الشيخ يستند إلى وجود مستوطنات سكنية قديمة ، أقامها مواطنون كويتيون على الساحل الغربي من خور " الصبية " وفي الحقيقة ، أن عرب الكويت يعيشون فعلاً على الشريط الساحلي هناك ويعترفون بسلطة الشيخ عليهم .

٤- أما بالنسبة إلى الدليل على ملكية جزيرة وربة ، فأنه غير متكامل في رأينا إلى الآن ، إذ يدّعي الشيخ ملكيتها بموجب سند ملكية شخصي ، حيث لم يتم أشغالها واحتلالها من قبل أحد ، ألا لاعتبارات وأسباب جغرافية ، مقابل تسوية نزاع على الملكية على الساحل المقابل الممتد من الفاو إلى خور الزبير (مع الأتراك) .

٥- لذا ، فأن حكومة صاحبة الجلالة بانتظار نتائج تقصي الحقائق والاستفسارات حول موضوع وربة وساحل أم قصر – صبية ، إذ يقوم الرائد – كوكس – بالاضطلاع بهذه المهمة قبل اتخاذ الخطوات الأخرى لتأكيد ادعاءات الشيخ في ملكيتها ، أما بصدد بوبيان ، فأنه يسرنا لو قامت حكومة صاحبة الجلالة بمفاتحة الحكومة التركية بهذا الموضوع ، أم أنها تفضل التريث إلى فرصة مناسبة أخرى ، وذلك لمساعدة الشيخ في ممارسة وتأكيد سلطاته عليها ، ويبدو أن الشيخ غير راغب في الوقت الحاضر بتحريك القضية ، على الرغم من أننا نعلق أهمية عظيمة على تأكيد حقوق الشيخ في جزيرة بوبيان في أقرب وقت ، وأننا لا ننصح بإقامة موقع كويتي على الجزيرة في الوقت الحاضر قبل ضمان التعاون الوثيق مع الشيخ .

تواقيع

مينتو

وكتشنر

ايرل ريتشاردز

سكوت

ادامسون

ميللر

هارفي

وميستون

ولكن نجد أنه حين أعلن الملك غازي عن رغبته في زيارة الكويت رداً على زيارة الشيخ أحمد الجابر للعراق ، وطلب من بريطانيا أيضاً الموافقة على ذلك ، كان ذلك الطلب يمثل مفاجأة لبريطانيا ، وقد فسرت حكومتها تلك الرغبة بأنها ترمي إلى خدمة دعوة ضم الكويت إلى العراق ، فأوصت وزارة الهند بعدم تشجيع تلك الزيارة بأية وسيلة ممكنة نظراً للصعوبات التي تنتج عنها ، فيما بعد تسربت معلومات عن وثائق بريطانية لها علاقة بالتوجيهات التي أصدرتها بريطانيا لسيخ الكويت لكي يقوم بتلك الزيارات ، لنزع فتيل المواجهة وأن تبقى مساحة الجدل حول ضم الكويت إلى العراق ضيقة ، وربما كان من تأثيرهما أيضاً ذلك الفتور الذي ظهر على الدعوة التي تبناها الملك غازي في العام ١٩٣٨ ، ولكن التقارير والدراسات الحديثة تشير إلى أن توجيهات بريطانيا لشيخ الكويت انطلقت من خيوط المؤامرة التي نفذت فيما بعد ضد الملك غازي ولقي مصرعه في حادث غامض ، لم تتوصل الحكومة العراقية القائمة آنذاك إلى معرفة الفاعل وقد تم توجيه أصابع الاتهام إلى بريطانيا .



الملك غازي

خطة الملك غازي لتحرير الكويت

اقترن وقت تبني الملك – غازي – للدعوة بالفترة التي تمكن فيها من تقوية مركزه بإيجاد تكتله العسكري في حوالي منتصف ١٩٣٨ ، أما قبل هذه الفترة فلم يحاول

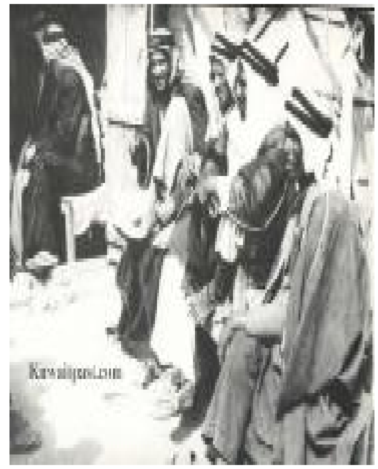
توريط نفسه بما يعتبر تحدياً سافراً للإنكليز ، فقد ظلت رغبته في تأييد الدعوة لا تتعدى حدود مسامع بعض أصدقائه من الضباط ، حيث كان يسرهم برغبته في دعم الدعوة واحتضانها ، ولكنهم لم يشجعوه على ذلك ، كما يروي أحد المقربين من الملك – غازي – " موسى علي الطيار " وذلك في مقابلة نشرت في ٢/ مايس ١٩٧٩، في جريدة الثورة العراقية ، كان رفض أصدقائه يستند إلى ذلك سيؤدي حتماً إلى اصطدامه بالإنكليز الذين يمتلكون مصالح هامة في الكويت ، وعلى أساس أن الوقت لم يحن بعد للوقوف أمام الإنكليز وجهاً لوجه ، ولكن الملك غازي في العام ١٩٣٨ تخطى جميع نصائح أصدقائه وقرر تبني دعوة ضم الكويت إلى العراق ، فأندفع إلى مساندة شعب الكويت بواسطة إذاعته الخاصة التي كانت تبث من قصر الزهور .

إذاعة قصر الزهور

أنشأ الملك غازي إذاعة قصر الزهور منذ العام ١٩٣٦ لتكون بمثابة إذاعة تجريبية واحتياط لإذاعة بغداد الرئيسية ، كما ورد في جريدة الاستقلال العدد الصادر بتاريخ ١٨/شباط /١٩٣٨ ، وقد أختار لها مكاناً ملاصقاً لقصر الزهور ، " كما ورد في جانب من مذكرات الشهيد – صلاح الدين الصباغ



" ثم أختار الملك لها أسم – إذاعة قصر الزهور – وتذكر بعض المصادر والكتب التي تناولت حياة عاهل العراق – الملك غازي – أنه كان مولعاً ولعاً شديداً بالبث الإذاعي ولديه إلمام كبير بإعمال اللاسلكي ، وكانت البداية لإذاعة قصر الزهور قد انطلقت من خلال محطة واحدة بسيطة وذات هدف تجريبي ، نصبت بتاريخ ١٥/ حزيران /١٩٣٧ وكان منهاجها في البث يقدم الأغاني والأخبار والروايات العالمية والمحاضرات العسكرية ، كما تقوم ببث فقرات منتخبه من منهاج إذاعة بغداد ، تلك البداية التي استمرت لفترة من الزمن لم يكن لها طابع سياسي أو دعائي ، وقد أهتم الملك غازي بمتابعتها وتطويرها وتحسينها ، وكلف بعض الكوادر الفنية بنصب محطة ثانية في ٢٠كانون الأول من العام ١٩٣٧، كما تذكر ذلك مجلة قصر الزهور في عددها الأول من العام ١٩٣٨ ، ثم جرى العمل على نصب محطة ثالثة في ٢٠/ نيسان / ١٩٣٨ ، بقوة تعادل قوة المحطتين السابقتين ، كما يوضح ذلك كتاب ناظر الخزينة الخاصة الموجه إلى رئيس الديوان الملكي بتاريخ ٣٠ / مايس / ١٩٣٨ المحفوظ بملف البلاط – و – لسنة ١٩٣٨ ،



المقاهي في الكويت تتابع إذاعة قصر الزهور

ثم حصل بعد لها على موجه دولية من اتحاد البث اللاسلكي في سويسرا " يشير إلى تلك المعلومة كتاب وزارة الاقتصاد الموجه إلى مديرية البريد والبرق العامة – بغداد في ٢٥ / نيسان ١٩٣٨ رقم " ٤٨٧١ " ، وعلى أثر ذلك أصبحت مرسلاتها أقوى من مرسلات إذاعة بغداد آنذاك ، كما غدت مسموعة في الكثير من الأقطار العربية المجاورة وخصوصا في الفترة من العام ١٩٣٩ عندما أصبح للإذاعة خمس محطات ، كما تشير إلى ذلك جريدة الاستقلال في عددها الصادر في ٥ / آذار / ١٩٣٩ ، وفي حوالي منتصف عام ١٩٣٨ ، حوّل الملك غازي – إذاعة قصر الزهور – إلى منبر لمناصرة القضايا العربية ، حيث أخذ يديرها فريق من الأحرار المتطرفين ، فأخذت الإذاعة تذيع أخباراً وقصائد حماسية ونداءات مشبعة بروح وطنية وقومية ،- كانت تلك المقالات والنداءات طليقة إلى أقصى حدود الانطلاق ، كما يصفها معن أحمد علي في بحث نشرته مجلة قصر الزهور بعنوان " مصرع ملك العراق غازي الأول " ، وكانت أقوى تلك الأفكار تتعلق بسوريا وفلسطين ، وكان الملك غازي يشرف بنفسه على برامج الإذاعة ويذيع بعض الأحيان بصوته دون ذكر اسمه ، وهكذا اعتبرت الإذاعة " صوتاً لليقظة القومية والحماسة العربية ووسيلة لتنوير الأذهان وإثارة العزائم ، وقد خصصت الإذاعة جزءاً مهماً من نشاطها لتأييد الدعوة الرامية إلى ضم الكويت إلى العراق ، فراحت تساند أنصار الدعوة بالتأكيد على أن شيخ الكويت حاكم إقطاعي مستبد ، وأن حكمه الرجعي يتعارض مع العهد المستنير الموجود في العراق ، وأن الكويت ستكون في وضع أفضل لو عادت إلى أحضان الوطن الأم ، باعتبار الكويت جزءاً لا يتجزأ من أرض العراق ، و ذلك الهدف من أهداف الأمة العربية التي تنشد الوحدة الكبرى .



الفصل الرابع عشر

وثيقة عن المفاوضات التركية البريطانية بخصوص سكة حديد برلين \بغداد \ الكويت

سفارة بريطانيا ترصد ردود الصحافة التركية عن ملف الكويت

وثيقة تركية من كتاب " سال نامة " حول تعيين الشيخ مبارك الصباح قائممقام للكويت
تقرير سري بريطاني عن إذاعة قصر الزهور

وثيقة رقم (٢٠)
المفاوضات البريطانية – التركية ، حول منطقة الخليج وسكة حديد برلين – بغداد ١٩١١ - ١٩١٣
الوثيقة رقم : F٠٣٧١/١٢٣٢
عام ١٩١١
دائرة الشؤون الشرقية
حلقات سرية
(١)
وزارة الهند – إلى وزارة الخارجية
وزارة الهند ٣/آذار- مارس /١٩١١
سيدي :
بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٠/كانون الثاني – يناير /حول موضوع وضع الكويت ، فقد أبلغني وزير الهند أن أرسل إليكم لإطلاع وزير الخارجية ، نسخة عن البرقيات المتبادلة مع حكومة الهند ، ولأبلغكم بأن إيرل كرو يتفق مع وجهات نظر المقدس – كوكس – وحكومة الهند ، ويعتقد أن الشروط الضرورية الواجب توافرها قبل تقديم أي تنازلات من قبل حكومة صاحب الجلالة بشأن وضع الكويت هي :
١- ضمان سيطرة حكومة صاحب الجلالة وبشكل بارز في الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد – الكويت ، إذ يعتقد أن سيطرة ومشاركة بريطانيا بنسبة ٥٥ بالمائة في راس مال المشروع غير كاف .
٢- ضمان مُلزم بأن تكون الكويت هي المحطة النهائية (لخط سكة الحديد المذكور) .
٣- السيطرة التامة بالمشاركة مع الشيخ على الميناء في الساحل وعلى المياه .
٤- عقد اتفاق مُرضٍ بين الشيخ والحكومة التركية حول تقسيم رسوم الجمارك والمرور ، ومقابل ذلك ، قد تقوم حكومة صاحب الجلالة بمفاتحة الشيخ للقبول بسلطة الأتراك (الاسمية) على الكويت بشرط :
أ- استقلال الإدارة الداخلية للكويت التام ، بصدور " فرمان " موجه إلى الشيخ يضمن ذلك ، ويعززه ويؤكده تعهد تركي للحكومة البريطانية لما اقترحه المقدم كوكس .
ب- الحفاظ على استمرارية اتفاقياتنا مع الشيخ .
ت- اعتراف تركيا بأم قصر وبوبيان ووربة بأنها جزء من الأراضي الكويتية تحت السيطرة التركية ، وسحب الجنود الأتراك وكل ما يرمز إلى السلطة التركية من هناك ، على أن تتضمن المفاوضات موضوع حل النزاعات كافة المتعلقة بممتلكات الشيخ ، وموضوع حصول ابنه على الجنسية التركية ، وإذا لم يتم التطرق إلى موضوع

قيام الشيخ بدفع الضرائب ، فإنه يتوجب على الشيخ أن يتقبل موضوع تقسيم الرسوم الجمركية وغيرها .

وسيعتمد موضوع استعداد الأتراك للتفاوض استناداً إلى هذه الأسس ، على الأهمية والقيمة التي يعقدونها على المواضيع المختلفة والمرتبة بشكل حساس وجوهري ، ومن ناحية ثانية ، فإن طبيعة موضوع تسهيل استخدام الكويت كمحطة نهائية لسكة حديد بغداد ، يتصف بالأهمية الجوهرية وبشكل كبير ، ويجب علينا عندما ننظر فيما يمكن أن نحصل عليه في المقابل بشكل معقول ، أن نأخذ بعين الاعتبار ، بأن المركز الذي حصلت عليه حكومة صاحب الجلالة وأنشأته في الكويت وعززته باتفاقات رسمية مع الشيخ – وكذلك الموقع المشابه الذي حصلت عليه في المحمرة – هي الموجودات الوحيدة التي تملكها في هذه المناطق ، والتي حصلت عليها للأغراض المقترحة نفسها المطروحة حالياً ، وبغض النظر عن موضوع التعويضات ، فإن ذلك الموقف يجعل من المستحيل بالنسبة إلى الحكومة البريطانية (وكما أشار السيد مارلنغ في رسالته رقم (١٤) والمؤرخة في ١٤ كانون الثاني – يناير الماضي) أن نتخلى عن الشيخ للأتراك دون أن تفقد ماء الوجه ، وأنها ستكون سابقة خطيرة للسياسة والمصالح العامة في الخليج الفارسي .

لهذه الأسباب يعتبر اللورد كرو الشروط المذكورة أعلاه ، ضرورية للتوصل إلى حل مرضٍ . ويجب الاهتمام كثيراً ، عند إجراء أي مفاوضات ، بتجنب القبول بأي التزامات حول وضع الكويت ، والتي قد تستخدم ضد مصالحنا إذا ما فشلت المفاوضات برمتها بعد ذلك ..

ملاحظة

(عندما نقرأ الوثيقة أعلاه بتمعن نجدها مع مجمل الوثائق الأخرى التي سبق نشرها تؤكد حقيقة جوهرية واضحة ، وهي أن بريطانيا هي شيخ الكويت وهي حكومة صاحب الجلالة – في آن واحد – هي التي تحدد مناطق نفوذها في الخليج وفي العراق وفي إيران أيضاً ، وهي التي عرقلت وقتلت فكرة مد سكة حديد برلين – بغداد وأفكار أخرى تتعلق بإيصال مياه الشرب من شط العرب إلى الكويت ، وعندما تتفاوض تضع شروطها ومصالحها وتؤكد سيطرتها ،بريطانيا التي فصلت الكويت عن البصرة وعن العراق ، وظلت أكثر من قرن تتآمر ضد شعبنا وتتمنى تدمير بلادنا ، بريطانيا هي بلد المسيحية الصهيونية ، تذكروا الأفعى الشمطاء - تاتشر – التي قادت الحرب ضد بلادنا في العام ١٩٩١ - وتذكروا السفاح الصهيوني – توني بلير – الذي قاد الحرب ضد بلادنا في العام ٢٠٠٣ ، بريطانيا هي التي قتلت كل أحلام العراق ، هي التي قادت العالم لتدمير بلادنا الجميلة وقتل شعبنا ..)

وفيما يلي نص الوثيقة التي تضمنت موقف الحكومة العثمانية من استقلال الكويت ، والذي نقله السفير البريطاني في اسطنبول إلى حكومته في لندن ، قبل بدء المفاوضات البريطانية – التركية .

رقم الوثيقة : F۰۳۷۱/۱۲۳۲

عام ۱۹۱۱

سري

الموضوع : رقم (۱)

السير جي لوثر / إلى السيد ادوارد غري

(رقم ۱۲۰ موثوق)

بيرا، ۲۱ شباط – فبراير /۱۹۱۱

سيدي :

بالإشارة إلى رسالتي رقم (۱۰٦) والمؤرخة في ۱٥ من الشهر الجاري ، أتشرف أن أنقل إليكم ما تضمنته أخبار الصحافة المحلية هنا ، والتعليقات المتعددة حول موضوع " المفاوضات " الجدية بين السلطان وهذه السفارة ، حول الجزء الذي سيمتد من سكة حديد بغداد إلى الخليج في الكويت ، والقضايا الأخرى حول الخليج ، إذ تقدم العديد من الصحفيين ومراسلي الصحف إلى هذه السفارة ، للحصول على المعلومات بخصوص هذا الموضوع ، وأخبرتهم بأنه لم تبدأ بعد مثل هذه المفاوضات ، وأنها ، لو بدأت فعلاً ، فأنني لن أزوّد بمعلومات عن سيرها ودرجة تقدمها ، ويعود أصل هذه الشائعات إلى مجلس الوزراء التركي ، إذ أن بعض أعضاء المجلس من الوزراء يشيع بأن مفاوضات مهمة تجري في الوقت الحاضر مع إنكلترا ، وبأن نجاحها معرض للخطر بسبب استمرار الأزمة الوزارية القائمة في الوقت الحاضر (داخل الحكومة التركية) لذا ، فإنها حصيلة المناورات السياسية للأحزاب من ناحية ، وفي مقابلتي التي تمت يوم أمس مع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) لم يضف سعادته أي شيء لما تضمنته رسالة – رفعت باشا – والتي أشرت إليها في رسالتي رقم (۱۰۰) والمؤرخة في ١٤ من الشهر الجاري ، فقد قمت بإبلاغه ، كما أمرتم في برقيتكم رقم (٤٠) والمؤرخة في ١٦ من الشهر الحالي ، حول استعدادكم لدراسة أي مقترحات تتقدم بها الحكومة العثمانية حول الموضوع ، وأشار – حقي باشا – إلى رسالة رفعت باسا وقال ، بأن الصعوبة تكمن في أنهم غير قادرين على البدء بالمفاوضات معنا ، إلى حين التوصل إلى حل مع الشركة الألمانية ، حول إلغاء حقهم في امتياز سكة حديد بغداد للجزء الذي سيمتد إلى الخليج ، وأنه من الضروري قبل التوصل إلى مثل هذا الحل ، التأكد من طبيعة الترتيبات التي يجب وضعها لاستمرار مد الخط من بغداد إلى الخليج ، وأشار إلى المطالبة الألمانية بالتعويض المالي عندما ناقش – الهر غوينر – القضية مع – السير ارنست كاسل – في برلين ، على أساس دفع ۲۰۰۰ جنيه لكل كيلومتر على طول الخط الممتد بين بغداد الخليج ، كتعويض عن النقص المتوقع في الأرباح للجزء الباقي من الخط (من بغداد إلى الشمال باتجاه تركيا) الذي ستكون كلفته كبيرة في التنفيذ ، وقال بأنه من الطبيعي أن تكون الكويت

المحطة النهائية لهذا الخط ، ولكن إذا كان من غير الممكن ومن المستحيل التوصل إلى إجراء مرضٍ حول ذلك الموضوع ، فيجب أن تكون البصرة المحطة الأخيرة على الرغم من الصعوبات الواضحة ، وعندما أشار إلى الكويت قال " ولكي تشعر إنكلترا بالطمأنينة ، فإن أي مكان تعترف به تركيا سيبقى تركيا " ويبدو أن استخدام حقي باشا لكلمة " تعترف " إذا ما كان مقصوداً أو متعمداً ، يشير إلى محاولاته في إظهار عدم قدرته على إقناع إنكلترا للاعتراف بالمكان (الكويت) تركياً ، حسب المفردات التي تعترف بها اللجنة (جماعة الاتحاد والترقي) وحول هذا الموضوع الأخير ، يعطينا إسماعيل حقي رأي اللجنة في مقال نشره في صحيفة " التنين " والذي أرفق نسخة مترجمة عنه طياً، إذ أنه سيسمح بالاستقلال الذاتي للشيخ (يقصد شيخ الكويت – الشيخ مبارك) أسوة بأي شيخ قبيلة في العراق ك " بني لام و المنتفك " ... الخ ، وأنه يصر على إرسال الشرطة العثمانية وفتح دائرة جمارك وإرسال الجندرمة إلى الكويت ، وبذا تتم استعادة النفوذ العثماني الذي عانى من القطيعة منذ عام ١٩٠٢ إلى وضعها الأصلي (ويقصد عودتها إلى البصرة) ويبدو أنه يتجاهل وبكل بساطة ، أنه في الفترة السابقة لذلك التاريخ ، لم تقم تركيا بتاتاً بأي ممارسة في الكويت تدل على سيادتها عليها : مثلاً جباية الضرائب أو الإدارة المباشرة بأي شكل من الأشكال ، لذا ، فقد أشرت إلى نية بعض أعضاء اللجنة لدعوة إنكلترا لإحالة الموضوع إلى التحكيم ، وأكد إسماعيل حقي بك كثيراً على موضوع اللقب العثماني الاستثنائي " باشا " وأنه يحسن التذكير هنا وتجدر الإشارة إلى أن الأمير فردنناند قبل كذلك بلقب باشا ، وكذلك والي رومانيا الشرقية ، حيث لم يكن هناك بوليس وجندرمة أو دائرة جمارك ، إن الادعاء التركي بالمطالبة بالكويت وقطر ودبي ... الخ ، الذي يقوم على أساس أن هذه الأماكن قد اعترفت بالسيادة العثمانية أو السيطرة العثمانية في القرن السادس عشر ، ادعاء ينافي الطبيعة والحكمة ، فلم يبق لادعائهم أي تبرير إلا على أساس الغزو والعقيدة الإسلامية ، وهذا غير مقبول أيضاً ، إذ أن الدستور التركي الذي ينادي ب " القومية العثمانية " المضادة للنظرية الإسلامية الدينية ، يتضمن شجبه التام للادعاءات القائمة على الأساس الديني المحض ، أن الأتراك يتمتعون بحق الغزو في القطيف والاحساء ، إلا أنهم لا يملكون حقاً في الكويت التي بقيت مستقلة حتى بعد قيام غزوات مدحت باشا (١٨٧٠) ويجوز أن الشيخ قد قدم ولاءه شبه الديني والشبه دنيوي إلى السلطان – الخليفة ، ألا أنه قطع مثل هذه الارتباطات في عام ١٩٠٢ لذا ، فإن تقديرات إسماعيل حقي بك حول النفوذ التركي قبل عام ١٩٠٢ أمر مبالغ فيه كثيراً ، وقد علمت اليوم من رفعت باشا ، بأن المفاوضات مع الشركة الألمانية لا تسير بسهولة كما كان الأمر عندما تحدث معي قبل ذلك ، ومن المحتمل أنه سيكون لا سماعيل حقي ورجاله القليل من النفوذ والتأثير عندما تبدأ المفاوضات فعلاً ، عما كانوا عليه من قبل ذلك .

توقيع

جيرالد لوثر

ملاحظة مهمة
لكشف الأكاذيب الواردة في الوثيقة البريطانية أعلاه ، أدعو القراء الكرام للإطلاع على هذه الوثيقة العثمانية المهمة جداً والمنشورة في كتاب " سال نامة " العثماني ، الذي هو كتاب الأوامر الإدارية والتعينات
في عموم أرجاء الدولة العثمانية :
(نص الوثيقة)
إلى جناب الوكيل الأكرم قائم مقام الكويت صاحب السعادة حضرة الشيخ مبارك بك الصباح المحترم دام ظله
سعادتك – أفندم – حضرتك
بعد إجراء السلام التام وإبداء التحية والاحترام أرى بأنه بناءاً على ما سبق من منح الإشعارات والتأكيدات ، ورد الأمر بإجراء المعاملة الفراغية لجنابكم وإعطائكم الأوراق الخاقانية على الأصول كأمثالكم من العشائر العثمانية الغير محررة ، وعليه صدرت التبليغات اللازمة لمن يقتضي من الدوائر هنا ، وللبيان بادرنا بتبشير جنابكم ولازلتم سالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكيل والي ولاية البصرة
وقائد فيلق بغداد

من قراءة الوثيقة العثمانية أعلاه نجد الآتي :
- الوثيقة موجهة إلى قائم مقام قضاء الكويت .
- قائم المقام يحمل لقب – الوكيل – أي هو وكيل للدولة العثمانية وليس لحكومة صاحب الجلالة .
- تتحدث الوثيقة عن صدور الأمر الخاقاني بتعيين – مبارك الصباح – قائم مقام .
- وردت عبارة تشير إلى تعريف التجمع السكاني الموجود على أرض الكويت بأنه عشيرة من العشائر العثمانية غير المحررة .
- تقول الوثيقة أيضاً " للبيان بادرنا بتبشير جنابكم " أي أن تعيين مبارك الصباح قائم مقام يمثل أمنية كبيرة له .
- حملت الوثيقة توقيع وكيل والي البصرة وهذا مؤشر على الارتباط الإداري بين البصرة وقضاء الكويت .

وثيقة رقم (٢١)
تتضمن هذه الوثيقة تقريراً سرياً يتناول موضوع استمرار إذاعة- قصر الزهور – التي أنشأها الملك غازي، والموجهة للكويت بهدف تحفيزه للخلاص من نظام شيخ الكويت ، والعودة إلى أحضان الوطن الأم – العراق .
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/ ٢٣١٨٠
آذار / مارس ١٩٣٩

رقم (٤٨)
الأول من آذار / مارس ١٩٣٩
بتاريخ ٢٨ شباط – فبراير ، عاد الجنرال - نوري السعيد - ، وتحدثت إليه طويلاً هذا اليوم ، حول المواضيع الرئيسية الثلاثة التالية :

- **الكويت**
- **فلسطين**
- **الموقف الداخلي**



نوري السعيد

١- الكويت : أخبرني الجنرال – نوري – الذي كان مع الملك طيلة هذا الصباح ، بأن البث من إذاعة القصر سببه استلام الملك لبرقيات معنونة إليه شخصياً والتي تصله مساء كل يوم ، ولقد عبرت الحكومة (العراقية) عن أسفها لي لاستمرار هذا البث بعد ذلك ، بعد أن قمت بالاتصال بوكيل رئيس الوزراء (برقيتي رقم (٢١)) حيث قامت الحكومة بطرح الموضوع على صاحب الجلالة ، على أمل أنه لن يكون هناك بعد ذلك أي بث إذاعي (ضد الكويت) ، وقلت بأن الصحف ما زالت تنشر المقالات ، وبأن طلبة كلية الحقوق قد طلبوا السماح لهم للقيام بتظاهرات ، إذ يجب أن يتوقف كل ذلك ، وبأن الحكومة العراقية قد سمحت للموقف بأن يتطور في غياب الجنرال – نوري – في ظرف محرج ، طلبت فيه الحكومة العراقية منا بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت ، على حد قول الصحف ،إن هذا هراء ألا أنه هراء خطير ، فإذا لم تتمكن الحكومة من السيطرة على الصحافة بأي وسيلة أخرى عدا الرقابة ، فإنه يتوجب إغلاق بعض هذه الصحف ، كما فعلت الحكومات السابقة من قبل ، وأن بعض المقالات من وجهة نظري تبدو كأنها مدفوعة من قبل الألمان ، حيث أساءت بشكل أكبر إلى الموضوع ، تعهد الجنرال – نوري – بمعالجة الموقف ، وآمل أن يحالفه النجاح أكثر من ناجي شوكت(رئيس الوزراء السابق) .

انطلاقاً من النظرة الوطنية والقومية أخذت إذاعة قصر الزهور تثير همم الشباب الكويتي وتخاطب فيهم مشاعرهم الوطنية والقومية ، كما كانت تحثهم بشكل مباشر على الثورة والتمرد ضد شيخ الكويت ، والعمل المستمر على الانضمام إلى الوطن الأم – العراق ، لقد بعث – الملك غازي – في الدعوة للوحدة بين العراق والكويت دماً جديداً فيها ، فاستعادت تلك القضية نشاطها وقفزت إلى صدارة الأحداث الوطنية المهمة ، وكان للصحافة دورها المؤثر والفعال وكما أشارت إليه الوثيقة البريطانية المنشورة أعلاه ، تلك الوثيقة التي طالبت بإغلاق بعض الصحف ، ونجد في مقدمة تلك الصحف – جريدة الاستقلال ، التي نشرت في ٢٦/نيسان – أبريل / ١٩٣٨ ، مقالة تقول فيها " أن الحركة الجديدة التي ظهرت في الكويت ، في هذه الأيام جعلت كل عربي يشعر بارتياح لأنها مقدمة لنتيجة طيبة تكون في صالح أبناء الكويت أنفسهم ، خصوصاً وأنها اتجهت إلى الاقتداء بالعراق الذي تود الانضمام إليه " كما ذكرت جريدة الاستقلال في جانب آخر من المقال بأن (هذه الفكرة الوطنية القومية جالت في نفوس شباب الكويت من قبل ، وقوبلت بالتأييد والترحيب في الأوساط العربية " وبتجدد هذه الدعوة الوطنية القومية في العراق والكويت بدأ أنصارها اتصالاتهم المباشرة بالملك – غازي – الذي صار يستقبل يومياً بعض وجهاء الكويت وأشرافها وشبابها ويستمع إلى رغبتهم وأمانيهم في إلحاق إمارة الكويت بالمملكة العراقية وضمها إليها على اعتبار أن تحقيق هذه الفكرة فيها بعث حياة شعب عربي أذله الخمول والجهل " وقد فسح الملك غازي المجال أمام بعض العناصر الكويتية للاستفادة من إذاعته الخاصة في ترويج إعلامهم السياسي ، كما نجد ذلك واضحاً في النداء التالي الذي أرسله إلى الملك – غازي – نخبة من طلائع الكويت ، يقول النداء : " الكويتيون وخاصة الشباب لا يعترفون بحماية بريطانيا ، وتاريخ الكويت أكبر شاهد ، لا يمثل الكويتيين تمثيلاً شرعياً غير نوابهم الأحرار ، نحن عراقيون لحماً ودماً ، تاريخاً وجغرافية ، في سبيل ضم الكويت إلى العراق نحيا ونموت تحت الراية الهاشمية ، ليسقط الاستعمار ومطاياه ، عاش العراق مناط الأمل وعرين الأبطال ، أيها الملك المفدى ، أيها الجيش الباسل ، صرخة من أعماق القلب فهل من قائل لبيكم ، لبيكم ، أنقذوا الكويت ، قبل أن تبكوا دماً على الكويت .

التوقيع / شباب الكويت / عنهم :" عبد اللطيف صالح العثمان / أحمد البشر / عبد الرحمن القطامي / عبد المحسن الأحمد / سالم البديراوي/ سليمان السيد علي / محمد عبد العزيز العدواني ، كما نجد وثيقة ثانية من وثائق إذاعة –قصر الزهور – وهي النداء الذي وجهه – محمد البراك – إحدى الشخصيات السياسية الكويتية البارزة ، يقول النداء " يا أبناء العراق الذين أظهرتم شعوركم القومي النبيل وعواطفكم السامية نحو أبناء اللواء الخامس عشر المبتور ، الذين نكبوا بداء الأنانية وراحو ضحية عشق الكيان الفردي ، فباسم الكويت شبابه وشيوخه ، أشكركم من الصميم يا أبناء العروبة ومحققي مبادئ فيصل العظيم على انتصاركم هذا الذي ذكرتموني به بأسيرة عمورية ، التي قالت وامعتصماه ، فأنقذت على أمر

استنجادها ، فلا عجب أن تنتصروا لإخوانكم العرب في الكويت ، كما أراد ذلك زعيم العروبة ومحقق الوحدة العربية ، الشهيد الخالد الهاشمي الكبير ، أن الكويت جزء من العراق لا يتجزأ وهو ميناؤه الطبيعي وعموده الفقري الذي جاء يستصرخكم قائلاً – وامنقذاه يا غازي العظيم - ويا خليفة فيصل باني كيان مجد العروبة ، فحيا الله شعوركم القومي هذا ولتقر بكم عيون المثنى وخالد وسعد ، والسلام عليكم ، نزيل بغداد ، محمد البراك .. كانت تلك الشخصيات الكويتية الكثيرة يؤمون الإذاعة ويلتقون بالملك وبموظفيها ، وكان أولئك الكويتيون قد أنشئوا مكاتب دعائية في البصرة ، فأصبح الملك غازي على صلة وثيقة بتلك المكاتب التي لعبت دورها في تزويد الملك بالمعلومات الضرورية التي تتعلق بتطور الأوضاع في الكويت ، وعن طريقها أخذت تتسرب إلى الكويت أعداد مجلة – راديو قصر الزهور – التي كانت تمثل صدى لنشاد الإذاعة بالإضافة إلى ما كان ينشر فيها من قصائد ومقالات وبحوث تعزز الجانب الوطني القومي للكثير من الأقطار العربية ، وقد تطورت لهجة إذاعة قصر الزهور إلى التأكيد على أن ....



الملك غازي

وثيقة رقم (٢٢)
في الوثيقة التالية يواصل – موريس بيترسون – السفير البريطاني نقل مخاوفه عن الفعل المؤثر الذي بدأت تحققه – إذاعة قصر الزهور – داخل المجتمع الكويتي المتطلع للعودة إلى أحضان العراق .
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٢٣١٨٠
آذار – مارس من العام١٩٣٩
السير موريس بيترسون – بغداد –
رقم (٥٤)
٥/آذار- مارس /١٩٣٩
إشارة إلى برقيتي رقم (٥٣)

أرسلت سكرتير الشؤون الشرقية هذا الصباح إلى وزير الشؤون الخارجية (العراقي) ورئيس الديوان في القصر ، ليعبر عن دهشتي وامتعاضي لاستمرار البث الإذاعي ضد الكويت من قصر الزهور ، وصرح لي رشيد عالي الكيلاني قائلاً : " بأن البث ليوم أمس كان مخالفاً لأوامر الملك ، وتعهد بأن يطرح الموضوع على صاحب الجلالة مباشرة ، وطلب من السكرتير الشرقي أن يطمئنني بأنه سيتم وقف البث الإذاعي حول الكويت ، وعند التأمل في الموضوع ، أعتقد بأنه ليس من الحكمة المطالبة بوقف البث من المحطة الإذاعية ، وإنني لست متأكداً فيما إذا كانت الحكومة العراقية ستوافق على ذلك ، وفي الوقت الذي تعلمون فيه بأننا لا نستطيع الضغط على نوري لا تخاذ إجراء ضد الملك ، دون المجازفة بأنه سيتجاوز حدود رغبتنا ويذهب أبعد من ذلك ، وأنني أفضل أن تتخذ الكويت وشرق الأردن الموقف نفسه ، وتقوما بنوع الانتقام نفسه ، واعتقد أنه من الممكن نصب محطة بكلفة تقريبية ٢٠٠٠ جنيه إسترليني ، أن ادعاء العراق بأنه بلد الديمقراطية التقدمية ضعيف وواهن ، كما هو الحال مع سمعة العائلة الملكية (وذلك بسبب هروب شقيقة الملك غازي – الأميرة عزة – مع أحد الخدم الأجانب ، وزواجها منه في الخارج في عام ١٩٣٥)

وفي برقية أخرى موجهة إلى وزارة الخارجية تحمل الرقم ٥٤ في آذار – مارس / ١٩٣٩

يشير السفير البريطاني في بغداد إلى الضغوط التي مارسها – نوري السعيد – على الملك – غازي – لوقف حملاته الإذاعية الموجهة ضد شيخ الكويت من إذاعته الخاصة في قصر الزهور ، وفيما يلي نص الوثيقة .

رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٢٣١٨٠

آذار – مارس ١٩٣٩

رقم (٥٨)

السير موريس بيترسون (بغداد)

٧/آذار – مارس ١٩٣٩

أخبرني الجنرال – نوري السعيد – هذا الصباح ، بأنه استغل موضوع إعلان الأحكام العرفية في منطقة الهنيدي العسكرية (في معسكر الرشيد) ، وفرض الرقابة على الصحف (التي تم إلغاؤها الآن) ليذكر الملك مرغماً بأنه باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ، فإنه يجب أن لا يسمح صاحب الجلالة لنفسه بأن يتدخل في هذه القضايا الخاصة بالبث الإذاعي ويحرم الآخرين ، ووعد الملك بأنه سيمتثل إلى هذه النقطة ، وأن – نوري – متأكد من أنه لن يحدث بعد ذلك أي بث معادٍ (ضد الكويت) ، وأخبرت الجنرال – نوري بأنني سأنقل ضمانه وتأكيده هذين ، إلا أنني يجب أن أوضح أولاً ، بأن ذلك لا يتعدى تكرار الضمان والتأكيد اللذين أعطيا سابقاً في الأول من آذار – مارس (أنظر برقيتي رقم ٤٨) التي أصبحت لا قيمة لها : ويبدو أنها من دون فائدة وعقيمة ،إذا ما بقي موقف الملك محصوراً ضمن النقاش العرضي والمصطنع كما هو الحال في مثل هذه النقاشات ،

وبقيتُ مصراً على اعتبار – رشيد عالي الكيلاني – هو المسؤول (عن كل ذلك) وأضفت قائلاً ، بأنني سأقابل الملك غداً وأنوي خوض الحديث معه بصراحة ..

ونجد ثمة إشارة مهمة وردت في كتاب أوراق أيامي الجزء الأول لمشتاق طالب وهو يصف الدور الإعلامي لإذاعة قصر الزهور وتأثيرها وتأكيدها على الثوابت التالية " الكويت بلد عراقي ، كان قضاءاً مرتبطاً بمتصرفية البصرة في العهد العثماني ، والحكومة العراقية باعتبارها وارثة للحكومة العثمانية في العراق تكون صاحبة الحق في امتلاك الكويت ، أن الإنكليز اغتصبوا هذا الحق بالقوة ، وجعلوا من الكويت مشيخة تحت حمايتهم ، وعليهم أن يعيدوا هذا الجزء من بلادهم إلى الوطن الأم " وقد نجحت إذاعة – قصر الزهور - في إثارة الرأي العام الكويتي ، وكذلك نجحت في إذكاء روح المعارضة لشيخ الكويت والإنكليز ، وعلى أثر ذلك أخذ الشباب الكويتي يهتف عند استماعه للإذاعة ، بحياة العراق ، وينادي بالملك غازي زعيماً للوحدة العربية المنتظرة ، كما ورد في جريدة الاستقلال في عددها الصادر في ١٧ / شباط /١٩٣٩ ودخلت أطراف عديدة في تحريض بريطانيا ضد الملك غازي ، في مقدمتهم – أبن سعود – الذي تشير البرقية التالية إلى حالة الخوف والذعر التي سيطرت عليه وعلى حكومته :

من المملكة العربية السعودية
السير أ. بولارد –جده –
برقية رقم (٣٩)
في ٢١/آذار – مارس ١٩٣٩

نرسل لكم نسخة عن الحملة المعادية للكويت ، والتي التقطت يوم ١٩/آذار- مارس ، كما أرسلنا برقية إلى الحكومة العراقية نعبر فيها عن احتجاجنا ضد ذلك العمل .

وعلى أثر ذلك أرسل السفير البريطاني في جده برقية على النحو التالي :

"من وزير حكومة صاحبة الجلالة – جده –
إلى المقيم السياسي في بوشهر
الرقم (٢)
التاريخ ١٩٣٩/٢/٢٠
وقت الإبراق الساعة ١٣٠٠

أن أبن سعود قلق جداً بسبب ما تذيعه بغداد مدعية أن سكان الكويت يرغبون بالاتحاد مع العراق ، وقال أنه يستطيع أن يدفع باتجاه دعاية أكثر فاعلية لضمان اتحاد الكويت مع العربية السعودية ، لكنه تحفظ جزئياً بسبب صداقته للشيخ ، ولكنه تحفظ بشكل أساسي بسبب مصالح حكومة صاحبة الجلالة .

٢- لدي إحساس بأنه يرغب في التأكيد على أن الدعاية العراقية لا تحظى بدعم حكومة صاحبة الجلالة ، وقد قدمت له تأكيداً بذلك ، غير أن تأكيدكم الرسمي له بذلك سيكون موضع ترحيبه .

لقد لعبت إذاعة – قصر الزهور - دورها التحريضي في تصويت عشرة أعضاء من مجموع أربعة عشر عضوا في المجلس التأسيسي الكويتي في كانون الأول عام

١٩٣٨ للانضمام إلى العراق (كما ورد في جريدة السجل العدد الصادر في ٦/ كانون الثاني ١٩٣٩ وكذلك جريدة الأنباء الصادرة في ٢٤ / كانون الأول ١٩٣٩) وعلى أثر ذلك أعلن شيخ الكويت حل المجلس في ٢١/ كانون الأول /١٩٣٨ كما أصدر حكماً بالإعدام على بعض المعارضين ، كذلك لعبت الإذاعة دورها البارز في خروج المظاهرات ضد شيخ الكويت في شباط ١٩٣٩ ، تلك المظاهرات التي هتفت بحياة الملك غازي – ملكاً للوحدة العربية – وبحياة العراق حامل لواء العروبة ومؤدي رسالتها ورفع المتظاهرون العلم العراقي وكذلك لافتات كتب عليها " الكويت جزء من العراق "..



ابن سعود مع الملك فيصل الأول

وثيقة رقم (٢٣)

برقية موجهة من السفير البريطاني تتحدث عما دار بينه وبين الملك غازي حول إذاعة قصر الزهور وتأثيرها على الشعب في الكويت .
برقية موجهة إلى وزارة الخارجية رقم (٥٨)
رقم الوثيقة : F ٠٣١/٢٣١٨٠
في آذار / مارس ١٩٣٩
السير م . بيترسون – بغداد –
رقم (٦٢)
٨آذار / مارس ١٩٣٩
إشارة لبرقيتي رقم (٥٨)
وكما توقعت فقد انهار الملك تماماً عندما ذكرت موضوع الكويت وقال صاحب الجلالة في حديثه غير المترابط بأنه لا يقصد مهاجمة الكويت ، بل للضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية ، وتساءلت فيما إذا كان صاحب الجلالة يعتبر العراق حقاً كمثل يقتدى به في الوقت الحاضر : وقد حذرت مرارا وتكراراً في الماضي من سوء استخدام المحطة الإذاعية الخاصة به لأغراض

الدعاية أيا كان شكلها ، إذ جاء استخدامها بشكل أصبح يزعجنا إن لم يكن يحرجنا ، ثم أصررت على أن يبين صاحب الجلالة بوضوح ويكشف دافعه الحقيقي للقيام بمثل هذه الهجمات ، وقال الملك غازي بأن النفوذ الأجنبي الذي أشارت المحطة في بثها هو إيران ، حيث أصبح هو وحكومته مهتمين بموضوع تدفق الإيرانيين إلى الكويت ، الذي سيعرّض بدوره مواصلات العراق إلى الخطر في حال نشوب الحرب ، فأجبته بأنه يمكن الوثوق بنا ، وأننا سنهتم بذلك بأنفسنا ، وأضفت بأنه في الوقت الذي أظهرت فيه حكومته السابقة بعض الاهتمام في هذا الموضوع ، وفي الوقت الذي حصلت فيه على بعض المعلومات حول الموضوع لأرسلها إليهم (برقيتكم رقم – ٣ -) ، فإن الحكومة الحالية لم تظهر اهتمامها ، لذا لم أقم بإرسال هذه المعلومات ، ولاشك أن صاحب الجلالة يدرك بالتأكيد بأن مثل هذه القضايا من هذا النوع ، يحسن معالجتها من خلال القنوات الدبلوماسية ، بدلاً من الأساليب ، الأخرى غير الموفقة التي اختارها ، وعبر الملك عن أسفه الشديد ووعد بتصحيح ذلك ، ولا حاجة للقول بأنه لا قيمة لأي منها مهما كان شكلها .

نتيجة للوهن الذي أصاب أنصار الدعوة في الكويت بعد أن أخذهم (شيخ الكويت) بالقسوة والعنف ، كثرت الاستغاثات بالملك – غازي – تلك الدعوات التي أخذت تناشده " لا يمثل الكويتيين تمثيلاً شرعياً غير نوابهم الأحرار ، نحن عراقيون لحماً ودماً ، نحيا ونموت للراية الهاشمية ، أيها الملك المقدس ، أيها الجيش الباسل ، صرخة من أعماق القلب فهل من قائل لبيكم ..؟ " كما خاطبته تلك الجموع " تاريخنا يؤيد ضم الكويت إلى العراق ، فليسقط الاستبداد ، أيها الملك المحترم أيها الشجاع ، صرخة من أعماق القلب ألا يوجد من يقول أنا هنا ، أين العزيمة والشهامة والتعاطف ، يا غازي ساعد أخوتك في الكويت ، ما هذا التهاون أن ظروفنا لا تقبلها حتى القرود " ،



لقد تأثر الملك غازي بتلك النداءات وكذلك بالتقارير الواردة من أرض الكويت وهي تتحدث عن الاضطهاد الذي يتعرض له أبناء الشعب العراقي هناك ، بأوامر من بريطانيا وعميلها – شيخ الكويت - ، وعلى أثر ذلك اتخذ قراراً أمر فيه حكومة

نوري السعيد بمصادرة أملاك شيخ الكويت الموجودة في البصرة ، وقد نشر ذلك القرار في جريدة الاستقلال الصادرة في ٢١/ آذار / ١٩٣٩ ، وكانت ملكية بعض بساتين النخيل في جنوب العراق تعود لشيخي – الكويت والمحمرة – وبسبب ما قدمه الشيخان المذكوران ، في بداية الحرب العالمية الأولى ، من خدمات للقوات البريطانية قرر الكولونيل – نوكس – ممثل الحكومة البريطانية وقنصلها العام في الخليج العربي وبرسي كوكس المندوب السامي في العراق ، بعد الحرب ، إعفائهما من الضرائب التي يدفعانها على تلك البساتين كمكافأة لهما ، وعندما صدر القانون الأساسي العراقي وجدت الحكومة العراقية أن ذلك الإعفاء غير قانوني ، كما اتجه الملك إلى التفكير بضرورة التدخل العسكري في الكويت ، وذلك بسوق بعض قطعات الجيش العراقي نحو الكويت لأحداث التغيير المطلوب ..

<u>خطة الملك غازي لتحرير الكويت</u>

وقد أراد الملك – غازي – أن يعتمد في خططه على عنصر المباغتة وفرض الأمر الواقع في تنفيذ فكرة تحرير الكويت من قبضة بريطانيا وشيخ الكويت ، لقد تناول الكثير من الباحثين والدارسين موضوع تحرير الكويت في فترة حكم – الملك غازي – وصدرت بعض المعلومات في كتب تناولت حياة وحكم الملك غازي ، وأغلب تلك الكتب الأكاديمية موثقة وهي تعتمد في فصولها وصفحاتها على الوثيقة التاريخية والسياسية ، وتلك الكتب تتفق على سرد أو شرح الخطط العسكرية التي وضعها – الملك غازي – لاستعادة قضاء الكويت ، ومن تلك الوثائق التي أذكرها هنا ، الوثيقة المرسلة في ٢٩/آذار – مارس / ١٩٣٩ ، من ضابط الارتباط الجوي البريطاني ومقره في البصرة ، تقول الوثيقة " أن الخطة العسكرية التي وضعها الملك غازي كانت تعتمد تفاصيلها على النحو التالي :" تقوم القطعات العسكرية العراقية بالدخول إلى منطقة الجهراء داخل الأراضي الكويتية ، وفي ذات الوقت يتحرك شباب الكويت للقيام بثورة عارمة ضد شيخ الكويت تتزامن مع لحظة بداية تحرك القوات العراقية ، بينما تشير تفاصيل أخرى وردت في وثائق مختلفة وقد رسمت الأمور العسكرية على النحو التالي " تتقدم قطعات عسكرية أخرى مساندة وتندفع في المناطق التي تقع أمام جبل سنام وتواصل بعد ذلك إدامة الزحف والتجحفل في المناطق المحررة أمام منطقة الجهراء ، ثم الاندفاع من جديد حتى استكمال تحقيق مفردات الخطة العسكرية " تمكنت الاستخبارات العسكرية البريطانية من كشف تلك الخطط في ٢٩/ ٣ /١٩٣٩ وأبلغت بها الحكومة البريطانية ، بعض المصادر التي تؤرخ لمحاولات التحرير تتحدث عن محاولتين جرتا من قبل حكومة الملك وبأوامر مباشرة منه ، ولكن مصادر أخرى تخالف هذا الرأي وتتحدث عن أربع محاولات جرت من قبل الملك غازي وحكومته لتحرير الكويت اعتباراً من ٢١ / كانون الأول / ١٩٣٩ بعد قرار الكويت حل المجلس التشريعي في الكويت إلى حادث مقتل غازي بتاريخ ٣/ نيسان / ١٩٣٩ ، محاولة التحرير الأولى كان مرسوماً لها أن تنفذ عندما كان المجلس التشريعي مجتمعاً ، وذلك بعد تطور المواجهة بين أعضاء المجلس التشريعي والشيخ ومقتل – محمد

المنيس- برصاص الوكيل السياسي البريطاني ، ثم دعوة بقية أعضاء المجلس وإخضاعهم للتفتيش وحصوله على منشور سري مع أحدهم موجهاً إلى الملك – غازي – يدعوه بالتوجه إلى تحرير شعب الكويت من سيطرة الشيخ وبريطانيا ، في تلك الوثيقة كانت هناك خطة موضوعة لدخول القوات العراقية وبداية عملية التحرير ، كان الرصيد الكبير لتحقيق تلك العملية يتمثل في حماسة الشباب الكويتي ، وتطرفه الكبير في تحقيق الوحدة بين العراق والكويت ، القاعدة الشعبية في الكويت كانت مهيأة تماماً للتفاعل مع الحدث ومبدأ التحرير ، وقد استند الملك غازي إلى الأصوات التي كانت تنادي بذلك في الكويت والعراق ، وكان التحرير وحسب الوثائق التي سأنشرها في هذه الفصول يمثل مطلباً شعبياً ملحاً ... حاول الملك تنفيذ خطته العسكرية ، وقرر عدم مفاتحة الوزارة وأن تتم عملية تحرير الكويت بأوامر مباشرة منه ، وبالفعل بلغ متصرف البصرة (علي محمود الشيخ علي) بأوامر بأن يتهيأ لضم الكويت إلى العراق ، وفي الوقت نفسه أوعز إلى رئيس أركان الجيش – الفريق حسين فوزي – بسوق الجيش لتحرير الكويت فوراً..

وثيقة رقم (٢٤)

برقية موجهة إلى وزارة الخارجية رقم (٦٢)

السير م . بيترسون – بغداد –

١٠/ آذار - مارس / ١٩٣٩

رقم ٦٦

برقيتي رقم (٦٢)

أخبرني الجنرال – نوري السعيد – بأنه يرغب بإرسال أحد أفراد عائلة النقيب في البصرة إلى الكويت ، بعد استحصال موافقة الملك ، وستكون مهمته تسليم رسالة من الجنرال – نوري السعيد – إلى الشيخ ، يعبر فيها عن الأسف للحوادث التي وقعت في الأسابيع القليلة الأخيرة ، والتي سيتم وصفها بأنها من تدبير أشخاص سيئي النية ، حاولوا الاستفادة وانتهاز فرصة غياب الجنرال – نوري السعيد – وسيتم الاقتراح بأن يكون جواب الشيخ موجهاً في رسالة إلى الملك ، وستتم بعد ذلك توجيه الدعوة إلى شيخ الكويت لزيارة العراق ، ومنحه وساماً من قبل صاحب الجلالة الملك ، وأخبرت الجنرال – نوري السعيد – بأنني سأتشاور معكم حول الموضوع ، وأنني أميل نحو الموافقة على المقترحات الواردة في أولاً وثانياً ، وتأجيل المقترح الثالث إلى موعد غير محدد ...

ملاحظة مهمة

" كانت فكرة الملك ونوري السعيد احتواء الخلاف ، وتطمين شيخ الكويت بوجود الحل بيد الحكومة العراقية وليس العكس ، وفي الفقرة التالية من البرقية السرية البريطانية الدليل الواضح على التآمر الذي تبيته بريطانيا مع شيخ الكويت ، تقول البرقية رداً على الاقتراح الذي تقدم به – نوري السعيد - ،البرقية السرية المرقمة

١٦٩ في ٢٧/٣/ ١٩٣٩ أبلغ المقيم السياسي في بوشهر سكرتارية شؤون الهند في وزارة الخارجية البريطانية في لندن بشأن فكرة إرسال الحكومة العراقية مبعوثاً لها من أسرة النقيب في البصرة إلى شيخ الكويت ، " أن وصول هذا المبعوث إلى الكويت في مهمة رسمية سيثير تظاهرات مؤيدة للعراق ، وهذه ستكون سابقة غير مرغوب فيها ولذلك فأنني أؤيد بقوة عدم القبول بمقترح العراق بشأن إرسال مبعوث " كما اعتقد أن نهج العراق موحى به بتأثير من النفوذ الألماني " ..

برقية أخرى مهمة موجهة إلى / وزارة الخارجية البريطانية
- مكررة إلى المقيم السياسي في بوشهر برقم – ١٥ –
- إلى جدة برقم – ١٣ –
نص البرقية
بتاريخ ١٥/ آذار / ١٩٣٩ أجتمع السفير البريطاني في بغداد بالملك غازي مرة أخرى وبحضور رئيس الوزراء العراقي – نوري السعيد – وفيما يلي النص الكامل للمضمون الذي نقله السفير البريطاني لحكومته ، حول الملك غازي وعن قضية توقف توجيه البث الإذاعي ضد شيخ الكويت
الوثيقة نفسها
السير موريس بيترسون – بغداد
١٥/ آذار – مارس /١٩٣٩
الرقم –٧٨
إشارة إلى برقيتي برقم – ٧٠
استقبلني الملك هذا الصباح بحضور الجنرال – نوري السعيد - ، بدأ صاحب الجلالة حديثه قائلاً ، بأنه بناءً على استشارة رئيس وزرائه ، فأنه قام باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف أي بث من محطته الإذاعية الخاصة ، التي قد تسيء للآخرين أو تعتبر أداة للدعاية ، وفي الوقت نفسه بادر صاحب الجلالة بالقول بأنه سيبتعد عن موضوع التعامل مع البرقيات والرسائل الموجهة إليه شخصياً ، وذكرت موضوع غلق محطة إذاعة بغداد الرسمية مؤخراً ، وبأن الانطباع الحالي هو رغبة الملك في احتكار تشغيل محطته الإذاعية فقط ، ويبدو ذلك أمراً غير موفق ويجب إصلاحه ، فأكد لي كلاهما ، الملك ونوري السعيد ، بأن إغلاق محطة الإذاعة الحكومية كان بسبب إجراء التصليحات الفنية ، وبأنه سيتم إعادة افتتاحها يوم السبت .

ملاحظة رقم ٢
لمناسبة ٢/ آب - يوم التحرير العظيم – أنشر ثلاث وثائق عراقية معاصرة مهمة :
١ - مقطع من بيان تحرير الكويت كما كتبه الرئيس – صدام حسين – " أيها الشعب العراقي العظيم ... يا درة تاج العرب ، ورمز عزتهم واقتدارهم ، وعقال

رؤوسهم ، أيها الناس حيثما كان العدل والأنصاف ديدنكم ، لقد خسف الله الأرض بقارون الكويت وأعوانه "
يوم عودة الكويت إلى العراق – الوطن الأم – لم تكن وليدة يوم ١٩٩٠/٨/٢ – بل هي وليدة التاريخ العراقي المعاصر ، كل تفاصيل ذلك التاريخ المرتبط بقضية تحرير الكويت من العملاء ومن الوجود البريطاني الاستعماري ، قرن من الزمان هو نضال القيادات الوطنية العراقية وصبرها ومثابرتها لتحقيق حلم الوحدة بين الأرض الواحدة ، مخاض عسير ثم تكللت الولادة وهي تمتلك العمق الوطني والستراتيجي و تبدأ من تفاصيل المحاولة الأولى لتحرير الكويت والتي قادها العراقي– رجب النقيب – من أبناء البصرة في العام ١٩٠١ ، عندما اتجه بباخرته وقواته لتطويق الكويت ، ووجه إنذاراً إلى مبارك الصباح وخيرّه بين أمرين ، أما الانصياع للوحدة ، وأما الرحيل عن أرض العراق ، لكن علوج بريطانيا أنقذوه من محاولة رجب النقيب وفكوا عنه الحصار ، وجاءت بعد ذلك محاولة العراقي البصري – يوسف بن إبراهيم – الذي حشد شباب البصرة والعمارة من حوله واستخدم الزوارق والسفن المصنعة محلياً وأنطلق من شط العرب وكاد أن يخلص الكويت وأهلها من سيطرة بريطانيا وظلم الشيخ العميل ، لكن قوات بريطانيا أفشلت تلك المحاولة ، لقد قاتل رجال البطل الأسطورة –يوسف بن إبراهيم –قتالاً ضاريا دفاعاً عن عروبة الكويت وانتسابها للوطن ، ثم جاءت جهود فيصل الأول وغازي ونوري السعيد وفيصل الثاني وعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وصولاً إلى يوم ١٩٩٠/٨/٢ ، في كل تلك الأزمنة وعلى مدار تلك الأيام المتداخلة ، كان أبناء العراق يرددون بقوة " الكويت جزء لا يتجزأ عن العراق " وستكشف الوثائق التي ستنشر لاحقاً في فصول هذا الكتاب ، أن جميع قادة العراق لم يعترفوا إطلاقاً بحدود تفصل البصرة عن الكويت ، وستبقى هذه الحقيقة قائمة حتى تتحرر الكويت مرة ثانية وتعود إلى أحضان الوطن الأم بإيمان رجال العراق الأحرار الأبطال قاهرو المستحيل ...

٣- **الوثيقة الثانية :**
قال الزعيم عبد الكريم قاسم :
"ستستيقضون يوماً وترون أن الكويت قد تحررت ، كما استيقضتم ذات صباح ووجدتم ثورة العراق قد قامت "

٤- **الوثيقة الثالثة :** قال السيد عزة إبراهيم – نائب رئيس مجلس قيادة الثورة – للسفير السويدي في بغداد – هنريك أمنيوس – خلال الأزمة التي سبقت تحرير الكويت " أن العراق ليس على استعداد لأن يموت بالخنق الاقتصادي في صمت ، وأن العراق على استعداد لأن يضحي بستة عشر مليوناً من أبنائه في سبيل أن يعيش المليون الباقي في عز وكرامة "

استند الملك غازي إلى الأصوات التي كانت تنادي بذلك في الكويت والعراق ، وكان التحرير وحسب الوثائق التي سأنشرها في هذه الفصول يمثل مطلباً شعبياً ملحاً ، حاول الملك تنفيذ خطته العسكرية ، وقرر عدم مفاتحة الوزارة وأن تتم عملية تحرير الكويت بأوامر مباشرة منه ، وبالفعل بلغ متصرف البصرة (علي محمود الشيخ علي) بأوامر بأن يتهيأ لضم الكويت إلى العراق ، وفي الوقت نفسه أوعز إلى رئيس أركان الجيش – الفريق حسين فوزي – بسوق الجيش لتحرير الكويت فوراً ..

وثيقة رقم (٢٤)
برقية موجهة إلى وزارة الخارجية رقم (٦٢)
السير م . بيترسون – بغداد –
١٠/ آذار - مارس / ١٩٣٩
رقم ٦٦
برقيتي رقم (٦٢)
أخبرني الجنرال – نوري السعيد – بأنه يرغب بإرسال أحد أفراد عائلة النقيب في البصرة إلى الكويت ، بعد استحصال موافقة الملك ، وستكون مهمته تسليم رسالة من الجنرال – نوري السعيد – إلى الشيخ ، يعبر فيها عن الأسف للحوادث التي وقعت في الأسابيع القليلة الأخيرة ، والتي سيتم وصفها بأنها من تدبير أشخاص سيئي النية ، حاولوا الاستفادة وانتهاز فرصة غياب الجنرال – نوري السعيد – وسيتم الاقتراح بأن يكون جواب الشيخ موجهاً في رسالة إلى الملك ، وستتم بعد ذلك توجيه الدعوة إلى شيخ الكويت لزيارة العراق ، ومنحه وساماً من قبل صاحب الجلالة الملك ، وأخبرت الجنرال – نوري السعيد – بأنني سأتشاور معكم حول الموضوع ، وأنني أميل نحو الموافقة على المقترحات الواردة في أولاً وثانياً ، وتأجيل المقترح الثالث إلى موعد غير محدد ...

ملاحظة مهمة

" كانت فكرة الملك ونوري السعيد احتواء الخلاف ، وتطمين شيخ الكويت بوجود الحل بيد الحكومة العراقية وليس العكس ، وفي الفقرة التالية من البرقية السرية البريطانية الدليل الواضح على التآمر الذي تبيته بريطانيا مع عميلها شيخ الكويت ، تقول البرقية رداً على الاقتراح الذي تقدم به – نوري السعيد - ،البرقية السرية المرقمة ١٦٩ في ٣/٢٧/ ١٩٣٩ أبلغ المقيم السياسي في بوشهر سكرتارية شؤون الهند في وزارة الخارجية البريطانية في لندن بشأن فكرة إرسال الحكومة العراقية مبعوثاً لها من أسرة النقيب في البصرة إلى شيخ الكويت ، " أن وصول هذا المبعوث إلى الكويت في مهمة رسمية سيثير تظاهرات مؤيدة للعراق ، وهذه

ستكون سابقة غير مرغوب فيها ولذلك فأنني أؤيد بقوة عدم القبول بمقترح العراق بشأن إرسال مبعوث " كما اعتقد أن نهج العراق موحى به بتأثير من النفوذ الألماني " ..

برقية أخرى مهمة موجهة إلى / وزارة الخارجية البريطانية
- مكررة إلى المقيم السياسي في بوشهر برقم – ١٥ –
- إلى جدة برقم – ١٣ –

نص البرقية
بتاريخ ١٥/ آذار / ١٩٣٩ أجتمع السفير البريطاني في بغداد بالملك غازي مرة أخرى وبحضور رئيس الوزراء العراقي – نوري السعيد – وفيما يلي النص الكامل للمضمون الذي نقله السفير البريطاني لحكومته ، حول الملك غازي وعن قضية توقف توجيه البث الإذاعي ضد شيخ الكويت
الوثيقة نفسها
السير موريس بيترسون – بغداد
١٥/ آذار – مارس /١٩٣٩
الرقم –٧٨
إشارة إلى برقيتي برقم – ٧٠
استقبلني الملك هذا الصباح بحضور الجنرال – نوري السعيد - ، بدأ صاحب الجلالة حديثه قائلاً ، بأنه بناءً على استشارة رئيس وزرائه ، فأنه قام باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف أي بث من محطته الإذاعية الخاصة ، التي قد تسيء للآخرين أو تعتبر أداة للدعاية ، وفي الوقت نفسه بادر صاحب الجلالة بالقول بأنه سيبتعد عن موضوع التعامل مع البرقيات والرسائل الموجهة إليه شخصياً ، وذكرت موضوع غلق محطة إذاعة بغداد الرسمية مؤخراً ، وبأن الانطباع الحالي هو رغبة الملك في احتكار تشغيل محطته الإذاعية فقط ، ويبدو ذلك أمراً غير موفق ويجب إصلاحه ، فأكد لي كلاهما ، الملك ونوري السعيد ، بأن إغلاق محطة الإذاعة الحكومية كان بسبب إجراء التصليحات الفنية ، وبأنه سيتم إعادة افتتاحها يوم السبت .

وثيقة رقم (٢٥)
" لا توجد حدود تفصل بين البصرة والكويت ، كلاهما امتداد للأرض العراقية الواحدة ، وفي هذه الوثيقة والوثائق التي تنشر فيما بعد سنرى كيف عملت بريطانيا على اقتطاع أرض الكويت العراقية ، وكيف صنعت حدوداً وهمية لها ، من خلال قصص وادعاءات لفقها شيخ الكويت بترتيب مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي "

نـص البـرقية التـي بعـث بهـا المقـدم السـير – بيرسـي كـوكس – المقـيم السياسـي البريطاني .
تاريخ البرقية : ٢٦/آذار – مارس /١٩١٣
الموضوع (تفاصيل حدود إمارة الكويت)
ملحق رقم (١)
برقية شفرة
مقر – بوشهر – ٢٦/آذار – مارس / ١٩١٣
من المقدم السير برسي كوكس
إلى / حكومة الهند .
أبلغني – شيخ الكويت – في رسالته المؤرخة في ١١/ آذار –مارس ، بأن السلطات العثمانـية طلـبت مـن ممـثل شـيخ الكويـت فـي البصـرة بـأن يحصـل من الشيخ بشكل سري ، على مذكرة يذكر فيها تفاصيل حدوده للأراضي التي يدعي ملكيتها ، ويقول الشـيخ أنـه رد الجـواب ، وذلـك بإعطـاء ممـثله مذكـرة ، لـيطلع علـيها مسـؤولو السلطات العثمانية بشكل غير رسمي استجابة لرغبتهم ، وأرسل لي نسخة عن ذلك الجواب ، وفيما يلي الحدود التي تعود إليه وهي :
" يدعي - شيخ الكويت - بأن جبيل البحري على الساحل تشكل حدوده الجنوبية ، وأن الخـط الممـتد مـن تلك الـنقطة وعلـى طول الساحل إلى الشمال وحتى خور عبد الله ، وبضـمنه جـزر فـيلكا وبوبـيان وورـبـة ومـياهها تعـود إلـيه أيضـاً ، وتتضـمن حدوده الشمالية أم قصر وصفوان ، ومن صفوان تتجه الحدود غرباً نحو الباطن ، ثـم تسـتمر باتجـاه الـباطن لتتضـمن الحفـر ، ومـن ثـم إلـى أقصـى الجـنوب فـي وسط الجـنوب عند الحـبة الـواقعة جنوب منيصير الكورت ، ومن هناك يمر خط الحدود جنوب انطاعة ، ومن ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي إلى ساحل جبيل البحري .

ملاحظة ١

تلك هي حدود الكويت كما حددها عميل بريطانيا ، وكما تبدو في الوثيقة البريطانية التي تقول " يدعي شيخ الكويت " تلك الحدود هي الأكذوبة التي أطلقها ذلك الشيخ المـتخلف وصـدقتها بـريطانيا وعملـت علـى تجسيدها في ظل غياب الموقف الوطني العراقـي ، فـي ظـل السيطرة العثمـانـية – البـريطانية ، ولـعل أغرب إدعـاء ورد فـي تحديد تلك الحدود قوله " أن جزر فيلكا وبوبيان ووربة ومياهها تعود إليه أيضاً !! " بريطانيا هي السبب في كل الأذى الذي تعرض لـه العراق وشعبه ..

الوثيقة رقم :F٠٣٧١/٢١٣٢
آذار –مارس /١٩١٤
" نـص محضـر وزارة الخارجية البريطانية ، والـذي يتضمن اقتطاع الكويت عن العراق وفق وضع الحدود الوهمية التي رسمتها بريطانيا بالاتفاق مع شيخ الكويت العمـيل ، تخطـيط حـدود الكويـت مـن كـل الجهـات مـع البصرة ونجد ، ومع الاحساء والقطـيف التابعـتان إداريـاً لـلـنجف ضـمن سـنجق المنـتفك ، واللـتان كانـتا تابعـتان

لـلإدارة العثمانـية مـنذ العـام ١٨٧٠ ،إذ تضـمنت الاتفاقـية البـريطانية – التـركية والموقعة فـي ٢٩/تمـوز- يوليو / ١٩١٣ في لندن عشر بنود ، وقعها عن بريطانيا وزيـر خارجيـتها – السير إدوارد غـري ، وعـن تـركيا – إسـماعيل حقـي – الصـدر الأعظم – رئيس الوزراء ، إلا أنها تبقى غير ذات أهمية بسبب عدم التصديق عليها أبـداً ، مـن قبل المـراجع القيادية العليا فـي الدولـتين ، وذلـك بسـبب انـدلاع الحـرب العالمية الأولى "

تفاصيل محضر المحضر :

عندما كـان موضوع حدود الكويت قيد الدراسـة فـي عـام ١٩١١ ، فقد تقرر بعد التشـاور مـع حكومـة الهـند – الـتابعة للحكومـة البـريطانية – القـبول بالحـدود التـي أوردهـا – لوريمـر – فـي مجلداتـه حـول الخلـيج (الفارسـي) عـن إمـارة الكويت ، وخصوصـاً فـي المجلـد الثانـي – الصفحة رقـم ١٠٦١ ، واستناداً إلى ذلك المجلد ، فإن مشيخة الكويت محصورة بين جبل سنام والحفر بالقرب من الباطن ، بينما نجد جنوب الحفر ، أن خـط الحـدود يفصـل سـمان عن دهانـة ، حيث يقطـع ذلـك الخـط الطريق الممـتد مـن وبـرة إلى الرياض ، ويبلغ طول خط الحدود الممتد من الشمال والشـمال الغربـي ، إلـى الجنوب الغربي حوالي ١٩٠ ميلاً ، وبجبهة عريضة قدرها ١٦٠ مـيلاً ، تمـتد مـن الشـرق والشـمال الشـرقي ، إلى الجنوب والجنوب الشرقي ، والجدير بالملاحظـة ، أن الحدود الواردة في المجلد متغيرة وغير محددة بالضبط ، وتطابـق وتمـاثل حـدود ومسـاحة المـناطق الـتي تسكنها القبائل الـتي تـدين بـولائـها لشيخ الكويت ، أما بالنسبة إلى الجزر ، فقد اعترف – المجلد - للشيخ ملكية جزر وربـة وبوبيان وفيلكه ومسكان وعوهة وكبر وقـاروة وأم المـرادم ، وبنـاءً على طلـب وزارة الخارجـية ، قامـت وزارة الهـند – فـي لندن – بتزويدها بمذكرة تتناول موضوع مفاوضات سكة حديد بغداد والخليج (الفارسي) وأرفقتها بخارطة أشرت عليها حـدود الكويت ، وقد أرسلت هذه المذكرة إلى السفير التركي في ١٨تموز – يوليو /١٩١٢ .

وكانت مذكرة وزارة الهند بشكل ملاحظات تتضمن التفاصيل والمواصفات اللازمة ، التي أرفقت مع الخارطة التي تم تأشير حدود الكويت عليها ، والتي تمتد كما يلي : " تعتبـر حكـومة صـاحب الجلالـة بأن الحدود في الشمال ، هي الخط المار من خور الزبيـر ، والـذي يمـر مباشـرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام ، ومن ثم إلـى الـباطن ، وفـي الجـنوب تمـتد الحـدود إلـى الغـرب مـن جبل منيفة ، الواقع على السـاحل ، إلـى تـل النعيـرية ، الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من ردايف ، وفي الغرب فإن المشيخة محصورة بين جبل سنام وحفر الباطن ، ، وإلى جنوب الحفر ، فـإن خـط الحـدود ، هـو الخـط الذي يفصل سمان عن دهانة في الجنوب ، في النقطة التـي يقطـع فيها خط الحـدود المذكور طريق وبـرة – الـرياض ، وتضـم الممتلكات البحـرية للكـويت جـزر بوبـيان ووربــة وفـيلكا مــع مـنافذها الخارجـية الشـمالية والجنوبية لجزر مسكان وعوهة والـواقعة في مدخل خليج الكويت ، وكذلك جزر كبـر وقـاروة وأم المـرادم ، وقـد أوصـى السـير – بيرسي كوكس – بإجراء تعديلات طفيفة علـى خط حدود لوريمـر ، استـناداً إلـى المعلومـات الواردة في تقرير النقيب

شكسبير – الوكيل السياسي البريطاني في الخليج (١٩٠٩ – ١٩١٥) حول رحلته داخل الكويت ، إذ ادخل النقيب شكسبير - انطاعة وجزيرة العماير – الواقعة في خليج المسالمية والسفاح والحفر والرتق – ضمن حدود أراضي الكويت ، واستناداً إلى توصية السير كوكس بإجراء هذه التعديلات ، فإن الحدود على الساحل تبدأ من جبل منيفة ، وتستمر نحو الجنوب الغربي لتتضمن منطقة انطاعة ، ثم بامتداد خط الحدود المذكور في تقرير النقيب شكسبير المار في السفاح والحفر والباطن ، وفي تقريره المؤرخ في آذار / مارس ١٩١٣ والموجّه إلى السلطات العثمانية ، تضمن تفاصيل حدود وأراضي الشيخ كما صرح الشيخ نفسه ، بأنها تبدأ من جبيل البحري في الجنوب على الساحل ، وتمتد شمالاً وإلى الشمال الشرقي حتى خور عبد الله داخلة ضمن حدود أراضيه وبضمنها جزر فيلكا وبوبيان وورية ومياهها أيضاً ، وفي الشمال فقد أدخل الشيخ أم قصر وصفوان ضمن حدود أراضيه ، واستناداً إلى الشيخ ، فإن الحدود تمتد من صفوان غرباً إلى الباطن ، ثم تسير مع الباطن حتى الحفر داخل ، ثم تمتد الحدود إلى أقصى الجنوب في الوسط عند الحبة الواقعة جنوب منيصير الكورت ، ومن هناك يستمر خط الحدود نحو الجنوب ماراً جنوب انطاعة ، ومن ثم نحو الاتجاه الجنوبي – الشرقي وإلى ساحل جبيل البحري (وكان قد تقرر قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية ، بأنه لا يمكن إدخال ادعاءات الشيخ بأم قصر وخليج المسالمية ضمن أراضيه ، كما تقرر أيضاً إبقاء صفوان خارج حدود أراضي الكويت ، ألا أن السير – كوكس – كان يعتقد أن ادعاءات الشيخ بصفوان أقوى مما كان يعتقد ، ولا جدال في قوة النفوذ الذي يتمتع به الشيخ في تلك المنطقة ، وصولاً إلى جدران القلعة في صفوان ، واقترح اللورد – كرو – وزير حكومة الهند – في أوائل عام ١٩١٣ ، بأنه إذا ما سنحت الفرصة ، فإنه يتوجب تغيير خط الحدود الجنوبي ليتضمن إدخال – انطاعة – ضمن أراضي الكويت ، لذا وبناءً على التوصيات التي أصدرها ، فقد تم إعداد مذكرة صريحة تتضمن إمكانية التفاهم والمساومة حول حدود الكويت ، وكانت الحدود قد تم ترسيمها في هذه المذكرة ، كما يلي : " يمتد خط الحدود من مدخل خور الزبير على الساحل بالاتجاه الشمالي – الغربي صعوداً ومارا عبر جدران القلعة في صفوان وإلى جبل سنام والرتق ومن النقطة الأخيرة يمتد خط الحدود بالاتجاه الجنوبي الغربي على طول الباطن وإلى آبار الحفر داخل ، ومن هناك يتجه الخط نحو الاتجاه الجنوبي الشرقي بين منطقتي سمان والدهانة ، حتى يصل الطريق الممتد من وبرة إلى الرياض ، ومن هناك يتجه الخط نحو الشمال الشرقي إلى النعيرية ، وحتى الزاوية الشمالية الغربية للردايف ، ومن هناك إلى الساحل عند جبل منيفة ، وفي اتفاقية ٢٩/تموز- يوليو ١٩١٣ ، نجد أن خط الحدود يمتد من مدخل خور الزبير وإلى الشمال الغربي ماراً مباشرة من جنوب أم قصر ، وصفوان وجبل سنام ثم بامتداد الباطن وباتجاه الجنوب الغربي ، إلى الحفر ، ومن هناك يمتد خط الحدود بالاتجاه الجنوبي – الشرقي ليدخل ضمن أراضي الكويت آبار السفاح والكرعة ووبرة وانطاعة ، ومن ثم يتجه نحو الشمال الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة ، وأن الانحراف عن الخط الحدودي الممتد من الحفر إلى ما وراء وبرة

، والذي ورد في مجلد لوريمر ، كان بمثابة تنازل لمصلحة تركيا ، بينما الانحراف في خط الحدود الذي تضمن انطاعة في أراضي الكويت ، جاء ضمن صلاحية النقيب شكسبير والرائد نوكس الوكلاء السياسيون في الكويت ، وبموافقة السير بيرسي كوكس أيضاً ، وكان قد تقرر أيضا بأنه من المرغوب فيه ، إدخال جزيرة مكطة ضمن قائمة الجزر التي تعود ملكيتها إلى الكويت ، والتي أشير إليها في الاتفاقية ، على الرغم من عدم وجود قناة بينها وبين أراضي الكويت كما ورد في المجلد .

وزارة الخارجية

٢٠/ آذار –مارس /١٩١٤

ملاحظة رقم ٢

هذه المذكرة مليئة بالعيوب ومطبوخة بالكذب وتتضمن تناقض بريطاني واضح ، وكذلك تغمز من قناة إلى أقوال شيخ الكويت بخصوص المناطق العائدة له ، وتلمح إلى أنها ربما تكون مجرد ادعاءات غير دقيقة ، لقد تركت بريطانيا الباب مفتوحاً لتفسير تلك الأقوال عندما يشتد الزيم ، كما وضعت مجمل ملكية تلك الأرض في ذمة أقوال شيخ الكويت وبرسي كوكس ودليل لوليمر ، وصفت شيخ الكويت بالمدعي بالملكية وهو يملك سنداً شخصياً حرره بنفسه وبموافقة كوكس ، أشارت الوثيقة إلى أن كوكس قد اجتهد حسب المعلومات والتفاصيل الواردة في كتابه و أشارت إلى الصفحة رقم ١٠٦١ – المجلد الثاني ، وإذا كانت وزارة الخارجية تعتمد على ما جاء في كتاب لوليمر ، الذي ذكر في الصفحة رقم ١٥٠٤ من النسخة المترجمة إلى العربية ، حيث ثبت رواية مهمة عن أصل آل الصباح الذين جاءوا من منطقة الهدارة من أرض نجد – التي تسمى سابقاً – أرض يهود خيبر ، كما ورد في كتاب صدر في مصر في العام ١٩٣٢ وهو يحمل عنوان – حياة الشرق - لمؤلفه – محمد لطفي جمعة المحامي – عضو المجمع العربي – " يقول الكاتب : وعائلة الصباح التي تحكم الكويت أصلها من يهود خيبر الذين تحولوا تحت ضغط الإسلام إلى عرب يظهرون التعاطي بالديانة الإسلامية " أعود إلى كتاب لوريمر الذي قال في الصفحة المذكورة أعلاه " أثبت هنا رواية يرددها آل الصباح حكام إمارة الكويت ، حيث يقولون أن أجدادهم قد جاءوا إلى هذا المكان بعد أن طردهم الأتراك من أم قصر ، التي تقع على خور الزبير ، وهو مكان قديم كانوا يتخذونه لقطع الطريق على القوافل المتجهة إلى البصرة أو القادمة منها " هم إذن مجموعة من اللصوص ، الغرباء عن أرض الكويت ، حسب هذه الحقيقة وحقائق أخرى ، هم لا يملكون الأراضي التي أدعى شيخ الكويت بعائديتها له ، ورغم هذا التناقض في توثيق بريطانيا ، ألا أنها أقرت تلك الأكاذيب على أنها حقائق قاطعة ، الشيخ عميل بريطانيا وحكومة صاحب الجلالة كلاهما يكذبان ، لا توجد ملكية لشيخ الكويت أو آل الصباح الذين تواصلت إليهم ركائز المسئولية في الأرض الممتدة من تخوم البصرة حتى المنطقة الشرقية داخل أرض نجد وما تبعها من مناطق مجاورة ، كما لا توجد حدود مثل ما فعلت بريطانيا ووكلائها ، وكل ذلك الهراء يجب أن يتوارى ،

الكويت أرض عراقية تابعة للبصرة ، هذا المضمون ورد في جميع المذكرات والرسائل التي أصدرتها الحكومات العراقية المتعاقبة ، والتي لم تعترف قط بما يسمى بحدود إمارة الكويت ..

وثيقة رقم (٢٦)

الخطط البريطانية لإزاحة القوات العراقية من الكويت في حال قيامها بتحريرها..

" فيما يلي أنشر نص الوثيقة المهمة جداً والتي أعدتها وزارة الدفاع البريطانية والصادرة عن مدراء التخطيط العسكري ، والمذكرة تتضمن تفاصيل الخطة العسكرية الموضوعة لطرد القوات العسكرية العراقية في حال قيامها بتحرير الكويت ، وضعت هذه المذكرة بعد مطالبة العراق بحقوقه في أرض الكويت وذلك في العام ١٩٦٠ إبان حكم رئيس الوزراء – عبد الكريم قاسم – وهي موثقة بتاريخ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ .

رقم الوثيقة DEFE٦/٦٨

سري للغاية

لجنة رؤساء الأركان

هيئة التخطيط المشتركة

جي . بي . (٦٠)

مذكرة (٤٢) معدلة

١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠

م / مذكرة من قبل مدراء التخطيط

خطط العمليات لإزاحة القوات العراقية من الكويت

١- في اجتماعكم المؤرخ في ١٢/تموز- يوليو / ١٩٦٠ ، أصدرتم التعليمات إلينا لإعادة النظر في إمكان وضع خطة لإزاحة القوات العراقية من الكويت ، يمكن تطبيقها عملياً .

٢- تظهر دراستنا التمهيدية وتفحصنا للموضوع والتي وصلت إلى مرحلة أولية ، بأنه من الضروري القيام بهجوم بمستوى جحفل لواء لاستعادة الكويت من العراقيين ، وأن تقوم القوة الجوية بإسناد هذا الهجوم ضد الأهداف العراقية داخل الكويت والعراق : وما لم يتم استلام إنذار مبكر وطويل عن النوايا العراقية ، فإن الاستعدادات للقيام بمثل هذا الهجوم ستستغرق من ١٦ إلى ٢٥ يوماً ، إذ يعتمد ذلك على حال الطقس في البحر العربي ، وانتشار حاملة مجموعة المهمات شرق السويس ، وكذلك حاملة الكوماندوس ، وفي أحسن الأحوال ، وفي حال إعادة انتشار القوات ، وهي في حال استعداد قتالي عالٍ ، فإن الهجوم يتطلب الاستعداد لفترة ثمانية أيام ، إذ لا يمكن إدامة حال الاستعداد القتالية العالية هذه إلا لفترة قصيرة ، كما أن هذه التوقيتات تعتمد على دراسة بعض المعضلات الإدارية والتموينية ،

والتي تبدو أنها تبشر بخير ، وأن الاستعدادات اللوجستية ستكون ضرورية على أي حال ، إذ أنها ستكلف مادياً .

٣- وفي ضوء ما تقدم ، فإننا مترددون في وضع هذه الدراسات بشكلها النهائي ، والتي ستكون ضرورية قبل وضع أي خطط مفصلة ، ما لم يعتقد بأن مثل هذه الخطة مطلوبة تماماً ، وبهذا الصدد ، فإن وزارة الخارجية تشعر بأنه في ظروف معينة ، فإن الاعتراض سياسياً على خطة استعادة الكويت من العراقيين ، سيكون أقل من الاعتراض على محاولة منع تدخل العراقيين ، حتى لو تأخر الأمر في حال الهجوم .

التوصية النهائية :

٤- وبعد أخذ ذلك بعين الاعتبار فأننا نوصي بأنه يتوجب على رؤساء الأركان السعي للحصول على التوجيه الوزاري ، فيما إذا كنا سنواصل تطوير هذه الخطة .

توقيع

أف . أي . روسير

جي . أف . دي . بوش

دي . أيل . باول . جونز

بي . تي . فيلبوت

وزارة الدفاع

أس . دبليو ١

خطط تحرير الكويت من قبل الملك - غازي - وضعت الحكومة العراقية في وضع صعب ، لكونها لم تكن مستعدة لتنفيذ مثل تلك الخطط ، التي اعتبرها بعضهم بمثابة مغامرة كبيرة قد تعرض كيان العراق المستقل حديثاً للخطر ، فهي تهدف إلى الاصطدام مع القوة الكبيرة في المنطقة وتهدد مصالح بريطانيا الموجودة في الكويت بشكل مباشر ، ولهذا حاول بعضهم أن يتدخل ويقنع الملك – غازي – بالعدول عن هذه القضية في الوقت الحاضر لأنها تعتبر تحرشاً واضحا بالإنكليز واستهداف مصالحهم البترولية في منطقة الخليج العربي ، ويلاحظ في الوثائق الخاصة بتلك المرحلة ، أن الإنكليز كانوا قد قرروا منذ ١٩٣٦ الآتي " إذا بلغ بحكومة العراق الغباء وأقدمت على تنفيذ ما تدعوا إليه الصحف لضم الكويت إلى العراق فمما لا شك فيه أنه لا يمكن تجنب العمل الحربي وستدخل الحكومة البريطانية بقوة وبأسرع ما تستطيع " وتذكر الوثائق العراقية عن تلك الفترة ، أن – ناجي شوكت – وزير الداخلية في وزارة – نوري السعيد – الثالثة ، والذي كان يتولى منصب رئيس الوزراء وكالة بسبب غياب نوري السعيد في رحلة عمل في لندن من الفترة ١٤/كانون الثاني /١٩٣٩ إلى الفترة ٢٨/ شباط /١٩٣٩ ، كان قد اعتذر عندما علم أن الملك – غازي – قد أتصل برئيس أركان الجيش وأمره أن يحتل الكويت ، أعتذر - شوكت - بوضوح عن عدم قدرته تأييد تلك الخطوة ، كما حذر الملك من مغبة تحرك كل من – بريطانيا والسعودية وإيران - ، الأمر الذي

أجل تنفيذ الفكرة ، كما عمل أصدقاء الملك – غازي – من الضباط الشباب على عدم تشجيعه على القيام بتلك المجازفة وحذروه جميعاً من العواقب المترتبة عليها ، كما يرد ذلك بوضوح في المقابلة التي نشرتها الصحافة العراقية مع " موسى علي الطيار " أحد الأصدقاء المقربين من الملك – غازي - ، كما قام بعض مرافقي الملك بمحاولة إعاقة تنفيذ تلك الخطة حرصاً منهم على مصلحة الملك ، فيذكر - سامي عبد القادر – في مقابلة نشرتها له الصحافة العراقية ، أنه حين أراد الملك الاتصال برئيس أركان الجيش ومتصرف لواء البصرة لذلك الغرض ، حاول بكل جهده أن يحول دون ذلك الاتصال ، فتارة يخبر الملك بأن المتصرف في إجازة ، وتارة يخبره بأن رئيس أركان الجيش غير موجود ، كما طلب – أي المرافق – إلى بدالة التلفونات أن يكون جوابها على نداءاته بأن الخط معطل أو أنه لا يوجد رد على النداء ، ولكن نرى من وجهة نظر أخرى أن بعض الساسة العراقيين كانوا في اندفاع أكثر من الملك لتحرير الكويت ، وفي مقدمتهم – رشيد عالي الكيلاني – المسؤول الأول في رئاسة الديوان الملكي في ١٩/كانون الثاني /١٩٣٩ ، وقد لعب دوراً كبيراً في تشجيع الملك بتنفيذ فكرته وكانت له اتصالاته الواسعة مع رجالات الكويت وشبابها ، وقد عقد في داره الكثير من الاجتماعات للتداول في موضوع تحرير الكويت وشؤونها ، كما ورد ذلك في المذكرة البريطانية المرقمة F. O.٣٧١/ ٢٣١٨٠. Peterson to F . O٥/ March/١٩٣٩ ، ولقد كان وجود – الكيلاني – في رئاسة الديوان موضع تفاؤل للعناصر القومية التي أخذت ترى بأن _ وجوده في الديوان قد مكن الروح القومية في التغلب ، وزال عنها الاضطهاد والضغط الخفي " كما كانت تلك القوى ترى ،" أن الكيلاني يمثل خير صلة بين جلالة الملك – غازي – ورعاياه المخلصين ، فصار البلاط الملكي مهوى الأفئدة ومثار الإعجاب وتجلت للناس وبوضوح خصائص الملك القومية وعنايته الممتازة بشؤون العراق والعرب على اختلاف أقطارها /" كما ترى ذلك جريدة – الاستقلال – في عددها الصادر في ١/ آذار /١٩٣٩ ، بينما كان موقف – نوري السعيد – الاندفاع مع رغبة الملك – غازي – بحذر وتحسب ..

وثيقة رقم (٢٧)
نص رسالة الدعوة للاجتماع مع وفد القيادة العراقية الموجهة من الملك فهد إلى أمير الكويت .

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
برقية رقم ٣٥٣
التاريخ ٧/ ١ / ١٤١١هجرية
صاحب السمو الأخ العزيز الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت – حفظه الله

فأنني أود أن أشير إلى الاتصالات الأخوية التي جرت مع سموكم وفخامة الأخ الرئيس – صدام حسين – رئيس الجمهورية العراقية ، وما تم التفاهم عليه بأن يجتمع سمو الأخ الشيخ سعد العبد الله الصباح ، ودولة الأخ عزة إبراهيم في بلدكم الثاني المملكة العربية السعودية ، وإنه لمن دواعي سروري أن نرحب بسموّ الشيخ – سعد العبد الله – في مدينة جدة يوم الثلاثاء التاسع من شهر محرم ١٤١١ هجرية الموافق الحادي والثلاثين من شهر يوليو / تموز ١٩٩٠ وفقاً لما تم التفاهم عليه ، وفي الوقت الذي أتطلع فيه لهذا الاجتماع الأخوي فأنني أثق كل الثقة بأن حكمة سموكم وثاقب بصيرتكم ستحقق بمشيئة الله ما نتطلع إليه (أشقاء لكم في البلاد العربية) من تذليل كل الصعاب وتجاوز كل الصعاب وتجاوز كل العقبات ، وتأكيد الصحبة والوئام بين البلدين الشقيقين .
وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن صادق مودتي وتقديري المقرون بأخلص تمنياتي الأخوية لسمو الأخ بموفور الصحة والسعادة ، وللشعب الكويتي الشقيق بالمزيد من التقدم والرخاء والازدهار ، والله يحفظكم ويرعاكم .

أخوكم
خادم الحرمين الشريفين
فهد بن عبد العزيز آل سعود

فيما بعد عثرت القوات العراقية على هذا الخطاب في مكتب الأمير – بقصر دسمان – عندما دخلوه بعد تحرير الكويت ، وكانت في أسفله تأشيرة بخط أمير الكويت – جابر الأحمد الصباح _ ونصها كما يلي :



أمير الكويت

الشيخ سعد ..
نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها ، والأهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ، ومهما ستسمعونه من السعوديين والعراقيين عن الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه ، كل واحد منهم له مصالحه ، السعوديين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين ، لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة ، والعراقيين يريدون تعويض حربهم من حساباتنا ، لا هذا يحصل ولا ذاك ، وهو رأي أصدقاؤنا في مصر وواشنطن ولندن ... أصروا في مباحثاتكم ، نحن أقوى مما يتصورون .

تمنياتي بالتوفيق

إمضاء
جابر

ملاحظة

تكشف الوثيقة أعلاه ، أن آل السعود وآل الصباح وجهان لعملة واحدة ، كلاهما يتآمر ويعمل لتثبيت السيطرة الاستعمارية في المنطقة ، كلاهما يعمل لحماية مصالح أعداء الأمة العربية والإسلامية ، وهما قد اتفقا مبدئيا وعملياً على معاداة العراق وشعبه والعمل ما وسعهما لتدميره ، مع أنهما يختلفان في مواقف وآراء جزئية ، وفي الهامش الذي كتبه – شيخ الكويت – يكشف النقاب عن أنه لا يؤمن أبداً بما يقوله قادة العراق عن الأخوة والتضامن ، كما يكشف عن الخطط المبيتة مسبقاً ضد العراق ، عندما يقول : " نحن أقوى مما يتصورون " القوة التي يشير إليها بشكل معلن هي قوة أمريكا وبريطانيا وإسرائيل ، كما ترد إشارة مهمة أخرى ، فقد طلب من الوفد المفاوض الإصرار على الموقف المرسوم له من قبل الدوائر الأجنبية ، يقول:" هو رأي أصدقاؤنا في واشنطن ، ولندن " كما نجده يتحدث عن خلاف وتعارض خفي مع نظام الحكم السعودي ، عندما يقول : " السعوديون يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين ، لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة " وهي إشارة إلى منطقة – الوفرة - وجزء من منطقة الخفجي - المتنازع عليها بين النظامين ، وهي أرض عراقية .

وكما قرأنا في الوثيقة رقم F٠٣٧١/٢٣١٨٠ فأن السفير البريطاني – السير موريس بيترسون – قد اتهم – رشيد عالي الكيلاني ، بأنه يقف وراء حملة البث الموجهة ضد شيخ الكويت والتي تتواصل من إذاعة قصر الزهور ، وكما يقول " بقيت مصراً على اعتبار رشيد عالي الكيلاني هو المسؤول عن ذلك " وعلى أي حال فقد تسرب عزم الملك على التدخل العسكري في الكويت إلى الأوساط السياسية وأحست بذلك الاستخبارات الإنكليزية ، كما يروي - عزيز يا ملكي – في مقابلة أجريت معه للتلفزيون العراقي في ٢٤/ آذار / ١٩٧٩ ، حتى لقد وصل إلى أسماع السفير البريطاني ، أن الملك – غازي – قد اتخذ القرار بتكوين جيش خاص لتنفيذ مهمة تحرير الكويت ، كما ورد في الوثيقة البريطانية المعتمدة على نص برقية السفير البريطاني في بغداد رقم F.O .٣٧١/ ٢٣١٨٠ NO٤٨ , Peterson F. O.١/٣/١٩٣٩ وبات شيئاً متوقعاً أن يفاجئ الملك غازي الشعب العراقي بتحرير الكويت وطرد الشيخ وأزلامه منها ، أتوقف عند أقوال المرافق الأقدم للملك غازي – سامي عبد القادر – الذي قال في مقابلة مطولة تمت معه في ٧/نيسان /١٩٧٩ ،" عندما لاحظ الملك غازي أن خطته العسكرية لتحرير الكويت قد كشفت وصارت شيئاً معروفاً اتجه إلى التظاهر بأنه ترك التفكير بالموضوع ، ولكنه في حقيقة الأمر ظل حتى يوم مماته يتحين الفرصة لتحقيق فكرة تحرير الكويت " ويبدو أن

تصريحات الملك – غازي – للسفير البريطاني – بيترسون – في يوم ٨/آذار / ١٩٣٩ وكذلك التي جاءت فيما بعد ، كان الهدف منها أن يوهم السفير بأنه سيترك التفكير بموضوع – تحرير الكويت – فقد صرح للسفير بأنه ليس لديه أي خطة لتحرير الكويت ، وكل هدفه أن يضغط على شيخ الكويت ليتقبل الأنظمة الليبرالية " وأبدى استعداده في مقابلة أخرى مع السفير تمت في ١٥/آذار /١٩٣٩ لقبول جميع المقترحات بشأن إصلاح الأمور مع شيخ الكويت ومهادنته ، فأجابه السفير متهكماً " أن إحداث الضرر أسهل من إصلاحه " وفي ٢٩ / آذار /١٩٣٩ وزيادة في الإيهام أبدى الملك – غازي – استعداده لإرسال مبعوث إلى شيخ الكويت ليسدي النصح إليه في مسألة حفظ النظام ، ولكن السفير أجاب بأن بريطانيا لا تسمح بمثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية للكويت مهما كان الهدف منه ، وبين السفير بأنه كان على الملك أن يراعي المعاهدة التي تربط بريطانيا بالكويت ، كما بين للملك بأن من الأصوب أن يلتفت العراق إلى تنظيم أموره بدلاً من محاولة إسداء النصح للكويت ، أما فيما يتعلق بالمنفيين الكويتيين ، فأوضح السفير بأنه يمكن أن يتصالح المنفيون الكويتيون مع حاكمهم فيما إذا طلبوا العفو دونما حاجة إلى تدخل الملك غازي ، لقد حاول عاهل العراق بذلك التظاهر بأن يوحي لبريطانيا ومخابراتها بأنه تخلى عن خطته العسكرية تجاه الكويت ، ولكنه ظل في الحقيقة يتحين الفرصة لتنفيذها ، وأتوقف عند رواية – موسى علي الطيار – الذي يقول " رغم كل الظروف غير المشجعة ، ظل الملك- غازي – متلهفاً لتنفيذ خطته العسكرية لتحرير الكويت ، وكان أكثر تلهفاً لتنفيذها بعد أن أنزل شيخ الكويت ضربته بالانتفاضة الشعبية الكويتية التي اندلعت في ١٠/آذار /١٩٣٩ فقد خاطبني قائلاً " أنا لا أتحمل يجب أن تنضم الكويت إلى العراق " فقلت له " والله يغتالونك " ويظهر أنه تشجع بهذا الكلام ، فطلب رشيد جودت – قائد حامية البصرة – وأمره أن يحتل الكويت ، فقلت لمرافقه " الحك تأزمت المسألة " ، وبقي المرافق يتصل إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، حتى وقفت الحركة ، كما يقول مرافق الملك – غازي – المدعو – سامي عبد القادر " أن آخر محاولة للملك قبل وفاته هو أنه أراد إقناع – أمين العمري – بتنفيذ الخطة ، وحول هذه المحاولة يذكر العميد الركن المتقاعد- عبد الرحمن التكريتي – " أن الملك طلب إلى – أمير اللواء الركن محمد أمين العمري – قائد الفرقة الأولى ، أن يهيئ فرقته للحركة إلى الكويت بغية ضمها إلى العراق ، ووعده بأن يكون أميرها بعد ضمها ، وطلب أمين العمري بدوره إلى ضابط استخبارات الفرقة- محي الدين عبد الحميد - ، أن يجمع ما يتعلق بالكويت من معلومات متيسرة للاستفادة منها حين التقدم نحو الكويت ، ولكن الفرقة لم تتحرك بعد ذلك " ...

وثيقة رقم (٢٨)

قصة الجريمة الكبيرة والمروعة التي جاءت بالمجرم " مبارك الصباح شيخ الكويت – ليحكم أرض الكويت ويتعاون مع رموز بريطانيا في فصل الكويت عن البصرة .
كان الأشقاء الثلاثة – محمد وجراح ومبارك – قد اختلفوا فيما بينهم على أرث أبيهم ، واتفق اثنان هما " محمد وجراح - واختلف معهما الثالث – مبارك – واستحكم الخلاف على قائمة حساب تحتوي على عشرين ليرة عثمانية ، وسيف قديم يتكلف إصلاحه ٩ ليرات ، وبند ثالث غير محدد ، تلك التفاصيل أدونها كما وردت في رواية - نقيب أشراف البصرة - ، وهو - خلف باشا النقيب - ، وكما دونها المؤرخ الكويتي –عبد العزيز الرشيد – في كتابة المشهور – تاريخ الكويت - وكما نشرت في كتب أخرى حديثة ، لا مجال لذكرها ، ويبقى كتاب تاريخ الكويت هو المصدر المهم في نقل تفاصيل الرواية ، الجريمة ، يضيف الكاتب : " بدأ الخلاف بين الأخوة بمشادة على قائمة الحساب ، ثم انتهى إلى أن أحد الأخوين وهو " جراح " دخل سوق الجزارين في الكويت ، وصاح منادياً أصحاب الدكاكين : " إياكم أن تعطوا مبارك شيئاً ، فقد تبين أنه من المفلسين ، وأن عليه ديوناً عظيمة " ويضيف عميد المؤرخين في منطقة الخليج العربي – عبد العزيز الرشيد – في الصفحة ١١٩ من كتابه – تاريخ الكويت ، " بعد هذا الحادث صمم مبارك على التضحية بأخويه على مذبح الغضب والانتقام ، صمم على هتك حرمتهما وقطع رحمهما وإسالة دمائهما " ثم يواصل المؤرخ الكويتي – عبد العزيز الرشيد – ليصف كيف حدثت الجريمة ، فيقول : " في ليلة من ليالي – ذي القعدة – المظلمة من سنة ١٣١٣ هجرية الموافقة للعام ١٨٩٦ ميلادية ، وبعد أن مضى هزيع من الليل ، وبعد أن هجع القوم ، نهض مبارك مسرعاً فقتل أخويه – محمد وجراح – يسانده ابناه – جابر وسالم – ولفيف من الخدم ، وجعل من كان معه أقساماً ثلاثة : هو لأخيه محمد ، وجابر وبعض الخدم لجراح ، وأبنه الثاني سالم وبعض الخدام حراساً في صحن الدار ، صعد مبارك تواً إلى – محمد – فأيقظه من نومه ، وبعد أن أنتبه أطلق عليه البندقية ، ولكنها لم تجهز عليه ، فاستغاث هناك الأخ بأخيه ، وذكره بما له من الحق والحرمة ، فما وجد ذلك الصوت المحزن ، ولا ذلك الاستعطاف الحار سبيلاً إلى قلب مبارك الذي امتلأ حقداً وغضباً ، فصوب إليه البندقية ثانية متصامماً عن سماع النداء حتى تركه لا حراك به يتخبط بدمه ويجود بنفسه ، أما جابر فذهب إلى عمه في حينه فألفاه يقظان وزوجته إلى جانبه ، فسدد البندقية إليه ، ولكنها لم تنطلق ، فعاجله عمه بالقبض عليه ، وكان له من زوجته ساعد ومعين ، وكادا يتغلبان عليه لولا مبادرة أحد الخدم إلى مساعدة جابر بتصويب بندقية إلى نحره فأرداه صريعاً ،ووقفت زوجته عليه تبكي ، ونصب بعد تلك الجريمة مبارك نفسه حاكماً على الكويت بينما أهلها في حالة – ضجيج وعويل لهذه المصيبة التي لم يحدث لها نظير ، وفي أثر ذلك ذهب أهل الكويت إلى البصرة يشكون إلى السلطات هناك مما وقع في مدينتهم ، كما لجأ إلى البصرة في ذلك الوقت أبناء وزوجات الشيوخ القتلى ، وقد ظلت عائلاتهم هناك حتى سمح لبعضهم بالعودة بعد عشرات السنين ، وكان من بين العائدين ، الشيخ – علي خليفة الصباح

– وزير المالية الكويتي ووزير النفط في الفترة التي سبقت تحرير الكويت في العام ١٩٩٠ ، كما توجه الشيخ مبارك إلى البصرة ليطمئن والي البصرة ومن ورائه – باشا – بغداد – إلى أنه مقيم على العهد ، وحافظ للولاء ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى أن تثبته – اسطنبول – في موقعه ، وتعينه – قائم مقام على الكويت – كانت بريطانيا تتابع تفاصيل الذي جرى فوق أرض الكويت وعندما وجدت الفرصة سانحة مدت خيوط شباكه نحو المجرم – مبارك - ، وقبل أن تحسم عاصمة الخلافة كلمتها في أمر الجريمة التي حدثت فوق أرض الكويت ، ظهر الكولونيل – ميد – المقيم البريطاني في الخليج العربي ، ليتفق مع – المجرم – مبارك – على توقيع معاهدة الحماية في ٢٣ / يناير / ١٨٩٩ ، وبتلك المعاهدة بدأت عملية فصل الكويت عن أرض العراق .

ملاحظة ١

في هذه الأيام تحمل إلينا الأخبار أحداث تجاوزات جديدة وقضم مستمر للأراضي العراقية في ظل غياب الموقف الوطني وغياب السلطة المركزية وتفكيك الجيش العراقي الباسل الذي حرر الكويت في العام ١٩٩٠ ، ولم تصدر ردود قوية على تلك الأفعال ، ألا بعض بيانات وتصريحات هزيلة ..

ملاحظة ٢

_من الوثائق المهمة التي نشرتها الحكومة العراقية ، بعد تحرير الكويت ، سجلات المحاكم الشرعية وكذلك سجلات دائرة النفوس التابعة لمحافظة البصرة ، والتي تمتد من الفترة ١٧٧٤ إلى الفترة ١٩١١ ،في تلك السجلات الكثير من الأمور المتعلقة ، بالإرث والوصاية وأرقام الأماكن السكنية والأملاك العقارية ، في مركز البصرة والقصبات التابعة لها ، ومنها قصبة الكويت ، في تلك السجلات وردت أسماء الكثير من الذين يسكنون أرض الكويت ، ومنهم مجموعة كبيرة من آل الصباح ، كما كشفت الحكومة العراقية عن تسجيل العراقيين من سكان الكويت ضمن إحصاء النفوس لعام ١٩٣٤ ضمن إحصاء نفوس العراق ، وذلك كبند من بنود اتفاقية الحماية ١٩١٣ المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي تنص على أن الكويت جزء من ولاية البصرة وتابعة لسنجق المنتفك ، وقد استمر العمل بتلك الاتفاقية حتى العام ١٩١٦ ، ولهذا نجد أن الحكومة الكويتية الحالية طلبت من الشخصيات والأحزاب العراقية التي دخلت مع قوات الاحتلال في اليوم الأول لاجتياح محافظة البصرة ، طلبت منها ومن رجال المخابرات الكويتية الذين اندسوا معهم ، العمل على تدمير وحرق تلك السجلات التي تشكل وثائق مهمة تشير إلى عائدية أرض الكويت وسكانها للعراق .

يقول - طه الهاشمي – في مذكراته " أن الملك – غازي – كان قد أوعز إلى رئيس أركان الجيش – الفريق حسين فوزي – بتحريك الجيش فوراً إلى الكويت ، إلا أن بعض مرافقي الملك وخوفاً على حياته ، عملوا على إعاقة تنفيذ الخطة لا

اعتقادهم بأن ذلك الفعل هو الأصوب لنزع فتيل المشكلة " وبالرغم من أن الوثائق العراقية العسكرية تشير إلى أن تشعبات الخطط العسكرية التي وضعت لتحرير الكويت في زمن الملك – غازي – لم تكن واضحة أو دقيقة ، كما أنها تخفي الكثير من التفاصيل ، ربما بسبب السرية والتعتيم والخوف من وقوع تلك الخطط في أيدي رجال المخابرات البريطانية ، في إحدى الوثائق العسكرية العراقية ترد إشارة إلى المخابرات البريطانية تتحدث في إحدى البرقيات السرية المرسلة من بغداد عن رصد إشاعة محلية يتناقلها سكان بغداد والبصرة ، تفيد بأن " خمسة أفواج عسكرية من تشكيلات الجيش العراقي ستصل إلى البصرة ، وأن تلك القوات مرسلة إلى الحدود الكويتية العراقية لحماية المصالح النفطية العراقية المتواجدة في جبل – سنام – وتلك خدعة كما ترى البرقية البريطانية ، وتقول بأن العامة من العراقيين تتحدث عن أن تلك القوات قد أعدت لتحرير الكويت وبأوامر مباشرة من الملك – غازي – ويهمني هنا أن أثبت نقاط أخرى مهمة جداً وردت في البرقية المرسلة من السفير البريطاني في بغداد ، إلى حكومة صاحبة الجلالة وإلى وزارة الخارجية البريطانية ، البرقية التي أتحدث عنها " للتوثيق " تحمل الرقم ٩١ وبتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٥ ، الموضوع ، استدعاء السفير البريطاني للقصر الملكي ، والحديث حول موضوع الكويت وسلوك شيخها ، يقول السفير في بعض الفقرات التي تتضمنها تلك البرقية السرية الطويلة ،" أدعى الملك غازي بأن شيخ الكويت قد استخدم " الفرس كشرطة " وشجع الهجرة من بلاد - إيران الفارسية - إلى الكويت ، من أجل تمكينه من السيطرة على الشعب العراقي المتواجد على أرض الكويت " ويضيف السفير - بيترسون - قائلاً " لقد أنكرت ذلك وبينما كان رئيس الوزراء – نوري السعيد - يتحدث عن استعداد الملك في الموافقة على إرسال - شرطة عراقية - لمساعدة الشيخ في حفظ النظام بدلاً من شرطة الفرس ، ولقد أدركت أن تجربة الكويت مع الشرطة العراقية كانت كافية بحد ذاتها " ولعل أهم النقاط الواردة في البرقية تتمثل في البندين ٤-٥ ، ففي البند –٤ – يقول السفير " لقد تركت لدي المحادثات انطباعاً بأن العراقيين يهدفون بفاعلية للاضطلاع بحماية الكويت بينما يتركون شيخ الكويت وحكومته في مواقعهم الحالية بالاسم فقط " ونجد في البند رقم –٥ – أن آفاق العلاقة بين الملك وبريطانيا في طريقها إلى القطيعة ، وربما كانت تلك هي بداية اتخاذ القرار بتصفية الملك .

وثيقة رقم (٢٩)
بتاريخ ٣/ يوليو/١٩٩٠ ، عقد في تونس اجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية ، كان مخصصاً لمناقشة موضوع هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل ، وعلى هامش ذلك الاجتماع تقدم العراق برسالة مهمة ، حيث تقدم نائب رئيس الوزراء – طارق عزيز – إلى مكتب - الشاذلي القليبي – أمين الجامعة العربية وسلمه نص رسالة الحكومة العراقية التي تمحورت حول قضيتين رئيسيتين مهمتين هما :

١ ـ قضية الحدود بين العراق والكويت.

أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق ، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق ، وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والإشارات ، ولكن تلك الإجراءات استمرت وبأساليب ماكرة وإصرار يؤكد التعمد ، وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم ، وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكنا السكوت عليه .

٢- التخريب الاقتصادي والحرب الخفية

أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمبررات واهية ، وبذرائع لن يشاركهما فيها أي من الأشقاء من الدول المنتجة ، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً ، فبعد التدهور الذي حصل قبل سنوات في السعر من المعدلات العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٤ ، ٢٩ ،٢٨ دولاراً للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتي الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيراً ، وهو ١٨ دولاراً للبرميل ، إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل ، وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط . وقد أرفق العراق مع تلك الرسالة – المذكرة – كشف بالخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء ذلك الفعل المتعمد ، وعلى النحو التالي :

أن الدول العربية خسرت في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار ، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ، كما أضافت المذكرة توجيه الاتهام للحكومة الكويتية بأنها انتهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وراحت تسحب النفط منه ، وبهذا تلحق الضرر بالعراق مرتين ، مرة بإضعاف اقتصاده ، وهو أحوج ما يكون إلى عوائده ، ومرة أخرى بسرقة ثروته ، وقد قدرت المذكرة العراقية ، ما سحبته الكويت من بترول حقل الرميلة بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار ، وكان الأخطر بعد ذلك بعد ذلك ، ما ورد في الجزء الأخير من الرسالة – المذكرة – بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدواناً على العراق .

<u>ملاحظة ١</u>

كما توقعت الحكومة العراقية في تشخيصها لحالة التآمر من قبل " كيان آل الصباح ونظام آل نهيان " حيث كانت حكومة الكويت ممثلة بشيخها قد أجرت اتصالات حول تفاصيل المذكرة وحول قلقها المتعاظم من قوة العراق الستراتيجية ، مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأطراف تابعة للكيان الصهيوني ، وتأكدت تلك المعلومات عندما عثرت القوات العراقية التي حررت الكويت في مكتب وزير الخارجية " صباح الأحمد الصباح " على رسالة سرية للغاية تمثل

تقريـراً ، يحمـل الـرقم ١٠٢ وبـتاريخ ٣١/ يولـيو / ١٩٩٠ وبتوقـيع السـفير الكويتـي – أحمـد الإبـراهيم ، الـذي كـان سـفيراً معينـا للكـويت فـي – بروكسـل عاصمة – بلجيكا – وكذلك كانت تمثل عاصمة السوق الأوروبية المشتركة تقول مقدمـة المذكـرة المكتوبة بخط السفير الإبـراهيم مـا يلـي :" التقيت اليوم وبعد خروجـي من مكتب السيد – مانوتيس – " المفوض الأوروبي – المسؤول عن الشئون الشرق أوسطية – وكذلك مع السيد – ج . أ . ماكوين – مساعد وزير الخارجية الأمـريكية ، والـذي يقوم حالياً بجولة أوروبية ، وأثناء تباحثي معه تلمست الأمور التالية :

١ – أن أساليب الضغط على العراق التي أقترحها سموّ أمير البلاد المفدى بما فيها السعي الأمريكي والغربي لتدمير الأسلحة العراقية المتطورة ، وجد حماساً لدى الولايات المتحدة لأنه أول طلب عربي بهذا الخصوص .

٣- تختلف الإدارة الأمـريكية فـي النقطة الثانـية ممـا ورد في رسالة أمير البلاد المفدى ، التي يعتقد بها بأن الضغوط الاقتصادية لا تكفي لوحدها في توقيف الصناعة العسكرية المتطورة ، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن بإمكان هذه الضـغوط أن تؤثـر فـي نمـو الصنـاعات العسكرية العراقية ، إذا لعبت كل من مصر والسعودية الدور المتفق عليه .

<u>ملاحظة ٢</u>

هـذه الوثـيقة تقطـع الشـك باليقـين ، وقـد دفعـت الحكـومة العـراقية لـتطلق فـي إعلامهـا علـى شيـخ الكـويت صـفة- عمـيل وجاسـوس وخـائن - ، الوثـيقة أعـلاه تكشـف أن طلـب تدمير قـوة العـراق العسكرية جاء من شيخ الكويت ، وهو أول طلب عربـي بهـذا الخصـوص يتقدم للـولايات المتحدة ، تبعته طلبات أخرى من السـعودية والأردن والإمـارات وإيـران وكـذلك تـركيا وجـاءت إسـرائيل فـي آخـر القائمـة ، وهـي التـي ضـغطت علـى الـولايات المـتحدة مـن خـلال حصـولها علـى معلـومات دقيقة ومـوثقة عن مشروع صـواريخ – كونـدور – الـذي كـانت تتعاون ثـلاث دول على تطويره وإنتاجه ، هي العراق ومصر والأرجنتين ، وقد صدرت الأوامـر الأمـريكية إلـى حكـومة السـعودية بإيقـاف تمـويل المشـروع المذكـور ، بحجـة أن هـدف المشـروع العسـكري العراقـي المشـترك غير واضح وربما يثير المشاكل مع إسرائيل .

حيث أشـارت بـرقية السـفير البريطانـي إلـى الآتـي فـي البند رقـم – ٥ – " أن احـتجاجات هـذه السـفارة بخصـوص الدعايـة ذو تـأثير ضـعيف حتـى الآن وقـد تحدثت إلى رئيس الوزراء حول الإذاعة بتاريخ ٣/٢٢ المشار إليها في برقيتكم المـرقمة ٨٧ كمـا أعربت عن خيبة الأمل بشـأن ما أذاعه الملك في خطابه إلى الأمـة بمناسبة عيد ميلاده ، في إرسـال الـتحايا إلى بقية العرب ، والتي أعرب فيها عن اهتمامه بمستقبلهم والتـي كـان يقصد فيها عرب الكويت أسـوة مـع أهالـي فلسطين وسورية " وكان الملك – غازي – قد ألقى خطاباً مهماً في ٢١ /آذار / ١٩٣٩ لمناسـبة عيد ميلاده ، أشار فيه إلى أن لابد من تحرير الكويت ،

الذي يعتبر هدفاً وطنياً لا يقل عن أهداف العرب القومية في تحرير فلسطين وتخليص سوريا من الاستعمار الفرنسي ، وفي يوم ٢٥ / آذار /١٩٣٩ قدم السفير البريطاني احتجاجاً شديداً للملك – غازي - من خلال اتصال هاتفي وبحضور رئيس الوزراء – نوري السعيد ووزير المالية – رستم حيدر – وطلب من الملك التوقف عن التفكير بتحرير الكويت من سيطرة بريطانيا ، والإقرار بالأمر الواقع ، وأن الكويت محمية بريطانية ، وقد تم فصلها عن البصرة ، وإن خطط بريطانيا تتعارض مع خطط ملك العراق ، وهناك خطوط حمراء على الحكومة العراقية عدم تجاوزها ، وطلب من الملك تقديم اعتذار لشيخ الكويت ، وأن الإشارة إلى تحرير الكويت وتحريض سكانها ضد شيخها أمر غير مقبول ، وفي ٣٠ / آذار /١٩٣٩ ، أرسل السفير البريطاني برقية سرية إلى حكومته ، وعلى أثر ذلك جاء رد الحكومة البريطانية شديد اللهجة وينذر بعواقب الأمور ، وعلى النحو التالي " يجب أن نحذر الحكومة العراقية " وفي الفقرة الثانية تؤكد البرقية على أن الحكومة البريطانية عازمة على وضع حدود كما تراها وتتفق بشأنها مع شيخ الكويت لكي تنهي إلى الأبد أفكار الملك ومن معه في تطلعاتهم لتحرير الكويت وعودتها إلى الوطن الأم – العراق – ولعل العبارة الأخيرة التي وردت في الرد على برقية السفير تكشف عن الفاعل الحقيقي للنهاية التي تعرض لها ملك العراق – غازي – " سيكون من الصعوبة تحقيق أية اتفاقية إلا إذا تحسن الوضع في العراق " السفير البريطاني حذف كلمة تحسن ووضع بدلاً منها كلمة " تغير الوضع في العراق " ثم أعادها إلى حكومة صاحبة الجلالة ، التي كما يبدو أعطت لسفيرها الضوء الأخضر ، لكي ينفذ جريمته ، في ١٩٣٩/٣/٣١ ، قتل الملك – غازي – في حادث سيارة غامض ، إي بعد ثلاثة أيام من تاريخ تلك البرقية السرية ، وكانت الصحف العراقية قد علقت على خطاب الملك – غازي - ففي جريدة- صوت الشعب – التي نشرت يوم ٢٢/آذار/١٩٣٩ افتتاحية تقول فيها " هل هناك أي عراقي لا يتألم لحالة سوريا الشقيقة وفلسطين الشهيدة والكويت التي تعاني الأمرين تحت نير الاستعمار " وكان اليوم التالي لبث خطاب الملك غازي قد شهدت بغداد تظاهرات ضخمة أعلنت فيها الجماهير سخطها ضد الاستعمار الفرنسي الذي أرتكب أفظع الجرائم ضد الشعب السوري ، ورفعت خلالها لافتات تطالب بتحرير الكويت من السيطرة الاستعمارية ، جريدة - الاستقلال – وصفت جانباً من تلك التظاهرات فقالت : " في مقدمة التظاهرة الكبيرة الأعلام العراقية المرفوعة من قبل أمراء فصائل الثانوية المركزية وعددها ١٠٠ علم ، يتوسطها العلم العراقي الموشى بياضه بحمرة الدم بحروف كونت الوطن العربي الأكبر المشتمل على العراق وسوريا وفلسطين والكويت " كما أرسل طلبة الجامعة السورية برقية للملك – غازي – أعلنوه فيها بأنه تم اختياره من قبل الشعب السوري ملكاً على سوريا والعراق ، ذلك الخطاب الهام والتجاوب الشعبي الكبير معه ، نظرت إليه بريطانيا بعين غاضبة ورسمت تفاصيل جريمتها ،

ولكن قضية تحرير الكويت بعد مصرع الملك غازي أخذت أبعاداً جديدة لدى القيادات العراقية الوطنية ولدى أبناء الشعب العراقي والعربي ..

وثيقة رقم (٣٠)
نص البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية
رقم – ٣٩ –
مكرر إرسالها إلى بغداد برقم – ١٥ –
تتحدث هذه المذكرة عن وضع تصور بريطاني يأخذ في الاعتبار ما يريده شيخ الكويت من حدود يراها مناسبة له ، والمذكرة بشكل عام تتحدث عن الجزء الممتد بين صفوان – خور عبد الله
رقم الوثيقة : F٠٣٧١/٣١٣٦٩
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤١
(المذكرة معدة من قبل الرائد أي . بي . ويكفيلد ، الذي انتدبته وزارة الهند وحكومة صاحبة الجلالة وبموافقة شيخ الكويت ، لكي يقوم بوضع مخطط للحدود العراقية الكويتية كما تريد بريطانيا لكي تضع شعب العراق وحكومته أمام الأمر الواقع وتمنع تحرير الكويت وعودتها إلى أحضان العراق ، وقد أنجز الضابط البريطاني وضع التصور المطلوب في تشرين الثاني – نوفمبر من العام ١٩٤١ ، وكتب هذه البرقية التي تضم التفاصيل الخاصة بتخطيط الحدود كما يراها ، وأرسل تلك البرقية إلى وزارة الهند وهي تمثل الموافقة من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر على الساحل الإيراني آنذاك ، يعتمد الجانب الكويتي والبريطاني كثيراً على هذه الوثيقة ، وترى الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق ، أن تلك الوثيقة مليئة بالعيوب والأكاذيب وغير دقيقة ، وقد رفضتها ورفضت الاعتراف بمضمونها وفي مقدمة تلك الحكومات – حكومة – نوري السعيد - وبهدف توضيح ذلك سأضع ملاحظاتي عليها بين قوسين أسبقها بكلمة ملاحظة ، وهذه الوثيقة طويلة لذلك سأنشر القسم الأول منها في هذا الفصل)..

١- لقد أصبح موضوع الحدود الشمالية للكويت مثار جدل ونقاش ونزاع أحياناً لفترة أربعين عاماً ، ولا يمكن لأحد أن يضيف إلى أدبيات الموضوع شيئاً أكثر من ذلك ، دون أن تكون هناك أسباب قاهرة ، إلا أن هناك خطراً محدقاً في الوقت الحاضر ، بسبب الخطوات التي تم اتخاذها ، والتي ستؤدي بالنتيجة إلى ضياع حقوق إقليمية قيمة لصاحب الفخامة شيخ الكويت ، في الأراضي التابعة له ، لذا فإنه من المهم ألا يكون هناك أي التباس في طبيعة وحجم هذه الحقوق ، إذا ما أصبحت موضوعاً للتفاوض مع الحكومة العراقية مرة أخرى . (الخطوات المقصودة ، تحرك العراق لضم الكويت أيام الملك غازي ، والإعلام الذي مارسته إذاعة – قصر الزهور – أما الحقوق الإقليمية الخاصة بشيخ الكويت ، فهي تندرج ضمن خطط استراتيجية بريطانية مصممة وموضوعة قبل إعلان الحماية البريطانية على الكويت ، وإذا أعدنا النظر في الوثائق التي نشرت فأن شيخ الكويت لا

يمتلك حقوق إقليمية ، وحسب الرواية البريطانية التي وردت في كتاب – لوريمر – هو ينحدر من عائلة تمتهن اللصوصية وقطع الطرق ، وفي العام ١٩٤١ كتبت هذه المذكرة وهي تكشف عن التباس في طبيعة الحقوق التي ينادي بها كل من بريطانيا وشيخ الكويت ، كما يكشف البند الأول من الوثيقة عن اعتماد تلك الادعاءات لكي تكون موضوعاً للمفاوضات مع الحكومة العراقية ، بمعنى أن تلك الحكومة لم توافق إطلاقاً على كل المناورات التي أطلقتها بريطانيا وشيخ الكويت بشأن الحدود)

٢- أن التعريف الأخير لحدود الكويت الشمالية تضمنته الرسالة رقم –٤٨٧- ، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠ ، الصادرة عن سفير صاحب الجلالة في بغداد إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية – أنظر الملحق رقم – ١١ – المرفق بهذه المذكرة – إذ أن ذلك التعريف – للحدود – يعتبر تفسيراً للتعريف المقبول من قبل كل من الحكومة العراقية وصاحب الفخامة شيخ الكويت في عام ١٩٣٢ – أنظر الملحق رقم – ٨ – المرفق ، أن تعريف عام ١٩٣٢ مطابق للتعريف المتفق عليه في عام ١٩٣٢ ، من قبل المندوب السامي – البريطاني – في العراق – السير بيرسي كوكس - ، وصاحب فخامة شيخ الكويت – أنظر الملحق – ٧ – المرفق ، وأن تعريف عام ١٩٢٣ المذكور من قبل السير برسي كوكس – مطابق للحدود المؤشرة بالخط الأخضر والواردة في الاتفاقية البريطانية – التركية المؤرخة في ٢٩/ يوليو ١٩١٣ . (لا توجد إشارة في الوثائق البريطانية أو العراقية الخاصة بفترة حكم الملك فيصل الأول عن حصول موافقة على ما تدعيه الوثيقة البريطانية عن وجود تعريف متفق عليه ، أن تلك هي أفكار بريطانية ، وتشريع وتخطيط للحدود من قبل المندوب السامي البريطاني ولا علاقة للحكومة العراقية بتلك الأفكار أو المقترحات ، وقد نشرنا بشكل دقيق موقف الحكومة العراقية في زمن كل من الملك – فيصل الأول والملك غازي – كما نشرنا الأفكار الأساسية لدى طواقم الحكومة العراقية ورجال الأحزاب الوطنية ، وما ورد في البند الثاني يعتبر غير دقيق وغير صحيح ، بيرسي كوكس رسم الحدود بالخط الأحمر ثم جاء من بعده بريطاني آخر أجرى عليها تعديلاً لصالح بلاده وشيخ الكويت بالقلم الأخضر ، التطور الذي شهدته قضية الحدود تغيير في الألوان وإضافة أراضي جديدة لملكية اللص – شيخ الكويت – دون علم أو موافقة الحكومة العراقية)

٣- ومن المنطق أن نتوقع تطابق التعريف الموسع للحدود والمقترح عليه من قبل الحكومة العراقية في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٤٠ ، تماماً مع خط الحدود المؤشر بالخط الأخضر للاتفاقية – البريطانية التركية لعام ١٩١٣ ، ومن المؤسف أنه لا يوجد مثل هذا التطابق الدقيق ، وأكثر من ذلك أيضاً ، هو أن الاختلاف يكمن في منطقة – أم قصر – حيث سيتم الترحيب بالتطابق الدقيق في هذه الظروف بالذات . (تكشف الوثيقة عن وجود تعارض كبير في مواقف الطرفين – شيخ الكويت والحكومة العراقية – وتتحدث الوثيقة عن وجود اختلاف وعدم تطابق وذلك يتمثل بوضوح في مطالب الحكومة العراقية بعائدية

أرض الكويت للعراق وتلك هي العقبة الكبرى التي وضعت في وجه بريطانيا وعميلها ، الحكومات العراقية المتعاقبة لم تتحدث عن كيلومترات من الأرض ، بل تحدثت عن كل الأرض ، والخطط العسكرية التي وضعها ضباط الجيش العراقي منذ فترة حكم الملك – غازي – والتي تم تعديلها فيما بعد ونفذت في العام ١٩٩٠ ، كانت خطط تحرير وليس خططاً لضم عدة كيلومترات من التراب العراقي ، أما ما يتعلق بمنطقة – أم قصر – فهي أرض عراقية شأنها شأن الأحمدي والخفجي والوفرة والنويصيب والصبية والسالمي وحفر الباطن)

٤- ومن الممكن مشاهدة أين يحصل الاختلاف – على الخارطة – المرفقة بالاتفاقية البريطانية – التركية ، فإن الخط الأخضر يمتد باتجاه الشرق والجنوب الشرقي من صفوان وإلى أم قصر ، ومن ثم نحو الجنوب الشرقي بامتداد خط الخور ، ومن المناسب هنا ذكر عدد من الأخطاء التي حصلت في رسم الخارطة .

أ – فمن السخافة والغرابة أن يصبح مكان الخط الذي يرمز إلى الضفة الشرقية من خور الزبير جنوب – أم قصر – وتصبح الضفة الغربية من الخور صبية -

ب – والخطأ المكمل الآخر ، هو الخطأ في رسم الظلال التي تمثل الماء في أسفل أم قصر .

ج- كما أن الخط الأخضر أسفل أم قصر لا يرتبط بالخط الأحمر بل يبتعد عنه إلى ورائه ، وهذا أيضاً أمر غير مقبول وغير صحيح .

" إلا أنه مع ذلك ، فإن هذه الأخطاء المذكورة لا تؤثر في الحقيقة الواضحة بأن الخط الأخضر ، جنوب أم قصر يأخذ اتجاهاً يختلف عن الاتجاه الذي يمتد بين صفوان وأم قصر ، على الرغم من أنها الأخطاء قد تزيد من المصاعب الموروثة عن التفسير المقترح والمقدم للحكومة العراقية في عام ١٩٤٠ ، أن خط الحدود يسير ب- خط مستقيم من قرب صفوان إلى نقطة تقاطع خور الزبير بخور عبد الله .

(كانت بريطانيا قد أقرت سابقاً ما جاء في (أ ، ب ، ج) لكنها فيما بعد ألغت تلك الحدود الوهمية وتحدثت عن حصول أخطاء ووصفت العمل الذي قام بها وكيلها بأنه غريب وسخيف وأن تلك الأخطاء التي صنعها تثير مصاعب ستظل قائمة دائماً ، أنها تريد من ذلك حماية مصالحها وتوسيعها ، فقد وجدت وقوع خط الحدود عند منطقة الصبية غير مناسب لمطامعها ، وهي لا تراعي مصالح العراق ، بل تهدف إلى زيادة سرقة الأرض تحت ذرائع جديدة ، وسنجد ذلك واضحاً في البنود اللاحقة ، في كل تلك الوثائق التي تتحدث عن تخطيط للحدود قامت به بريطانيا مع عميلها – شيخ الكويت – نجد أن الجانب العراقي مغيب تماماً ، كما سنرى في الوثائق التي ستنشر لاحقاً أن الحكومات العراقية لم تعط موافقتها على تلك الحدود التي رسمتها بريطانيا تحت واقع الاحتلال وغياب الموقف الوطني)

ويختتم السفير البريطاني برقيته فيما ورد بالبند السادس وهو مهم جداً إذ يكشف عن مطالبة الحكومة العراقية آنذاك بمنطقة الجهراء ومناطق أخرى ، حيث يقول " وقد أكدت اليوم طروحاتي الشفوية ، بشأن الجهراء ، مع مذكرة طلبت فيها الاعتذار – أرسلت نسخة منها لكم بالبريد الجوي – لكني لا أتوقع أية نتيجة واضحة " لكن الحكومة العراقية لم تعتذر أبداً ، وهي تعرف تماماً حقوقها الوطنية الموثقة ، وتدرك جيداً الاختلال في ميزان القوة بينها وبين بريطانيا ، لذلك وضعت خططاً بديلة لتطوير الجيش وشراء الأسلحة من عدة مصادر دولية ، لقد أدت لهجة إذاعة – قصر الزهور – مهمتها الوطنية تجاه القضايا العربية عموماً وقضية الكويت بشكل خاص ، كما أكدت الدور القيادي للعراق ، حيث استبشر العرب بظهور قائد وطني يمتلك الروح القومية ، وتحول الملك – غازي – إلى رمز للقائد العربي الذي تبحث عنه الجماهير لقيادتها ، وقد تعلقت به آمال الجماهير العربية في العديد من الأقطار العربية ، فزاد ذلك من تثوير النشاط الوطني القومي في منطقة الخليج ، والتي كانت ترنوّ إلى العراق ، الذي اعتبرته – المنقذ الأكبر لها من السيطرة الاستعمارية – وعامل التوحيد والتحرير لتلك الإمارات المبعثرة ، فإلى جانب الكويت ، قام الشباب في البحرين في أوائل تشرين الثاني ١٩٣٨ بمظاهرات طالبوا فيها بالحرية الكاملة في مشاطرة الأمة العربية لأمانيها ، وهتفوا ضد السلطات البريطانية مطالبين بطرد المقيم السياسي البريطاني والمشرف على المدارس وتعيين عرب مكانهما ، على أن يعين عراقي للمنصب الأخير ، وكان ذلك قد تم بفعل تأثير الصحف العراقية وإذاعة قصر الزهور ودخول بعض العراقيين إلى البحرين الذين أخذوا يلقون الخطب الحماسية الوطنية ضد الإنكليز " من أمثال – قاسم وجمال وزكريا " ، وفي أوائل العام ١٩٣٩ تجددت المظاهرات مرة أخرى في البحرين مطالبة بإصلاح المحاكم والبلديات والمعارف ووضع نقابة للعمال ومجلس تشريعي ، وفي إمارة – دبي – توترت العلاقات بين الأهالي وأميرهم في تشرين الأول ١٩٣٨ وطالبوه بالإصلاح بعد أن أعلنوا عن عصيانهم المسلح ، وكانوا متأثرين بما يجري في العراق ، وبظهور تلك الحركات المعارضة للوجود والسياسة البريطانية ، اتجهت الصحافة العراقية إلى الاهتمام بالخليج العربي ككل ، فقد بدأت بنشر المقالات التي تنادي – الخليج العربي في خطر أيها العرب – وتؤكد تلك المقالات على أن الإمارات العربية بوضعها الحاضر وشكلها الراهن لا تقوى على مجابهة الطوارئ الناشئة ما م تعززها إرادة قوية ويد حكيمة ولم تتوفر هذه الشروط إلا في العراق الذي أظهر غيرة عالية في كل ما أنتاب البلاد العربية من محن ، وأن اليوم السعيد هو ذلك اليوم الذي تنضم فيه الإمارات العربية إلى العراق المحبوب " كما ركزت تلك المقالات على انتقاد الأوضاع المتدهورة في سلطنة عمان ، ولهذا نجد أن الحكام العرب لم يؤيدوا الدعوة العراقية إلى ضم الكويت ، فمنهم من خشي سريان موجة المطالبة بالإصلاح إلى داخل حدوده ، ومنهم من كان يخشى ازدياد قوة العراق ، فناوأها شيخ البحرين وسلطان مسقط وأمير شرقي الأردن وملك السعودية ، وكان

طبيعياً أن يناوئها الإنكليز أصحاب المصالح المهمة في منطقة الخليج العربي .
بعد وفاة الملك غازي قامت مظاهرات كبيرة في بغداد ، ويروي شاهد عيان هو – سعيد حميد محمد – من مواليد ١٩٠٤ في بغداد ، (كان تلفزيون بغداد والصحافة العراقية قد نشرا وبثا لقاءا معه ، وهو يمثل أحد الشهود على تفاصيل جريمة قتل الملك – غازي –) يقول عن ذلك الحادث :

وثيقة رقم (٣٠- القسم الثاني)

٥- وفي تقرير أعده المقدم – غالوي – مؤخراً يشير فيه ، إلى أن موقع الميناء المقترح في أم قصر ، سيقع ضمن الأراضي العراقية ، إذا ما تم تطبيق التعريف الموسع لعام ١٩٤٠ عند تخطيط الحدود ، ومن ناحية ثانية ،إذا ما تم القبول بمضامين الخط الأخضر وتم تطبيقها عند رسم الحدود ، فإن موقع الميناء سيكون على الأكثر وربما بشكل استثنائي ضمن الأراضي الكويتية ، لذا فإن المسائل التي تضمنتها تفسيرات الحدود كما عرفتها الاتفاقية البريطانية – التركية لعام ١٩١٣ ذات ثقل جوهري لكل من العراق والكويت ، لذا فإنه من الضروري تمحيص جذور التعريفين الواردين : الموسع لعام ١٩٤٠ ، والخط الأخضر نفسه لغرض تقويم الموقف كلياً .

٦- للتعريف الموسع لعام ١٩٤٠ ، تاريخ مختصر نسبياً ، ففي عام ١٩٣٥ ، كتب المقدم – ديكسون – الوكيل السياسي في الكويت ، تعليقاً على الشروحات الواردة حول المسح الذي قامت به دائرة المساحة في حكومة الهند لخرائط الحدود – العراقية الكويتية ، بأن الحدود تسير – بخط مستقيم – من نقطة تقع على بعد ميل واحد جنوب آبار – صفوان – إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، واقترح – ديكسون – أن يتم تخطيط الحدود استناداً إلى مسح الخرائط الهندية ، وقد استنكر سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد ما جاء في توصية – ديكسون – الموجهة إلى السفير ، والتي اعتبرها " تفسيراً من جانب واحد للوثائق الدولية التي وردت فيها الحدود ، وقال بأنه لما كانت الحدود المتفق عليها بين العراق والكويت ، تهدف إلى أن تكون متطابقة مع الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية البريطانية – التركية لعام ١٩١٣، لذا فإنه يجب الاهتمام بدقة متناهية في رسم ذلك الخط في الخرائط الرسمية كافة ، التي تظهر فيها الحدود بين العراق والكويت ، ولم توافق حكومة صاحب الجلالة على هذا الرأي ، وقامت بإبداء ملاحظاتها التالية فيما يخص ذلك الجزء من الحدود ، والذي يشكل بحد ذاته موضوع هذه المذكرة : " لا ترى حكومة صاحب الجلالة هناك أي سبب يجعلها لا تتفق مع خط الحدود الذي أشار إليه الوكيل السياسي في الكويت ، باعتباره مقبولاً على الصعيد الداخلي ، والذي هو الخط المستقيم الممتد من نقطة تقع على بعد ميل واحد جنوب صفوان ، إلى تقاطع خور الزبير وخور عبد الله ... ويجب أن يرسم هذا الخط بشكل مستقيم من نقطة تبعد ميلاً واحداً من جنوب صفوان ، إلى التقاطع الثلاثي لخور الزبير وخور شتانه وخور صبية ، حيث تمثل هذه النقطة ، قدر الإمكان ، نقطة تقاطع خور الزبير وخور عبد

الله ، وبتفحص دقيق لنتائج هذا المسح الأخير ، يظهر لحكومة صاحب الجلالة بأنه لا توجد هناك أي نقطة مادية في الموضوع ، وأن رسم الحدود في خرائط المسح الهندية قد تم استناداً إلى هذا التفسير الذي لم يرسل إلى الحكومة العراقية ، أو إلى شيخ الكويت لأخذ موافقتهما .

٧- إن الاقتراح على تخطيط الحدود الكويتية – العراقية أدى إلى ظهور هذه القضية المعقدة مرة أخرى واحتلالها موقع الصدارة، وفي حزيران- يونيو ١٩٤٠ ، تم السعي للحصول على موافقة شيخ الكويت على التعريف الموسع للحدود ، والذي تمت الإشارة إليه آنفاً – أنظر الملحق ١١ المرفق طياً – وقد تم وصف التعريف الموسع للحدود لفخامة الشيخ بالشكل التالي : " على أنه توضيح للتعريف الحالي ، وعلى هذا الأساس : أي بعبارة أخرى على أساس أنه لن يتم إجراء تغيير في الوضع القائم ، فقد أعطى الشيخ موافقته الرسمية للتعريف الجديد ، كما أقترح التعريف الموسع على الحكومة العراقية ، على أنه الأساس لتفسير التعريف المتفق عليه في تموز- يوليو ١٩٣٢ – أنظر ملحق رقم ٨ المرفق – إلا أن هذه الحكومة المتحمسة لتأجيل موضوع تخطيط الحدود ، لم تعط رأيها إلى الآن بصدد التعريف الموسع المقترح والمقدم إليها .

٨- وعند التدقيق في تاريخ التعريف الموسع لعام ١٩٤٠ ، يظهر هناك عدد من الملاحظات ، قد تكون ذات فائدة في تقويم سريان وقانونية هذا التعريف ، كأساس للمفاوضات المستقبلية .

(أ) عندما اقترح العقيد – ديكسون – أن يحل الخط المستقيم محل الخط المنحني الوارد في الاتفاقية البريطانية – التركية ، فأنه كان يعتقد بأن الخط المستقيم سيمر بشكل أقرب إلى أم قصر مما هو عليه في الواقع ، إذ أنه يذكر على وجه الخصوص في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب – أغسطس / ١٩٣٥ ،" بأن الخط المرسوم كله يترك كل نقطة من النقاط المعروفة بجبل سنام وصفوان وأم قصر للعراق ، تاركاً ميلاً واحداً تقريباً من المسافة " إلا أنه في الحقيقة ، فإن الخط المستقيم الذي اقترح رسمه العقيد – ديكسون – يمر بأكثر من ميل واحد بكثير إلى جنوب أم قصر ، ولا يطابق بأي شكل من الأشكال الخط الأخضر الوارد ذكره في الاتفاقية البريطانية – التركية ، والذي لم يُشر إليه العقيد – ديكسون – في أي وقت من الأوقات ، لذا ، فإن مقترح العقيد – ديكسون – الذي يشكل نواة التعريف الموسع لعام ١٩٤٠ ، يقوم على أساس فهم خاطئ ، والذي أصبح واضحاً الآن للعيان .

(ب) وقد تمت موافقة حكومة صاحب الجلالة على مقترح العقيد ديكسون باعتبار أنه " لا يتضمن أي مضامين مادية " إلا أنه الآن وفي ضوء الحقائق الواردة في الفقرة (٥) من هذه المذكرة ، لقد أصبح هناك موضوع ذو أهمية مادية عظيمة قائماً الآن .

(ج) لقد تمت موافقة صاحب الفخامة – شيخ الكويت – على التعريف الموسع ، على أساس أنه مجرد تأكيد للحدود القائمة حالياً ، وإذا ما تضمن التعريف

الموسع أي اختلاف عن الحدود القائمة " أي بعبارة أخرى الحدود المرسومة بموجب الخط الأخضر " فإن موافقة الشيخ تعتبر باطلة ولاغية .
(د) لم ترفض أو تقبل الحكومة العراقية بالتعريف الموسع المقترح والمقدم إليها ، ألا أنه من الأهمية بمكان ، أن نلاحظ بأنه لم يتم إبلاغ الحكومة العراقية بموافقة الشيخ على العكس ، إذ قام سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد بإبلاغ الحكومة العراقية في الفقرة الأخيرة من رسالته المؤرخة في ٧تشرين الأول – نوفمبر ١٩٤٠ ، بأنه في حال موافقتها على المقترح المقدم إليها فإنه " سيحاول الحصول على الموافقة الرسمية لصاحب الفخامة – حاكم الكويت – من خلال القنوات الاعتيادية " لذا فإن حاكم الكويت غير ملزم تجاه الحكومة العراقية بقبول التعريف الموسع . (في مجمل البنود الواردة أعلاه نجد أن المؤامرة على مصالح العراق واضحة في التخطيط الذي حصل والذي رافقه الضغط على الحكومة العراقية للقبول بذلك التخطيط إلا أنها رفضته بشكل قاطع ، ونجد في البند السادس اعتراض سفير بريطانيا على مذكرة – ديكسون – ورفضه لفكرة التعريف الموسع الذي يهضم حقوق العراق ، ورغم أن السفير البريطاني كان قد اتخذ ذلك الموقف من خلال مداولات تمت مع – نوري السعيد – الذي عبر عن رفض تام لما جاء بمذكرة – ديكسون – ولمحاولة التخطيط الجديد ، الأمر الذي دفع بدوره سفير بريطانيا تأييد الموقف العراقي وعلى ضوء ذلك حصل الاختلاف بين الحكومة البريطانية وسفيرها)

" في الليلة التي تلت وفاة الملك – غازي – كنت مأموراً لمركز شرطة – الكرخ - ، عندما قمت بفتح الخزانة التي أودع فيها التقرير الطبي الخاص بمصرع الملك ، وأنا كمحقق عدلي لي معرفة تامة في تفاصيل ما يشابه تلك الحوادث ، وجدت ذلك التقرير الطبي مختصراً وغير مستوفي للتفاصيل المتعلقة بالوصف الدقيق والكامل للحادث ، مثلاً كان يجب وصف السيارة التي تعرضت للاصطدام ، كذلك كان يجب وصف الضربة التي تعرض لها الملك ، لقد وجدت أن الطب الشرعي لم يتحكم ويعمل بالدقة المطلوبة لوصف الذي جرى ، كذلك أعتقد أن المسؤول عن إجراء الكشف الطبي في ذلك الوقت قد شك في الموضوع ، وربما هو قد تعرض لضغوط من قبل جهة ما ، أقصد في الحكومة العراقية التي تنفذ أوامر السفارة البريطانية "
بعد حادث موت الملك – غازي – الإنكليز ومعهم شيخ الكويت تنفسوا الصعداء ، وتيقنوا من أن ملف تحرير الكويت سيغلق إلى الأبد ، وأن تلك المحاولات العسكرية ولدت ميتة ، الشعب العراقي والعربي تسربت إليه الشكوك بشأن حادث الاغتيال " المدبر " وأن ذلك الحادث الذي تعرض له ملك العراق هو إشارة لمن يريد العمل على تحرير الكويت من أنه سيلاقي ذات المصير ، ولقد تكرر ذلك مع – نوري السعيد ، وعبد الكريم قاسم ، وعبد السلام عارف ، وأخيراً صدام حسين – الإنكليز وفي وثائقهم التي حجبوها ولم يسمحوا بالكشف

عنها سجلوا تفاصيل تلك الاغتيالات ، وبخصوص الملك – غازي – فأن مجموعة من رجال المخابرات البريطانية وصلوا إلى بغداد قبل شهر من وقوع الحادث ، وأقاموا في السفارة البريطانية الواقعة بالقرب من منطقة الصالحية ، وكانوا يتابعون تحركات الملك بشكل دقيق ، الإنكليز هم الذين دبروا حادث مقتل الملك – غازي – وهذه المعلومات تنشر للمرة الأولى ، وتعتبر وثيقة مهمة ستغير الكثير من المعلومات الواردة في كتب التوثيق للمراحل السياسية التي مرت على العراق ..

الوثائق المتوفرة عن تلك الفترة تشير بوضوح إلى أن الحكومة العراقية بعد مصرع الملك غازي ، استمرت بالمطالبة بالكويت باعتبارها جزء لا يتجزأ من العراق ، بعد مرور أسبوعين على وفاة الملك غازي أرسل المقيم السياسي في بوشهر ، إلى سكرتير وزارة الهند في لندن وكذلك إلى القائم بالإعمال ببغداد وإلى وزارة الخارجية البريطانية ، البرقية المؤرخة بتاريخ ١٩ / ٤ /١٩٣٩ ، تقول البرقية : " بعد وفاة الملك غازي – ملك العراق – أخذ الضباط العراقيون الموجودون في الجيش يتحركون من أجل إعادة الكويت إلى العراق ، وإن الخطة العسكرية لاحتلال منطقة – الجهراء – مازالت قائمة ، ويساورني الشك أن أولئك الضباط يتلقون تعليمات مباشرة من حكومة ألمانيا ، وهم متطرفون كثيراً ويظهر عليهم معاداة الوجود البريطاني في العراق " تلك البرقية أعادت إلى الواجهة من جديد ضرورة أخذ الحيطة والحذر من قبل قوات بريطانيا المتواجدة في الخليج العربي لصد أي محاولة مفاجئة يقوم بها ضباط الجيش العراقي ويهدفون من خلالها إلى تحرير أرض الكويت ، كما تم تعميم برقية سرية من وزارة الدفاع البريطانية بهذا المعنى لكي تبق قوات حكومة صاحبة الجلالة على أهبة الاستعداد لصد أية محاولة تأتي من جهة الشمال – أي من أرض العراق – وبتاريخ ٥/٥/ ١٩٣٩ أرسل الوكيل السياسي في الكويت ، برقية سرية برقم " س – ٢٠٧ " تقول تلك البرقية الآتي : " أن الهجوم العراقي السابق الذي كان يتصف به حكم الملك غازي مازال مستمراً ، وقد تزامن ذلك بشكل متصاعد مع قوة رئيس الوزراء – نوري السعيد – والذي مستمر في موقعه ، وهذا يذكرنا بنوايا – جعفر العسكري ، ويذكر أن جعفر العسكري هو الذي طلب من نوري السعيد المجيء للعراق وعمل على إدخاله إلى كادر الحكومة العراقية فيما بعد ، ويوصف – نوري السعيد – بأنه أحد الكفاءات المتميزة في التخطيط العسكري والقتالي ، وفيما بعد يُعد من أفضل السياسيين الذين يتصفون بالبصيرة والمناورة والتكتم وطول الصبر والتخطيط المحكم ، كان يعمل مع بريطانيا ولكنه أيضاً يعمل لتكوين دولة عراقية لها جيش قادر على إنجاز المهمات الوطنية ، وتصف البرقية – جعفر العسكري – على النحو التالي " كان متحمساً لضم الكويت إلى العراق ، وعليه فأن من غير المبرر أن يكون – نوري السعيد – رافضاً لحركة الحكومة العراقية ضد الكويت ، بل على العكس فأن هذه الحركة قد حظيت بتأييده الخفي وتشجيعه السري ولذلك فأن التحرك العراقي الحالي قد خطط له لكي يكون واضحاً لشيخ الكويت ،

وبأن العراق بإمكانه أن يؤذيه وأن الإنكليز غير قادرين على حماية مصالحه خصوصاً أن أملاكه مازالت محجوزة رغم الاحتجاج البريطاني ، وأن الإنكليز لا يستطيعون منع العراق من مهاجمة الكويت " وتختتم الوثيقة بفقرة تتحدث عن أهمية الإسراع في إنجاز تخطيط الحدود بين إمارة الكويت والبصرة ، وتلك البرقية الوثيقة مهمة جداً ، فهي تؤكد أن الحكومة العراقية وحتى العام ١٩٣٩ أي بعد مصرع الملك غازي لم تكن تعترف إطلاقاً بحدود بين الكويت والبصرة ، وعلى لسان أعلى قياداتها مثل الملك ونوري السعيد وجعفر العسكري ورشيد عالي الكيلاني ، وضباطها الكبار ، كلهم قد أتحذو الموقف الوطني الذي يدعو إلى تحرير الكويت وعودتها إلى العراق ، ونجد الآتي في البند رقم – ٤ – من البرقية المذكورة ، والذي يقول " أنني أتفق تماماً معكم بأن تخطيط مبكر للحدود ، هو مسألة مطلوبة جداً ، ولكن إذا استمرت السياسة العراقية بهذا الشكل فأنني أعتقد أنه من الصعوبة جعل الحكومة العراقية تتخذ أي خطوة لتخطيط الحدود ، وأنه سيكون هناك تأجيل مستمر من قبلهم إلا إذا ضغطنا عليهم بقوة شديدة "..

تلك هي برقية بريطانية وهي وثيقة مهمة جداً وقد تم الكشف عنها مع مجموعة كبيرة من الوثائق ، وكلها تتضمن نصوص صريحة تتحدث عن موقف حكومة الملك غازي ونوري السعيد ، وأمام تلك الحقائق الدامغة تسقط ادعاءات آل الصباح ، تلك التي تتحدث عن موافقة حكومة – نوري السعيد – بخصوص تخطيط الحدود ، تلك الأكاذيب الممجوجة سنكشفها من خلال وثائق أسيادهم الإنكليز ، وخاصة التي تتحدث عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي ستنشر في الفصول اللاحقة ...

وثيقة رقم (٣٠- القسم الثالث)

٩- لتقويم أهمية الخط الأخضر فإنه من الضروري عرض الظروف التي حتمت إيجاده ، ففي عام ١٩١١ ، قررت الحكومة البريطانية بأنه كجزء من الترتيبات للمساهمة البريطانية في خط سكة حديد بغداد ، فقد آن الوقت لمناقشة حل قضية الكويت مع الحكومة التركية ، وبعد تبادل المذكرات التمهيدية ، قامت حكومة صاحب الجلالة بتوجيه مذكرة مفصلة بتاريخ ٨/ تموز – يوليو ١٩١٢ إلى الحكومة العثمانية ، ويتضمن الملحق رقم (٤) من تلك المذكرة ، وصفاً للحدود الكويتية التركية بالشكل التالي " بأنه خط يمتد من خور الصبية ، ويمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام " ، أن هذا الوصف مشابه لوصف الحدود الشمالية للكويت الوارد في مجلد لوريمر – الجزء الثاني صفحة ١٠٦٠ ، وبعبارة أخرى – أن هذه النقطة ذات أهمية عظيمة – فقد تم إعطاء الأهمية والفاعلية للقرار الذي توصلت إليه حكومة صاحب الجلالة في وقت مبكر ، بأن التزاماتنا تمتد إلى أراضي الشيخ كافة ، كما تم وصفها في مجلد لوريمر .

١٠- إن عدم قبول الشيخ مبارك – شيخ الكويت ، بتعريف الحدود الكويتية الوارد في مجلد لوريمر ، هو دليل من المراسلات المتبادلة المعاصرة ، إذ طالب الشيخ بأن – صفوان وأم قصر تعودان إليه بلا أدنى شك ، وقد أيد النقيب شكسبير ، الوكيل السياسي في الكويت (آنذاك) من خلال معرفته كخبير وبشكل شديد ، مطالب الشيخ في المذكرة حول حدود إمارة الكويت ، والتي شكلت ملحقاً لرسالته رقم سي ٦٢ والمؤرخة في ١٢ / آب – أغسطس ١٩١٢ ، والموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) ، إلا أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن مستعدة لإجراء أي تغيير جوهري في تعريف حدود الكويت التي تم بها مفاتحة الحكومة التركية ، وإن تعريف الحدود الوارد في المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية – التركية ، المؤرخة في ٢٩ تموز – يوليو / ١٩١٣ .

١١- أن النص الذي يقول بأن تعريف الحدود الوارد في المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية – التركية ، المؤرخة في ٢٩ تموز – يوليو ١٩١٣ مطابق في الجوهر لوصف لوريمر ، هو أساس النقاش الوارد في القسم الأخير من هذه المذكرة ، ولقد ظهر لنا بأن تعريف الحدود الوارد في الملحق (٤) المرفق بالمذكرة المؤرخة في ١٨ تموز – يوليو ١٩١٢ ملحق رقم (٢) ، كان يقصد به ، وهذه هي الحقيقة ، أن يكون مطابقاً لتعريف لوريمر ، ولقد ظهرت بين تعريف ١٨تموز – يوليو ١٩١٢ والتعريف النهائي الوارد في اتفاقية ٢٩تموز –يوليو ١٩١٣ ، ثلاثة تعاريف أخرى ، وردت في الملاحق (٣، ٤ ،٥) المرفقة بهذه المذكرة ، وأن التعريف الوارد في الملحق رقم (٣) جاء على أساس إعادة وتكرار النص الوارد في الملحق رقم (٤) المرفق بمذكرة ١٨تموز – يوليو ١٩١٢ (ملحق رقم ٢) ومن الملاحظ أن تغييرين حصلا فيما يتعلق بالموضوع (أ) لقد ورد بأن نقطة بداية الخط " هو الساحل في بداية خور الزبير " بدلاً من " خور صبية " و " ب " يمتد الخط باتجاه الشمال الغربي وإلى الأعلى ويمر من " آبار قلعة صفوان " ، أن التغييرات الواردة في الملحقين (٤ ،٥) ذات أهمية بسيطة ، إلا أنه تم تثبيتها بهدف التكامل ، وفي الملحق رقم (٤) يقول التعريف بأن خط " الحدود " يمتد نحو الأعلى ويمر ، إلا أنه لا يدخل آبار القلعة في صفوان ، إذ تمت إضافة الكلمات الثلاثة التي تحتها خط إلى التعريف الوارد في الملحق رقم (٣) وفي الملحق رقم (٥) يمتد الخط – نحو الأعلى ويمر إلا أنه يتضمن آبار القلعة في أم قصر وصفوان – إذ تمت إضافة قلعة أم قصر إلى التعريف الوارد في الملحق رقم (٤) وأن نقطة البداية لخط الحدود في الملحق رقم (٤) الذي يشكل التعريف الرسمي للخط الأخضر ، أبقي عليه كما هو في " مدخل خور الزبير " إلا أنه تم تعريف الخط – الحدودي – نفسه بأنه يمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان ، بدلاً من امتداده نحو الأعلى مروراً ، بآبار القلاع في أم قصر – كما ورد في الملحق رقم (٥).

١٢- ولا جدال في أنه عند حصول غموض في معنى وغرض الخط الأخضر ، فأنه يتوجب تفسير وترجمة ذلك الخط ، بالرجوع إلى التعريف الوارد في المادة (٧) من اتفاقية ٢٩ تموز – يوليو ١٩١٣ وأصبح من الواضح الآن ، أنه عندما يكون هناك غموض وعدم يقين في التعريف نفسه ، فإنه يتوجب السعي للحصول على التوضيح ، ليس من التوقعات القائمة على نتائج المسح الذي جرى بعد عام ١٩١٣ ، بل بالرجوع إلى مجلد لوريمر ، والذي يبدو أنه كان الوثيقة الرسمية الوحيدة التي اعتمدتها حكومة صاحبة الجلالة ، خلال المفاوضات مع الحكومة التركية في شهر تموز – يوليو ١٩١٣ ، لتحديد الحدود الشمالية للكويت .

١٣- وهناك نقطتان ملائمتان لموضوع هذه المذكرة ، تتعلقان بالخط المرسوم على الخرائط المرفقة باتفاقية تموز- يوليو ١٩١٣ ، وبتعريف ذلك الخط الوارد في نص الاتفاقية ، إذ أن كليهما غامض وغير واضح ، النقطة الأولى ، هي موقع الحدود " مباشرة جنوب أم قصر وصفوان " النقطة الثانية ، تتعلق بمكان بداية خط الحدود في مدخل – خور الزبير –

١٤- أن الرجوع إلى مجلد لوريمر ، وإلى التعاريف الوسطية للحدود ، ظهرت من وقت إلى آخر من طرف حكومة صاحبة الجلالة قبل تموز – يوليو ١٩١٣ (أنظر الملاحق ٢،٣، ٤ ، ٥) يحل أي شك محتمل فيما يتعلق بالموقع الصحيح لحدود الكويت في أم قصر وصفوان ، ويعرّف لوريمر الحدود بأنها تمر " مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان " – وتم القبول نهائياً بالكلمات المستخدمة في التعريف الرسمي للحدود بتاريخ ٢٩ –تموز – يوليو ١٩١٣ ويعلق ليقول بأنه " لا جدال في أن نفوذ شيخ الكويت يمتد إلى حد آبار هذه الأماكن تماماً " ، قد جاءت مرة أخرى لتستخدم في التعاريف المقترحة التي وردت في الملاحق (٣ ، ٤ ، ٥) المرفقة بهذه المذكرة ،ولاشك إطلاقاً بأنه عندما تم الاتفاق على الخط الأخضر ، فقد جرى الاعتقاد بأن حدود الكويت تمتد ، استناداً إلى كلمات لوريمر ، إلى " الأعلى إلى حد الآبار تماماً " العائدة لأم قصر وصفوان ، وتظهر التمحيصات الدقيقة للوثائق المعاصرة والحاسمة ، بأنه مصطلح " مباشرة جنوب أم قصر وصفوان " يمكن أن يحمل تفسيراً واحداً ، وللأسف ، فإن ذلك التفسير لم يرد في التعريفات الأخيرة للحدود .

١٥- النقطة الغامضة الثانية ، هي موقع بداية خط الحدود في " مدخل خور الزبير " – الملحق رقم ٤ – وإن هذه النقطة يجب أن تكون في نقطة البداية نفسها لخط الحدود ، الذي أشار إليه لوريمر بخور الصبية – الملحق رقم ١ – فأين ينتهي – خور الصبية - ؟ .. وأين يبدأ – خور الزبير - ؟.. هذان هما السؤالان المحيران للشخص خلال هذه السنوات الأخيرة ، والذي يحاول أن يجد تفسيراً لتعريف الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية البريطانية – التركية لعام ١٩١٣ ، دون الإشارة إلى الظروف التي أدت إلى التوصل إلى هذا التعريف ، والحقيقة هي أنه قد تم ترتيب هذا التعريف ، بالرجوع

إلـى المصـطلحات التـي استخدمت فـي مجلـد ـ لوريمـر ـ ، وبالـرجوع إلـى المصطلحات المستخدمة في ذلك المجلد يمكن تفسير التعريف بشكل مناسب .

١٦ـ وقد أخذت المقتبسات التالية من مجلد ـ لوريمر ـ الخاص ب (الخليج الفارسي) الجزء الثاني صفحة ١٥٠٣ـ ١٥٠٤ :

" أم ـ قصر " مكان يقع على مسافة ٧ أميال فوق جزيرة وربة وبامتداد الشمال لخور عبد الله وخور الصبية .

وبمسافة ٦ أميال فوق جزيرة وربة ، فإن الممر المائي الذي تقع عليه أم قصر يبلغ عرضه حوالي ثلاثة أرباع الميل ، ويتراوح عمقه من ٦ـ٩ فاتوم ـ الفاتوم الواحد = ست أقدام ـ وعلى مسافة ٦ أميال ، فأنها تنقسم إلى قسمين : يمتد أحدهما إلى مسافة قصيرة (ربما ثلاثة أميال) نحو الشمال الغربي ، وتضيق كلما امتدت ، بينما يستمر القسم الآخر باتجاه الشمال نحو البصرة ، وإن الملاحة ليست سهلة في مياه خور أم قصر أو خور الزبير ، لأن القناة معرّضة للرياح العالية ، وتختفي ضفافها وتغطس في المد العالي ، وأن هناك بعض الشك حول الأسماء الحقيقية لهذه الممرات المائية ، إلا أن الممر المائي الواقع على مسافة ٦ أميال شمال جزيرة وربة ، يعرف محلياً باسم " خور الثعالب " ، والفرع الصاعد باتجاه الشمال الغربي باسم خور " أم قصر " والفرع الأكبر الممتد نحو الشمال يعرف بخور الزبير "

أنشغل العراق كغيره من دول العالم بالحرب العالمية الثانية ، وخلال تلك الحرب حدثت ثورة ١٩٤١ ـ ثورة مايس ـ التي قادها ـ رشيد عالي الكيلاني مع مجموعة من الضباط الأحرار ، ويعتبر الكيلاني الموجه الرئيسي لتفكير الملك ـ غازي ـ وخاصة في تبني قضية تحرير الكويت من سيطرة بريطانيا وشيخ الكويت العميل ، ومجمل المواقف القومية التي اتخذها الملك خلال فترة توليه عرش العراق ، وقد استقطب رشيد عالي الكيلاني معه مجموعة من الضباط الأحرار ، في مقدمتهم ـ صلاح الدين الصباغ- الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش ومدير حركات الجيش العراقي ، خلال فترة حكم الملك غازي ، وكذلك ـ فهمي سعيد ـ عضو نادي المثنى والمتحمس بشكل كبير لعودة الكويت إلى أحضان العراق ، وكذلك ـ يونس السبعاوي ، وبقية الضباط من الذين ساهموا في تلك الثورة الوطنية ، التي أجهزت عليها بريطانيا بعد مرور شهر على قيامها ، لقد جاء ذلك الغزو من جنوب العراق ، من الكويت ، وكان ذلك الغزو يمثل الخطوة الثانية في مخطط بريطانيا ، حيث تمثلت الخطوة الأولى بمصرع الملك ـ غازي ـ ، والخطوة الثانية بالقضاء على الضباط الوطنيين ، أصحاب الأفكار القومية من الذين يفكرون بشكل جاد بتحرير التراب العربي من سيطرة بريطانيا وفرنسا ، كانت بريطانيا تسعى لاقتلاع فكرة تحرير الكويت من أذهان رجال القوات المسلحة العراقية ، وعموم أبناء الشعب ، كانت ظروف الحرب العالمية الثانية سوداء ، حيث أن الظروف الاقتصادية كانت خلالها صعبة للغاية ، وقد وقع الحكم في العراق

تحت الضغط الشعبي الكبير ، وعلى أثر ذلك قررت بريطانيا القيام ببعض الخطوات للتنفيس عن الاحتقان الشعبي الذي يتصاعد في العراق ، فمنحت بعض الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية ، وغضت الطرف عن احتلال أحزاب المعارضة لواجهة الحياة السياسية ، وظلت تواجه السلطة بطلباتها التي ترمي إلى الإصلاح السياسي ، في شباط من العام ١٩٤٦ ، جاء توفيق السويدي إلى السلطة كرئيس للوزراء ، واتخذ حين ذاك خطوة مهمة تمثلت في فسح المجال أمام الأحزاب للعمل الوطني ، وعلى أثر ذلك ظهرت الأحزاب العراقية الوطنية ، مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الأحرار وأحزاب أخرى وبدأت الصحافة تنشر المقالات التي تتحدث عن أهمية عودة الكويت إلى أحضان العراق وتحريرها من سيطرة بريطانيا، ونجد في تلك الفترة مقالة نشرت في جريدة البعث القومي الصادرة في ١٤/٥/ ١٩٤٦ وهي بعنوان " العراق يطالب بالكويت " كما نشرت – جريدة ألف باء – مقالة أخرى تتحدث عن إشاعة راجت في أروقة وزارة الخارجية ببغداد ، من أن الحكومة العراقية تعمل جدياً على المطالبة بضم منطقة الكويت للعراق وأنها قد تثير هذه المسألة ، أنها تهدف إلى القيام بمفاوضات لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية معاهدة ١٩٣٠ ، بعد ذلك بدأت الصحافة العراقية بنشر مقالات أكثر جرأة وقوة كما نجد ذلك واضحاً في جريدة البعث القومي الصادرة في ٢٠ /٥ /١٩٤٦ والتي تحمل عنوان " متى يعود قضاء الكويت إلى لواء البصرة ، وتحدثت المقالة عن دخول الكويت تحت الحماية الإنكليزية ، وطرحت السؤال التالي " لماذا لم تندمج الكويت في مملكة العراق " لقد أراد ضباط الجيش العراقي أن يكملوا رسالة الملك غازي ، لأن ضباط الجيش كانوا هم أنفسهم الذين ساندوا غازي في حركته من أجل تحرير الكويت ، ولذلك جاءت ثورة مايس ١٩٤١ لتحقق هذا الأمل من خلال مجموعة من الضباط الأحرار الذين وضعوا آمال العراق وطموحاته ، هدفاً أسمى لهم ، لكن الغزو البريطاني أجهض المحاولة ، إلا أن رغبة أهل الكويت وشعب العراق واحدة ، كلاهما يبحث عن طريق لتحقيق الوحدة والتحرير ، في تلك الفترة يعتبر موقف – نوري السعيد – هو العلامة الواضحة ، وقد عرف موقف نوري السعيد منذ العام ١٩٣٠ وهو من أبرز القيادات العراقية التي كانت تنادي بعراقية الكويت .

وثيقة رقم (٣٠- القسم الرابع)

١٧- لا يوجد هناك أي غموض في هذا الوصف ، إذ أن خور الزبير استناداً إلى لوريمر ، لا يبدأ من تقاطع خور عبد الله مع خور صبية ، أنه يبدأ من دون غموض أوشك من مقابل أم قصر ، وإن الشريط المائي الذي يمتد جنوب وشرق نقطة تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر على مسافة ستة أميال ، تم وصفه بأنه " امتداد شمال خور عبد الله وخور صبية " وقد استخدم لوريمر مصطلح – خور صبية – ليرمز إلى نقطة البداية لحدود الكويت الشمالية ، إذ أنه مصطلح غامض بعض الشيء ، ومن المحتمل أنه

قد تم استخدام هذا المصطلح ليشير إلى خط وليس إلى نقطة ، وبعبارة أخرى قناة خور صبية وجنوب وشرق تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر ، ويعتقد بأنه بسبب عدم دقة هذا المصطلح ليشير إلى نقطة بداية الحدود الدولية ، تم بعد استبداله فيما بعد في التعريفات التالية التي وردت في تعريف ١٨ تموز / يوليو ١٩١٢ بمصطلح " مدخل خور الزبير " وهو تعريف لم يكن هناك غموض بشأنه في عام ١٩١٣ ، وكان مصطلح – مدخل خور الزبير – يشير في عام ١٩١٣ ، وبشكل دقيق ودون غموض إلى تلك النقطة ، حيث يشكل الممر المائي امتداداً لخور عبد الله وخور صبية ، فينقسم إلى قناتين – خور الزبير وخور أم قصر .

١٨- ويحدث في بعض الأحيان ، وخصوصاً في الحالات التي تتعلق بالحدود ، أن التفسيرات المنطقية والدقيقة للكلمات الواردة في أي تعريف ، تقود إلى استنتاجات يبدو مقيدة وغير طبيعية من الجانب الأوسع ، وفي هذه الحالة ، فإن التمحيص الدقيق والتفسير المنطقي للمصطلحات المستخدمة في عام ١٩١٣ ، لتحديد وتعريف حدود الكويت الشمالية ، تبرهن في الحقيقة وتظهر على أنه خط حدود يشكل حلقة وصل طبيعية بين النقاط المحددة والمعرفة بشكل جيد ، وبعيد كل البعد عن أنه خط مفروض أو اصطناعي ، ويمتد ذلك الخط ، من تقاطع نقطة المياه العميقة – التاولك – لخور عبد الله مع نقطة المياه العميقة لخور الزبير ، مع نقطة المياه العميقة لخور أم قصر ، ومن هناك يمتد في خط مستقيم إلى نقطة ملاصقة مباشرة لآبار القلعة في صفوان في جنوبها ، أن هذا الشرط لا يؤثر في خط الحدود المعرّف والمحدد أعلاه ، نظراً إلى أن الآبار في أم قصر تقع شمال قلعة أم قصر ، وأن الآبار في صفوان تقع غرب قلعة صفوان .

ملاحظة

تضع بريطانيا في هذه الوثيقة عدة إشارات إلى دور المندوب السامي البريطاني السير – بيرسي كوكس – عام ١٩٢٣ واتفاقها معه على وصف الحدود استناداً إلى اتفاقية عام ١٩١٣ ، وتلك الاتفاقية التي تتحدث عنها بريطانيا طويلاً لا يوجد أي دور واضح لكيان عراقي وطني في صياغة بنودها وعلى هذا الأساس هي غير مقبولة في العام الذي كتبت به ، وظلت غير مقبولة من لدن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق ، كذلك لا يوجد اعتراف عراقي رسمي بتخطيط الحدود الذي قررته بريطانيا وشيخ الكويت ونفذته إدارة المساحة الهندية التابعة لوزارة المستعمرات البريطانية ، كما وضح الآن أن جميع الخطط التي اعتمدتها بريطانيا كانت مرسومة لحماية مصالحها وبهدف استغلال الأرض العراقية في خطط الحرب التي حدثت فيما بعد ، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية عندما عملت بريطانيا على بناء قاعدة متقدمة في مياه الخليج العربي قريباً من ميناء أم قصر ، لاستقبال التعزيزات والإمدادات العسكرية بهدف إرسالها إلى الاتحاد السوفيتي ، عندما هاجمت ألمانيا الأراضي

السوفياتية في حزيران - يونيو من العام ١٩٤١ وتوجد مراسلات بهذا الخصوص تم تبادلها بين حكومة الهند وحكومة الاحتلال في العراق ووزارة الخارجية البريطانية ، وكلها تدور حول اختيار موقع في أم قصر للقيام بتلك النهمة ، وعلى خلفية طلب شيخ الكويت اعتبار ذلك الموقع عائداً له ، وثارت الخلافات وخوفاً من النزاع بين حكومة العراق وشيخ الكويت فقد اتخذت بريطانيا قراراً سرياً بإدارة هذا الميناء عسكرياً خلال فترة الحرب ثم أعلنت عدم عائديته لأي من الطرفين !؟ ، ثم قامت بتفكيكه وهدمه وإزالته بعد أنتهاء الحرب ، ونجد في الملاحق التي أرفقتها الحكومة البريطانية بالوثيقة التي تفترض فيها وجود حدود دولية بين العراق والكويت ، تلك الوثيقة التي أعدها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في تشرين الأول – نوفمبر من العام ١٩٤١ والتي حاول فيها خلط الأمور ، ولهذا جاءت حافلة بالكثير من التناقضات والأخطاء والعيوب وساهمت بقوة في تضخيم المشكلة عندما افترضت وجود حدود وهمية بين العراق والكويت ، يعترف بها شيخ الكويت وحكومة الاستعمار البريطاني فقط ، ويرفضها الجانب العراقي وخاصة الحكومة التي كانت ترتبط مع بريطانيا بعلاقة قوية والتي ولدت أصلاً تحت مظلة الاحتلال البريطاني ، لقد حاول السفير البريطاني في بغداد العمل وضمن توجيهات محددة لفصل الكويت عن العراق وكانت رسالته التي أرسلها في ٧/تشرين الأول من العام ١٩٤١ مكرسة لهذا الغرض ، ولعل أصحاب الاختصاص ورجال القيادة وصفوة السياسيين وزعماء الأحزاب والتجمعات والمنظمات الوطنية سيرون ذلك التناقض والفعل المؤذي في الملاحق التي وضعتها القوة الاستعمارية التي كانت مسيطرة على المنطقة والمرفقة مع رسالة السفير البريطاني ، والتي تمثل حالة التخبط وتعلن عن حجم المؤامرة التي رسمتها بريطانيا ضد العراق وشعبه منذ أمد بعيد ..

" الملحق رقم – ١ "

" ملاحظة لا بد منها – عندما تجد بريطانيا وشيخ الكويت ، أن وصف لوريمر يتفق مع مصالحهما يتمسكان به ، وعندما تتعارض بعض النصوص الواردة فيه مع رغباتهما ينكران على لوريمر فعله ويصفان جهده بالتخبط وعدم الدقة ، علماً بإن لوريمر قام بوضع كتابه الشهير – دليل الخليج - بناءاً على طلب نائب الملك – كرزون "

حدود الكويت الشمالية كما وصفها لوريمر – الجزء الثاني – مجلد الخليج – صفحة ١٠٦٠ " في الشمال ، فإن أكثر المواقع التركية المتقدمة تقع في أم قصر وصفوان ، ولا جدال في أن نفوذ شيخ الكويت يمتد حتى جدران هذه الأماكن تماماً ، لذا فإنه بإمكاننا أن تعتبر خط الحدود على هذا الجانب يمتد من خور الصبية ، ومن ثم يمرّ مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان وإلى جبل سنام ، ومن هناك إلى الباطن .

ملحق رقم – ٢ – أ

مخطط الممرات المائية بالقرب من أم قصر ، والتي تجسد المصطلحات المستخدمة من قبل لوريمر في الجزء الثاني من مجلده – دليل الخليج - صفحة رقم ١٥٠٣ وصفحة ١٥٠٤ :
أ – مدخل – فم خور الزبير
ب- تقاطع خور عبد الله مع خور الصبية
ج- امتداد شمال خور عبد الله وخور الصبية – المعروف محلياً بخور الثعالب .

ملحق رقم –٢ – ب
الملحق رقم –٤ – المرفق بالمذكرة الموجهة إلى الحكومة التركية بتاريخ ١٨/ تموز – يوليو ١٩١٢ ، تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن خط الحدود في الشمال هو الخط الممتد من خور الصبية ، والذي يمرّ مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام ، ومن هناك إلى الباطن .

ملحق رقم –٣ – أ
ملحق بالرسالة شبه الرسمية المؤرخة في ٢٦/ شباط – فبراير ١٩١٣ ، الصادرة عن وزارة الهند والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية :

- حدود الكويت والقبائل الخاضعة للشيخ كما هي موضحة ومحددة في الملحق رقم – ٤ – المرفق بالمذكرة المؤرخة في ١٨/ تموز –يوليو ١٩١٢ والتي هي كما يلي :
- من الساحل في مدخل –فم – خور الزبير ، فإن خط الحدود يتجه باتجاه الشمال الغربي حتى يمر من جدران قلعة صفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرثق .

ملحق رقم – ٤
تم إعداد المادة ٧ من مسودة اتفاقية الكويت بتاريخ ٢٦/آذار – مارس ١٩١٣

- تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة – ٦ – من هذه الاتفاقية كما يلي :
- خط يمتد باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل فم خور الزبير ، حتى يمر ، ولكن لا يتضمن جدران القلعة في صفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرثق .

ملحق رقم – ٥ –
المادة –٧ – من اتفاقية الكويت والتي تم تعديلها استناداً إلى مقترحات وزارة الهند المؤرخة في ٣١آذار – مارس ١٩١٣ ، تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة –٦ – من هذه الاتفاقية كما يلي :

خط يمتد باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل خور الزبير وحتى يمر ، ولكن لا يتضمن جدران القلاع في أم قصر وصفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرتق .

ملحق رقم – ٦ –
المادة ٦- من الاتفاقية – البريطانية – التركية المؤرخة في ٢٩تموز-يوليو ١٩١٣ المتعلقة بالكويت .

ملحق رقم –٧ – المذكرة رقم ٥٤٠٥ والمؤرخة في ١٩ نيسان / أبريل ١٩٢٣ من السير بي . زت . كوكس – المندوب السامي في العراق إلى الوكيل السياسي – الكويت : " أرجو النظر إلى مذكرتكم رقم – أس /٥٢ – المؤرخة في ٤- نيسان – أبريل ١٩٢٢ والمرفقة برسالة من شيخ الكويت – المؤرخة في ١٧ شعبان ١٣٤١ هجرية ٤/نيسان – أبريل ١٩٢٣ والتي يقول فيها بأن حدود الكويت مع العراق كما يلي :

- **من التقاء وادي العوجة مع الباطن ، ومن هناك باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان ، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركاً هذه الأماكن للعراق ، وبعد ذلك إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله ، كما يقول الشيخ أحمد في الوقت نفسه ، بأن جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم تابعة للكويت ، وكما تعلم فأنها مماثلة للحدود المؤشرة بالخط الأخضر ، والواردة في الاتفاقية البريطانية – التركية المؤرخة في ٢٩تموز- يوليو –١٩١٣ ، ويبدو أنه ليست هناك ضرورة لأن تشيروا بشكل خاص إلى تلك الوثيقة في اتصالاتكم مع الشيخ .**

ملحق رقم – ٨ –
لقد تضمنت الرسالة رقم- ٢٩٤٤ والمؤرخة في ٢١/تموز-يوليو ١٩٣٢ وصف الحدود- العراقية الكويتية والتي تضمنتها الرسالة الصادرة عن سفير صاحب الجلالة في بغداد إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية ، والمؤرخة في ٧/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ ، وهي تتضمن وصفاً للحدود العراقية – الكويتية على النحو التالي " من التقاء وادي العوجة مع الباطن ، ومن ثم باتجاه الشمال بامتداد الباطن ، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان ، ومن ثم باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ، تاركاً هذه الأماكن للعراق ، ومن ثم إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله ، وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم للكويت .

ملحق رقم – ٩ –
وصف الحدود العراقية – الكويتية حسب رسالة سفير بريطانيا .

١- على طول الباطن ، يسير خط الحدود مع التالوك ، أي بعبارة أخرى – خط أعمق منخفض في الوادي
٢- تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان ، هي النقطة الواقعة في خط التالوك للباطن إلى الغرب من النقطة وقليلاً إلى الجنوب من صفوان ، حيث الموقع ولوحة الطريق اللذين يؤشران الحدود كانا موجودين حتى آذار / مارس ١٩٣٩
٣- من الباطن بالقرب من صفوان ، يكون خط الحدود موازياً لخط العرض ، حيث توجد النقطة المذكورة أعلاه وفيها يوجد سابقاً الموقع ولوحة التأشير .
٤- أن نقطة – تقاطع خور الزبير مع خور عبدالله – تعني تقاطع التالوك لخور الزبير مع تالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله والمعروف بخور شتاته .
٥- ومن قرب صفوان إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله ، يكون خط الحدود أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة –٢ – أعلاه والنقطة المحددة في الفقرة –٤ – وإذا ما وجدنا أن هذا الخط يتصل بالضفة اليمنى لخور الزبير عندما يتم تعقبه على الأرض ، فأنه يتوجب تعديله بطريقة يسير بها باتجاه الخط المنخفض للمياه على الضفة اليمنى لخور الزبير ، إلى حين وصوله إلى نقطة على الضفة ومباشرة مقابل النقطة المحددة بالفقرة –٤ – تاركاً بذلك كل خور الزبير للعراق
٦- ومن النقطة المحددة في الفقرة – ٤ – وإلى مياه البحر المفتوحة ، يتبع خط الحدود تالوك – خور عبد الله .

كل الكتب التي تؤرخ لتلك المرحلة ومعها الوثائق تشير إلى أن نوري السعيد أتبع الطريق الدبلوماسي والسياسي في حسم الأمور مع بريطانيا ، بخصوص عائدية الكويت إلى العراق ، ولكنه في العام ١٩٥٨ قبل حدوث ثورة تموز ، هدد باستخدام القوة المسلحة ، والدليل على ذلك الوثيقة العراقية التي تسجل نقاط الخلاف بين السعيد وممثل شركة نفط العراق في المباحثات الطويلة التي عقدت مع عدة شخصيات في منطقة الشرق الأوسط وهي مؤرخة في ٢٤/ شباط /١٩٥٨ ، برقية سرية ، تمثل تقريراً مفصلاً يتحدث عن الكثير من القضايا من جملتها نقاش ممثلي I.P.C شركة نفط العراق – التي كان يسيطر عليها البريطانيون ، ممثلو تلك الشركة خاضوا في حديثهم مع السعيد في أمور عديدة من بينها قضية الكويت ، وخط أنبوب النفط ، الجانب البريطاني دون انطباعاته في المذكرة المرفوعة إلى الحكومة البريطانية " عندما آثرنا موضوع أنبوب النفط الذي أقترح – نوري السعيد – مدّه من العراق إلى الكويت، (عن طريق البر) كما يقدم العراق أيضاً خط مياه ، سرعان ما رفضه شيخ الكويت ، عندما ناقشنا موضوع خط أنبوب النفط ، الذي ألغي من قبل

العراق بسبب رفضه توقيع اتفاقية مع الكويت ، أجاب نوري السعيد : ، بأن بإمكان شركة النفط أن تمد الأنبوب الآن وبأي حال من الأحوال " قال – نوري السعيد للوفد المفاوض بكل وضوح ، " أن الاتفاقية وقعها الإنكليز مع شيوخ الكويت – أي اتفاقية عام ١٨٩٩ ، وكذلك اتفاقية الحماية ، هذه الاتفاقية عقدت مع عدد من الشيوخ وعندما كانوا موجودين ، وإذا افترضنا أنهم يمثلون سلطة على الكويت داخل أسوارها _ أي المدينة الصغيرة الموجودة داخل الأسوار والتي لا تتجاوز مساحتها اكثر من ٧٥٠ متراً " ، يرى المؤرخ العراقي – عبد الرزاق الحسني – أن نوري السعيد كان يساير الإنكليز للوصول إلى الأهداف التي وضعها نصب عينيه ، كان يقول دائماً : الكويت أرض عراقية وحدودها لا تتجاوز حدود سورها الأول القديم ، كان نوري السعيد يؤكد بشكل متواصل أن كل الأرض الموجودة خارج السور الأول هي أرض عراقية ، وكذلك عشائرها عراقية ، هو يرى أنهم عملوا اتفاقية ، أو لغرض النقاش ، وإذا افترضنا أننا نقبل بتلك الاتفاقية ، أين همّ ماذا لديهم ، عندما وقعوا الاتفاقية كان لديهم هذه الأرض الصغيرة ، الموجودة داخل السور الذي كان لا يتجاوز طوله ٧٥٠ متراً " ، ويكمل – نوري السعيد – أنه لا توجد حدود حتى يمكنني أن أتناقش حولها " نعم ، أين هي الحدود ، ..؟ أليسوا هم الذين يقولون أن – بيرسي كوكس – قد خطط الحدود في عام ١٩٣٢ ونوري السعيد قد وافق عليها ، أين هي موافقة نوري السعيد ؟ أنه يعتبر الكويت مجرد مدينة صغيرة بحجم أصغر قرية في العراق ، وحدودها كانت داخل السور الأول ، الذي حدد طوله٧٥٠ متراً ، كما يؤكد عدم وجود حدود بين البصرة والكويت ، ذلك اعتراف واضح وصريح من رئيس الوزراء العراقي الذي يمثل أهم شخصية استمرت في حكم العراق منذ ١٩٢١ ولغاية ١٩٥٨ ، هو لا يعترف بوجود حدود وخاصة في العام ١٩٣٢ أو الأعوام اللاحقة ، أما الحدود التي وضعها – برسي كوكس – فهو ينظر إليها من زاوية مختلفة ، أن بيرسي كوكس أجنبي أقترح تخطيطاً للحدود في العام ١٩٣٢ أو كما حصل في معاهدة - العقير - العمل الذي قام به كوكس غير ملزم للحكومة العراقية ، وهو عمل مرفوض ، لأنه عمد إلى سرقة حقوق العراق في أرضه وشجع شيخ الكويت على الانفصال ، وهذا تقرير آخر يمثل رأي – نوري السعيد – كشف عنه في مباحثاته مع شركة نفط العراق – البريطانية- إذا تقدمت شركة النفط لتنفيذ المشروع فإن – نوري السعيد – مستعد لضمان عدم تدخل الكويتيين ، في البداية قال ، نوري السعيد لممثل شركة –نفط العراق - : " أن الكويتيين سوف لن يقفوا بوجه عمال شركة النفط ، والأهم من هذا فأن نوري السعيد سيجهز قوة مسلحة ليضمن الحماية التامة لمد أنبوب النفط إلى الكويت ، عندما يطرح نوري السعيد فكرة حماية الأنبوب بالقوة العسكرية ، فهذا يعني عدم الاعتراف بوجود شيخ الكويت ، ويمثل ذلك العمل تهديد عسكري من خلال موافقة بريطانيا ، كان نوري السعيد يرمي إلى توضيح فكرة معناها " أنني مستعد أن أحمي مصالح العراق ، حتى لو اضطرني ذلك استخدام القوة المسلحة لضمان الحقوق الوطنية ، وهو قد أخبر بريطانيا ، أنه لا توجد

حدود بين العراق والكويت ، وهو يعلن استعداده لحماية تنفيذ المشروع بالقوة ، ألا يعني ذلك القرار خطوة من آجل تحرير الكويت بالقوة المسلحة ، هذا التقرير المهم كان قد أعد في آذار من العام ١٩٥٨ ، وفي مقابلة نشرتها الصحافة العراقية بتاريخ ١٤/آب /١٩٩٢ ، تحدث شاهد عيان ، هو أمير لواء ركن – عادل أحمد راغب – الذي كان يشغل منصب القنصل العسكري في تركيا – قال " سألت نوري السعيد عن إشراك الإنكليز في عضوية – حلف بغداد – أجابني الباشا ، قائلاً : عليهم أولاً أن ينهوا قضية فلسطين ويرفعوا أيديهم عن الكويت " ويضيف اللواء الركن – راغب " كان جيشنا في بداية تشكيله كالطفل يحبوّ وكان يعتمد نظام الأفواج ، والآن في عقد الثمانينات أزداد الجيش قوة ، وصار يمتلك الأسلحة المتطورة ويصنعها أيضا ، ويستطيع حسم المشاكل الحدودية ، القوة هي التي تتكلم ، فلذلك نحن الآن في مرحلة ما بعد الحرب العراقية – الإيرانية ، بدأنا نطالب باستعادة حقوقنا الوطنية ، في الماضي لم نكن متحررين وغير مستقلين استقلالاً تاماً ، فيما مضى كانوا يعطوننا الأسلحة الملغية غير المهمة ، أما الآن فنحن نطلب أفضل حلقات التسليح ونستخدمها دون شروط ، كنا في تلك الفترة مجبرين ، لكوننا مرتبطين بمعاهدة معهم ، أما قضية الكويت فلن يتحدث بها العراقيون ويندفعون لحسمها إلا إذا تحرروا من الوجود الأجنبي " .

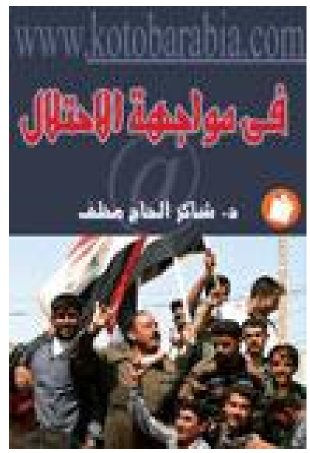
ثمة وثيقة مهمة كتبت في صباح يوم ١٤/تموز- يوليو/١٩٥٨ ، وهي تقدم تصور للخطوات التي يجب أن تعمل من خلالها الدول التابعة للسياسة البريطانية في المنطقة العربية ، وتقدم توجيهات محددة للسياسة المصرية باتجاه إبقاء الكويت بعيداً عن العراق ، ويتزامن ذلك بعد يومين من حصول ثورة تموز ، على أثر سفر – السير سلوين لويد – إلى واشنطن ، حيث التقى هناك مع – جون فوستر دالاس – وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وتباحثا مطولاً حول الوضع الجديد في العراق وتأثيره على بقية دول المنطقة ، وعن الاستراتيجية الجديدة التي ستعمل بها قوات الطرفين المتواجدة في المنطقة المحيطة بالعراق ، ومن المواضيع التي تمت مناقشتها في ذلك الاجتماع ، قضية الكويت واحتمالات تحريرها من قبل القوات العراقية ، وعلى أثر ذلك كتب - السير سلوين ، إلى رئيس وزرائه – هارولد ماكميلان - المضمون الذي تضمنته البرقية المرقمة ١٩٤٤ والمرسلة في ١٧/ تموز من العام ١٩٥٨ ، أي بعد ثلاثة أيام من حصول الثورة في العراق ، كانت البرقية بمثابة تقرير مفصل عن الأوضاع في لبنان ومنطقة الخليج العربي وعن التوقعات بشأن الكويت ، يقول لويد : " لقد أوضحت إلى جون فوستر دالاس ، أنه إذا ما تم ترتيب انقلاب في الكويت مشابه للذي حصل في بغداد ، فأنه فعلاً سيكون هناك خطر جدي ضد مصالحنا " ، كانت مخاوف أمريكا وبريطانيا تشير إلى وجود الحركة الوطنية القومية والتي تصاعد تأثيرها من خلال فترة حكم الملك – غازي – وقد وصلت في العام ١٩٥٨ إلى أوج عنفوانها ، في الرد على تلك البرقية ، أقر الأمريكان بذات المخاوف ، وأعلنوا أن نتيجة انقلاب في الكويت

سيؤدي في الغالب إلى إلغاء الترتيبات القائمة سابقاً والتي في ضوئها كما يرى الأمريكان ، أنهم والإنكليز يتقاسمان المسؤولية في العلاقات الخارجية والدفاع في الكويت ، التقارير والوثائق المتعلقة بذلك الاجتماع تصف موقف ـ دالاس ـ بالتشدد ، لقد أفترض بأن الكويت سوف تكون المنطقة الأولى التي ستجابه الخطر القادم من ثورة العراق ، وطلب من مجموعة الدوائر الستراتيجية أن تعمل على وضع الخطط الكفيلة بالاحتفاظ بالكويت بعيداً عن قبضة الحكومة العراقية الجديدة ، كما عمل على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية والتدخل في الكويت ، وحماية حقول نفط الاحساء بوضع قوات عسكرية لحمايتها ، بريطانيا وحليفتها تعلمان جيداً أن حقول أرض الاحساء تعود ملكيتها للعراق ، وربما تندفع قيادة العراق الجديدة بتحرير كل من الاحساء والكويت في آن واحد ، وهكذا وضعا الخطط اللازمة للحد من خطر الثورة العراقية والعمل على تنفيذ مضمون الاتفاقية المعقودة بينهما في العام ١٩٥٤ ، والتي كانت تعمل على منع وقوع الكويت والمنطقة الشرقية من أرض الاحساء تحت سيطرة القوات العراقية .



كتب منشورة للكاتب

في موقع كتب عربية



بعد أكثر من عام على احتلال العراق وتدمير البنية التحتية له والكم الكبير من القصف والقتل وسوء الإدارة، في ٢٠٠٤/٨/٣٠ نشرت مجلة "Time" الأمريكية مقابلة مع الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" قال فيها مدافعا عن قراره الذي أرسل بموجبه القوات الأمريكية لتحتل العراق ولتواجه الموت والقتل هناك "أن قرار غزو العراق والإطاحة بنظام رئيسه "صدام حسين" كان سليماً "ليس ثمة جديد في هذا المقطع ولكن الصدمة الكبيرة جاءت من الجزء الأكثر خطورة في المقابلة عندما أضاف الرئيس واصفاً نفسه بأنه الشخص الذي يصنع التاريخ!!، كما تعهد بهزيمة الإرهابيين الوهميين المتربصين بالولايات المتحدة في الخارج قبل أن يهددوا الأمن والسلام، وفي مكان غير بعيد عن المكان الذي يلقي فيه خطابه المثير للجدل، كنت ضمن المسيرة الحاشدة التي شارك فيها أكثر من ٢٥٠ ألف مواطن أمريكي هي الأكبر من أية تظاهرة احتجاج حصلت في الولايات المتحدة.

كان العنوان الأول لتلك الجموع الغاضبة الاعتراض الواضح على سياسات الرئيس الأمريكي وخاصة المتعلقة منها بالعراق المحتل، شخصيات قيادية مرموقة في الولايات المتحدة ونقابات ومنظمات إنسانية وسياسية

ومجموعات من المحاربين الذين خاضوا القتال وخبروا ويلات الحرب في فيتنام إلى جانب أنصار حقوق المرأة وعمال الصلب العاطلين عن العمل، أمام السيل العام الغاضب أغلقت الشرطة كافة الطرق المؤدية إلى ميدان "ماديسون سكوير جاردن" في مانهاتن حيث كان الحزب الجمهوري يعقد مؤتمره كما استخدمت فرق مكافحة الشغب الكلاب البوليسية لتفريق المتظاهرين واعتقلت فيما بعد في أماكن متفرقة أكثر من ٩٠٠ متظاهر، الرئيس صانع التاريخ يواصل إلقاء خطابه الذي كان يبدو للأمريكيين وللعالم قاطبة غريباً، حمل الخطاب أقوالاً حسبتها الصحافة هنا وكذلك رجال الإعلام من نوع الدعاية غير المتوازنة مع ما يحدث وخاصة عندما وصف ما يقوم به على أنه "كفاح أيديولوجي طويل المدى" مشيرا في الوقت ذاته على أنه ليس مؤرخا بل "الشخص الذي يصنع التاريخ" الرئيس يدرك بوضوح ودقة موقعه في أذهان النخبة المتعلمة من رجال العلم وأساتذة البحث، هو يرى الأمور هكذا عندما أضاف في خ٠طابه "معظم المؤرخين لن يصوتوا لي، ومن ثم لا أظن أنهم قادرون على كتابة تاريخ موضوعي لكنني أعتقد أن التاريخ سيعترف على المدى البعيد لهذه الحكومة بأنها حققت الكثير من الإنجازات "على بعد لا يتجاوز الخمسة كيلو مترات من الموقع الذي كان يلقي فيه خطابه ثمة شاهد كبير على بداية السيناريو المرعب الذي أحاط بالولايات المتحدة وبكل العالم، هو موقع التجارة المنهارين، وفي مكان آخر كان الشعب الأمريكي الواعي يختار طريقة أخرى معاكسة للرد على التضليل والكذب ويدون بشرف وامتياز إنساني كتابة التاريخ، الشعب هنا أكبر من الرئيس وأكبر من قوى التضليل والظلام، والعوامل الجديدة في الصراع تأخذ منحي يوصف بالخطير والمدمر وغير المرغوب، في تظاهرة الاحتجاج بدا واضحا المقصود في التعبير الرمزي الذي صار يتداخل مع المدلول السياسي وتضميناته، ما الذي دفع الجماهير المعترضة بأشكال حضارية أن ترفع في تلك المسيرة الحاشدة توابيت رمزية للجنود الذين قتلوا في العراق..؟ هي محاولة لم يتوقعها الرئيس، الجماهير تصنع تاريخ جورج دبليو بوش، ولماذا صممت التظاهرة صوراً للرئيس وهو معمم وله لحية بيضاء ويبدو شكله قريب الشبه من الشيخ "بن لادن"..؟ كنت أتمنى أن يطل من تلك المنصة التي كان يقف عليها ليرى كيف بدأ الأمريكيون الشرفاء يحرقون دمى كبيرة له ولحليفه "توني بلير – كذاب بريطانيا"، ربما تسلل بعض المتظاهرين واندسوا بين أنصاره وقاطعوا خطابه وتجرأ أحدهم ليقول بصوت قوي للرئيس الذي يصنع التاريخ "صه، أنت كذاب كبير!!" في تلك التظاهرة من

الرموز التي أعرفها "القس جاكسون والصديق المخرج السينمائي مايكل مور – صاحب فيلم ١١ سبتمبر فهرنهايت"، ماذا نقرأ في تلك الماسكات ذات التعبير الواضح الذين يدين الحرب على العراق بكل بشاعتها، وكيف نفسر أيضاً تلك الكرة الكبيرة التي رفعها المتظاهرون وخلفها دمية للرئيس صانع التاريخ وهو يقوم بحرق تلك الكرة وما عليها!!، إضافة إلى تلك الصور التي رسمت بشكل مشوه للرئيس وهي تؤكد مضامين تعتبره "النازي، دراكولا العصر، ستالين أمريكا، الفاشي، نيرون "تلك الأشكال الخرافية الشيطانية الملامح تحيط بها الحناجر الغاضبة وهي تردد نشيد الجندية العسكرية الأميركية وقد استبدلته إلى نشيد ضد الحرب، في أقصى مراحل الاحتجاج افترشوا الأرض وتمنعوا على رجال الشرطة، ربع مليون إنسان أميركي يستنكر والرئيس يقول أنه يصنع التاريخ، تلك الحشود امتدت لمسافة أكثر من ميل على أحد الطرق الرئيسية بالمدينة، في الصيحات القوية كما الهتاف الواضح الذي ينطلق من حناجر الجماهير الغاضبة "أسامة بن لادن صديق بوش" و"بوش يكذب في عدد القتلى من جنود أمريكا" و"الكراهية ليست قيم أخلاقية" وهذه إشارة واضحة وصريحة إلى قيم الحرب التي صنعها الرئيس "جورج دبلي بوش" في العراق..!! في موازاة إعلانه قبول الترشيح للانتخابات الجديدة هو يواجه متحدياً ديمقراطياً يحظى بالكثير من التأييد لم يتردد الرئيس جورج دبليو بوش بأن يصف نفسه بأنه حامي أمريكا والمدافع عنها ضد الإرهاب!!

ورغم الخسائر البشرية الكبيرة في القوات المتواجدة في العراق وأيضاً التدهور الاقتصادي في الولايات المتحدة، هو يعتبر نفسه صانع التاريخ وأن حربه قد نجحت وستسمح للولايات المتحدة بالانتصار على الإرهابيين كما يعمل على خلق المزيد من الحرية في الشرق الأوسط الكبير، يقول الجنرال "ويسلي كلارك" * في كتابه الصادر حديثا والذي يعالج نتائج الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق "كسب الحرب الحديثة – Winning Modern Wars" لقد فقدنا ذلك الفرح الغامر بالنصر المبكر والسريع والحاسم الذي حدث في العراق، لقد تلاشى كل شيء وصار يستوطن فينا القلق المتزايد والرهيب حيث الدلائل تؤكد أننا بدأنا نواجه العواقب الوخيمة التي ستدخل أفق المستقبل وتستمر طويلاً" وفي التقرير الذي أصدره مؤخراً المحلل العسكري البارز "أنتوني كوردسمان" والذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن يقول "أن البنتاغون ليس لديه خطط فعالة للتعامل مع التدهور الكبير الحاصل في العراق" لم ينسى الرئيس في ذلك الخطاب أن يوجه الاتهامات إلى خصمه

المشاكس الذي اتهمه في مدينة "سبرينغفيلد" أنه لن يتخلى عن التزامه بالدفاع عن أميركا التي أصبحت عرضه للانتقادات بسبب الذين رفضوا أن يخدموا عندما كانوا قادرين على ذلك وبسبب أولئك الذين قادوا الأمة إلى الحرب على العراق! ورغم تواصل خطابات الرئيس "جورج دبليو بوش" في أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة وفي وسائل الإعلام المؤثرة إلا أن الجميع ينتقد سياساته في الداخل والخارج حيث يتفاقم مستوى الغضب وقد طفح الكيل لدى الديمقراطيين وبين المعتدلين من أنصار الحزب الجمهوري، تلك التظاهرة التي قادها إتلاف التوحد من أجل السلام والعدالة هي واحدة من العلامات المهمة المعارضة لسياسة الرئيس وحربه المتواصلة في العراق..



يرى الباحث في علوم الحضارات القديمة "أن جذور الثقافة السومرية، أو تلك الأسس التي كانت تشكل القواعد والأعمدة القوية لتلك الحضارة الباهرة والتي ولدت في الألف الرابع قبل الميلاد وتمثلت ببناء حضارة سومرية جديدة على أنقاض حضارة "تل العبيد" والتي انطفأت مراكزها الواحد أثر الآخر بتأثير الضغط الجديد، ويبدو أن الثقافة السومرية التي ازدهرت فيما بعد هي امتداد لتلك البدايات الحضارية

والثقافية التي تبلورت بواكيرها في حضارة تل العبيد أن وجود ظواهر أخرى تم تحديدها والإشارة إليها ضمن معطيات التحولات التي رافقت حضارة تل العبيد تجسدت في ظاهرة الاستقرار في الأرض وأيضا بناء المستوطنات الدائمة ذات الشكل البدائي، ثم الإشارة الأولى التي سجلت هوامش البحث عن المعرفة والتجريب العلمي ممثلا في الاكتشافات البدائية والمهمة جدا مثل التأسيس لعلم الزراعة والبداية في تنظيم الانتاج وتعدد أنواع الغذاء إلى جانب تدجين الحيوانات وامتلاك قطعان الماشية ومغادرة الكهوف والبداية افلعية في إنشاء التجمعات السكنية الهادفة إلى الاستقرار فوق أراضي السهول الزراعية ذات الأرض الخصبة والتي تتوفر لها المايه وأيضا كما يسجل في تلك المرحلة الاهتداء إلى أسلوب التصنيف للبذور، والبداية بزراعتها بعد أن أنفق أسلاف الأنسان السومري السنوات الطويلة في تجارب قاسية متواصلة لجمع تلك الحبوب وتصنيفها والبداية في وضع الجداول الزمنية لزراعتها حسب المواسم والطقسية المتغيرة، تلك المفردات شكلت ظهور الشكل الحضاري الجديد وعلمت على تدعيمه بأهم الاختراعات آنذاك كما عملت على طي صفحة التخلف المتمثلة في مرحلة الصيد البدائي وحياة الكهوف ودشنت مرحلة الزراعة والاستقرار وأعلنت بداية تشكل الجانب المعرفي والاقتصادي وتأسيس القاعدة الحضارية ذات الأبعاد المختلفة ، أن أكثر الدلائل وأهمها عقلانية تشير حتى هذا الوقت إلى حقيقة جوهرية تفيد بأن تلك التحولات التي رافقت بداية الحضارة السومرية هي التي شكلت القاعدة القوية لتأسيس حضارتنا الحالية..



يوم الثلاثين من يناير ٢٠٠٥ كان موعدًا لعملية التزوير الكبيرة تحت مظلة الاحتلال؛ حيث طلب من الشعب المكبل بالأصفاد في تجربة مزورة لها ما يماثلها حيث يتواجد الاحتلال والاستعمار ويحكم الخونة والعملاء، القوة الأنكلو – أمريكية تريد صناعة الحرية والديمقراطية كما تشتهي وكما تتوهم هي، تصنع الحكام العملاء وتفتح لهم الفضاء، تلك القوة التي تحتل البلاد الآن وتحرك الرموز الحزبية المعلقة بخيوط الشمع في الهواء العراقي الساخن جدا، تلك الرموز الساقطة والتي لولا متراس القوة الغاشمة لما تجرأت ووضعت أقدامها فوق تراب الوطن، القوة تواجه بالقوة، والنار تطهر الخيانة، والخلاص يتشكل مثل خيوط الشمس التي تحجبها غيوم داكنة..

يقول (فريد أيار – الناطق الرسمي باسم اللجنة المشرفة على الانتخابات): "إن المناطق التي ابتليت بأعمال العنف – كالفلوجة والرمادي – ستشارك في الانتخابات أيضا" وكانت تقارير محايدة قد شككت في إمكانية إجراء الانتخابات في ظل أجواء العنف التي تجتاح البلاد، ويتباهى بعض أقطاب حكومة علاوي بأن عملية تسجيل الناخبين مستمرة بالرغم من إغلاق عدد من مراكز التسجيل بسبب العنف الذي استهدفها، كما تضاربت البيانات حول عدد الأحزاب السياسية التي سجلت أسماءها لخوض الانتخابات، وبموجب الجدول الذي وضعته قوات الاحتلال والمتبع لبناء الديمقراطية في العراق، فإن عملية سن الدستور الجديد ستبدأ فور الانتهاء من الانتخابات يتبعها استفتاء عام للمصادقة عليه..!! وفور المصادقة على الدستور الجديد ستجرى انتخابات أخرى قبل حلول نهاية العام ٢٠٠٥، يضيف أيار "لن نستثني أية محافظة عراقية، القانون يعتبر العراق كله وحده انتخابية واحدة ولذلك فلا يمكن من الناحية القانونية استثناء أي جزء منه من المشاركة – لا أدري أي قانون يقصد..؟

<u>موقف الأمم المتحدة</u>

يبدو موقف الأمم المتحدة يشوبه التردد وضبابية الرؤيا، تارة يتحدث عن عدم جدوى تلك الانتخابات في الظرف الراهن وتارة يتحدث عن آفاق مشجعة لحصول الانتخابات، في آخر تصريح تحدث مسئول مخول لمحطة بي بي سي وقال إن قرار اللجنة الانتخابية بتعيين موعد الانتخابات يعتبر إشارة إلى أنها – أي اللجنة - تعتقد بإمكانية إجراء الانتخابات في موعدها، ورغم كثافة الحملة الإعلامية التي تتولاها قنوات البث السمع بصري وربط استمرار البطاقة التموينية بالتفاعل مع الانتخابات، إلا أن الإقبال على تسجيل الناخبين حيث المصاعب المجهولة والخوف المطلق الذي يسيطر على أذهان الناس وعدم وجود حماسة للمشاركة في حفلة تزوير الحرية وتكبيل الوطن بقيود هي البساط الذي يجلس عليه الخونة مع قوات الاحتلال، في الموصل - المدينة التي بدأت تأخذ الموقع الأول في المواجهة مع قوات الاحتلال والقوى المساندة لها - المقاومة تزدهر وتتصاعد ويتساقط أفراد البيشرمكة من الأكراد الخونة العملاء من الذين قبلوا في الحرس وجلهم من الذين نزلوا من كهوف الجهل ليتسيدوا على أبناء العراق تحت مظلة الاحتلال ولكنهم يواجهون ما يناسب الخيانة، التوتر يسود الموصل حسب التقارير المحايدة،

ودائرة المقاومة تتوسع وهي حق مشروع لأبناء العراق أينما كانوا فوق أرض وطنهم، في الموصل حدث العصيان المدني كما تسميه تقارير الصحافة الغربية، ونحن نقول المقاومة الشعبية للاحتلال، وهوجمت مراكز الشرطة التي تخدم القوى العميلة والاحتلال على السواء، وتطلق النار على أبناء الشعب الذين يقارعون الاحتلال، والوضع في الرمادي والفلوجة وديالي وبغداد لا يختلف عن الوضع في الموصل. وهناك بؤر توتر أخرى تدخل ساحة المواجهة؛ مثل مدينة بابل التي توعدتها قيادة الشرطة العراقية التابعة لحكومة الاحتلال بالعقاب الصارم. وتجد حكومة علاوي نفسها في وضع صعب للغاية وهي تتعقب المسلحين الذين ينشطون في المدن التي تمثل مثلث الموت دون حسم النتائج لصالحها، كما أنها فشلت تماما في صنع الحزام الأمني للعاصمة بغداد التي تشهد بشكل مستمر عمليات جريئة، واستهداف للمنطقة الخضراء بشكل متواصل، واغتيال لرموز السلطة العميلة بطرق مبتكرة أذهلت عقل المخطط العسكري والأمني في الجانب المعادي، وتعتبر المدن التي تقع جنوب بغداد وهي، الحصوة واللطيفية والمحمودية من المناطق التي تنتمي إلى مثلث الموت، وقد فقدت حكومة علاوي الكثير من أتباعها

هناك، وكذلك قوات الاحتلال، كما فقدت السيطرة عليها، ويقول تقرير وزعته وكالة أسوشيتدبرس "إن تلك المدن التي تبعد عن العاصمة العراقية بغداد بمسافة ٣٠ – ٥٠ كيلو مترا أصبحت مرتعا للعصابات المسلحة التي تهاجم القوات الأميركية والعراقية بحيث أصبح يطلق عليها – مثلث الموت" ...